وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور – الجلفة

كليـــة العلـــوم الاجتماعية والإنسانيـــة

القسم: التاريخ وعلم الآثار

الشعبة: تاريخ

المحاولات الإصلاحية في تونس والمغرب بين تجاذبات الشرق الإسلامي وتأثيـرات الغـــرب المسيحـي (1800-1912م)

(دراســة فـــي السيـــرورة والمـــآل)

أطـــــــــروحة مقدمـــــة لنيـــــل شهـــــادة الدكتـــــــــوراه ل. م. د

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالـــــــب:

- صالح بعلي

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ. د: محمد السعيد قاصري

السنة الجامعية:

1445-1446هـ/2024-2025م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور – الجلفة

كليـــة العلـــوم الاجتماعية والإنسانيـــة

القسم: التاريخ وعلم الآثار

الشعبة: تاريخ

المحاولات الإصلاحية في تونس والمغرب بين تجاذبات الشرق الإسلامي وتأثيرات الغرب المسيحي (1800-1912م)
(دراسة في السيرورة والمآل)

أطـــــــــروحة مقدمـــــة لنيـــــل شهـــــادة الدكتـــــــــوراه ل. م. د

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالـــــب :

- صالح بعلي

إشراف الأستاذ الدكتور:

أد. محمد السعيد قاصري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د محمد قن	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور بالجلفة	رئيســـا
أ.د. محمد السعيد قاصري	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
أ. د عبد القادر قوبع	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور بالجلفة	عضوا ومناقشا
أ.د مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	عضوا ومناقشا
أ. د محمد شقرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية:

1445-1446هـ/2024م-2025م

الشكر والعرفان

أول الشكر لله عز وجل الذي من على بإتمام هذه الأطروحة
وأعانني على إنجازها، فله الحمد والمنة، وله الحمد كله كما يليق لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

اعترافا بالفضل لأهل الفضل، ومن منطلق من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإنني أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور محمد السعيد قاصري الذي تحمل عبء الإشراف على رسالتي
وما بذله من جهد مبارك، وما أفادني به من دراسات متخصصة حول موضوعي وتوجيهات كان لها بالغ الأثر في إخراج البحث في هذه الصورة.

والشكر موصول لرئيس المشروع، الأستاذ الدكتور: محمد قن لما قدمه لنا كطلبة من تسهيلات إدارية ونصائح وملاحظات ومساعدات على مستوى الجامعة وخارجها.

كما أقدم جزيل شكري وتقديري للسادة أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ:

الأستاذ: الدكتور شافعي درويش، الأستاذ: الدكتور زناتي عامر، الأستاذة: مقيدش علجية الأستاذ الدكتور: عبيد مصطفى، الأستاذ: برق غويني، الأستاذ قوبع عبد القادر، الأستاذ الدكتور جمال سهيل، والأستاذ رئيس مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية: رشيد جلود

وإلى كل من كان له الأثر في إنجاز هذه الرسالة.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم لك الحمد كالذي تقول، وخيرا مـما نقول... بفضل الله أتممنا هذا النجاح، فاللهم لك الشكر

كله لعظيم جلالك أن وفقتنا لهذا.

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى: "وبالولدين إحسانا" إلى أبي حفظه الله ورعاه.

إلى روح أمي الطاهرة (رحمها الله)، وأسكنها فسيح جناته... آمين

إلى الزوجة الفاضلة المحترمة، أم البنين وأولادي (محمد الأمين وهيثم)

قائمة المختصرات:

المختصرات	ما يوافقها
م	ميلادي
هـ	هجري
ت	توفي
ج	جزء
ص	صفحة
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.ت	دون تاريخ
تح	تحقيق
تر	ترجمة
مج	مجلد
مر	مراجعة
تع	تعليق
تحر	تحرير
د. ن	دون دار نشر
ع	عدد

بالأجنبية:

P	Page
Puff	
Ibid.	

مقدمـــــــة

مقدمة:

يعد القرن التاسع عشر فترة زمنية حرجة، اختلفت فيه أوضاع العالم وأحواله فالعالم الإسلامي، {دار الإسلام} كان يعاني الفتن والتمردات، والجوائح والمساغب والضعف الاقتصادي والأزمة المالية ... في مقابل ذلك كان الغرب {دار الكفر} يشهد تطورا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا....

إذ قامت الثورة الصناعية بشكل أساسي في الجزء الغربي من القارة الأوربية، وتحولت في ظل سيادة الرأسمالية وآثار الثورة الصناعية من نمط إنتاجي يعتمد على الأرض والسواعد البشرية، إلى نمط إنتاج أساسه الآلة والمكننة.

وفي هذا السياق، نجد أن {دار الإسلام} كانت وما تزال تعيش على سجيتها الأولى وتعرف استمرارية للبنى الاقتصادية والاجتماعية نفسها، غير واعية أو مقدرة حجم التطور والحركية التي حققتها دول الغرب، إلا عند مواجهتها له وتجرعها كأس الهزيمة أمامه، حيث كان البون شاسعا بين العالم الإسلامي والمسيحي. في تلك اللحظة، بدأت تطفو على السطح تساؤلات، منها: لماذا تقدم الآخر وتأخرنا نحن؟ وعندما بدأت البعثات تتجه إلى الضفة الشمالية لتتمكن من الإجابة عن هذا التساؤل ، وقعت في صدمة الحداثة، وإذ كانت أوروبا قد عرفت الحداثة منذ القرن الخامس عشر، فإن العالم العربي بصفة عامة وتونس والمغرب بصفة خاصة لم يفكرا فيها إلا مع بداية القرن التاسع عشر، مع التغلغل الاستعماري الأجنبي وضغوطاته العسكرية والاقتصادية عبر مسلسل من الإصلاحات والتغييرات قصد مواكبة مستجدات الآخر خصوصا الجانب العسكري منها، وفي وقت ارتبط ظهور الحداثة في أوروبا بالنهضة الأوربية، التي ارتكزت على مقومات الحضارتين اليونانية والرومانية، مع الاطلاع وتوظيف إنتاجات الفكر الغربي عن طريق الترجمة والاحتكاك بالعرب عبر مجموعة من القنوات، كالحروب وطرق التجارة والتجاوز في بلاد الأندلس وبعض مرافئ إيطاليا كصقلية....، فقد تجسدت الحداثة الأوروبية في انطلاق ما اصطلح عليه: الاكتشافات الجغرافية والوصول إلى أمريكا واختراع المطبعة واندلاع الثورتين الفرنسية

والأمريكية وتطور الفلسفة العقلانية، وظهور النظرية النسبية، وتطور الرأسمالية الغربية، موازاة مع التطور الذي حصل في أنماط الإنتاج إثر قيام الثورة الصناعية والتقنية، كما ظهرت الدولة الحديثة، ومعها الطبقة البرجوازية، التي أسهمت في تطوير المجتمع الغربي وتحديث وسائل الإنتاج وتوسيع قاعدة الاستغلال الاقتصادي وانتشار الفكر الليبرالي المستند على الحرية الفردية وخلق ثورة قصد تنمية المجتمع، وقد نحت الحداثة بالغرب إلى نهج سياسة إمبريالية قائمة على الغزو والتوسع في معظم أرجاء العالم بحثا عن مجالات حيوية تحت ذريعة نشر الحضارة الغربية بمفاهيمها الجديدة.

وبخصوص تونس والمغرب كنموذج لهذه الدراسة، فإنه ما لم تنخرطا في هذا المشروع -الإصلاحي التحديثي-إلا مع بداية القرن التاسع عشر، حيث شهد جانب من الفكر التونسي والمغربي الإصلاحي إبان هذه النهضة بعض الأفكار الليبرالية وشيئا من التأثيرات الأنوارية التي تسربت إليه من المشرق بواسطة الصحف والكتب التي كانت تنقل أصداء الحركة الإصلاحية (النهضوية) بمصر وتركيا، خصوصا تلك التي قادها جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده فيما بعد.

أهمية الموضوع:

وضمن هذا السياق الحضاري والفكري، جاء اختيارالموضوع الموسوم: المحاولات الإصلاحية بتونس والمغرب بين تجاذبات الشرق الإسلامي وتأثيرات الغرب المسيحي (1800م-1912م) دراسة في السيرورة والمآل، الذي تكمن أهميته في كونه اكتسى أهمية بالغة في الماضي، واستمر تأثيره على الواقع الإسلامي العربي الحديث والمعاصر. وهي دراسة فكرية تاريخية، عكفت على تتبع مظاهر اليقظة الفكرية والمحاولات الإصلاحية النهضوية التي شهدتها تونس والمغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر جراء الصدمة الحضارية مع أوربا، التي شكلت لهما تحديا حضاريا.

دوافع اختيار الموضوع:

شكل البحث في السياقات التاريخية لحركة الإصلاح والتحديث في تونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر دافعا رئيسيا لاختيار الموضوع، من خلال الوقوف عند المؤثرات الداخلية والخارجية التي حتمت على البايات الحسنيين والمخزن المغربي القيام بمحاولات إصلاحية هدفها الحد من الخطر الاستعماري الداهم.

وفي الحقيقة، هنالك دوافع أخرى جعلتني اختار هذا الموضوع، نذكر منها:

1-رغبتي في معرفة الحركة الإصلاحية داخل البلدين وعلاقتها بالمجال خصوصا مجال الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، باعتباره مركزا لتفاعلات ثقافية مشتركة، من خلال رصد تطور حركة الأشخاص والأفكار والمشاريع الإصلاحية في تونس والمغرب كنموذجين من بلدان حوض المتوسط.

2-ميلي إلى هذا النوع من الدراسات التاريخية، ورغبتي الملحة في الاطلاع على أهم المشاريع الإصلاحية التي قدمها رواد الإصلاح والتحديث بالبلدين خلال القرن التاسع عشر.

3-الدراسات التاريخية التي تتناول مواضيع الإصلاح في تونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر في الجزائر قليلة جدا حسب اطلاعي، باستثناء الأطروحة التي نوقشت مؤخرا بجامعة المدية يوم: 22 أفريل 2025م الموسومة بعنوان: المؤثرات العثمانية في حركة الإصلاحات التونسية خلال القرن 19م للطالبة جداوي يمينة.

4-تشجيع الأستاذ المشرف لي، والبحث في الرؤى الإصلاحية لدى النخب المثقفة، وجمعها التوفيقي بين الأصالة من جهة، والانفتاح من جهة أخرى والبحث في أسباب فشل ومحدودية المشاريع الإصلاحية بالبلدين.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

أما الزمن، فهو الفترة المحددة من بداية القرن التاسع عشر (الثالث عشر هجري الموافق ل 1800م)؛ تاريخ يمثل بداية ظهور النهضة العربية وتأثيراتها في المغرب العربي

عن طريق رحلات المغاربة نحو المشرق العربي واطلاع النخب المثقفة على المؤلفات والكتب.

أما بالنسبة لتونس، فهو تاريخ تزامن وظهور إصلاحات محمد علي باشا في مصر (1806م_1848م) مع ظهور إصلاحات أحمد باي بالإيالة التونسية، وهي إصلاحات شملت الميادين الفكرية والاجتماعية والاقتصادية، إلى غاية ظهور الحماية الفرنسية على تونس (1881م) والمغرب الأقصى، فهذا التاريخ يمثل بداية التقارب الإنجليزي _المغربي (1800م)، إلى غاية ظهور الحماية 1912م، أو ما تنعته المصادر التاريخية بالقرن التاسع عشر الممتد.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من محور العلاقات العثمانية مع إيالة تونس والمغرب الأقصى والتأثيرات الأوربية فيها، والصراع الذي ظهر بداية القرن التاسع عشر حول سؤال جوهري: لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟ الأمر الذي يدعوني إلى البحث في إشكالياتها وأبدي عنها تساؤلات، تكون جوهر الإشكالية المراد البحث عنها في هذه الدراسة، ومن ثمة يكون المنطلق من ذلك السؤال الذي يطرقه الكثير من الباحثين وهو: هل الإصلاح الذي ظهر بتونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر كان إصلاحا موجها أم موجها؟ وما أهم مظاهره في البلدين؟ وما عوامل فشله؟

وهناك أسئلة فرعية، أهمها:

- ماذا نعني بالإصلاح؟ وأهم رواده؟
- ما طبيعة الإصلاح في الفكر العربي الإسلامي عموما، وفي تونس والمغرب خصوصا؟ وماهي أهم مظاهره؟
- كيف تعامل المثقف التونسي والمغربي مع الإصلاح خلال القرن التاسع عشر؟
- كيف أسهمت العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة في انبعاث حركة الإصلاح بالإيالة التونسية والمغرب خلال القرن 19م؟

- ❖ هل كانت الوضعية المالية لتونس والمغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كفيلة بتمويل المشاريع الإصلاحية ونجاحها نظير تجربة محمد علي باشا في مصر، وحركة التحديث في دول أوروبا الغربية؟
- ❖ ألا يبدو أن فكرة الإصلاح وإرسال البعثات الطلابية والعسكرية نحو الغرب الأوروبي بتوجيه من إحدى الدول الأوربية هدفه توجيه الحركة الإصلاحية لصالحه؟
- ❖ ما الحلول والمشاريع الإصلاحية التي قدمتها النخبة المثقفة للسلطة وموقفها منها؟

وللإجابة على هاته التساؤلات نقترح الخطة التالية:

الخطة المعتمد في الدراسة:

اعتمدت في موضوعي على خطة اشتملت أربعة فصول، حاولت في الفصل الأول: توضيح مفهوم الإصلاح خلال القرن التاسع عشر، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى(الحداثة–التجديد–التحديث)، ومعرفة منطلقات الإصلاح بتونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر.

الفصل الثاني: خصصته لمعرفة الأوضاع العامة بتونس والمغرب خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (الأوضاع السياسية والعسكرية_ والاجتماعية والاقتصادية–الثقافية والفكرية).

أما الفصل الثالث: فتناولت فيه أهم الإصلاحات المقدمة من طرف النخبة المثقفة خلال القرن التاسع عشر ابتداء بالإصلاح العسكري كأولوية في مخيلة النخبة والخطاب الإصلاحي التونسي والمغربي بعد الصدمة الحضارية، الذي تطرقنا فيه إلى تحديث الجيش كرد فعل على الانكسارات (احتلال الجزائر– انكسار إيسلي– هزيمة تطوان)، ثم تطرقنا إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والمالي من خلال معالجة المسألة الاقتصادية والتعليمية في مشروع النخبة المثقفة والانفتاح التجاري مع أوروبا، والإصلاح عند خير الدين باشا بتونس، وعند السليماني بالمغرب، تناولنا أيضا الإصلاح المالي والجبائي في مشروع النخبة بالبلدين

ثم واصلت البحث في قضية الإصلاح الإداري والسياسي في تطور النخبة المثقفة.

وأما الفصل الرابع: فتناولت المواقف المختلفة من الإصلاح والتحديث بين المؤيد والمعارض لفكرة الإصلاح والتعامل مع الغرب، من خلال دراسة نماذج من الآراء لفقهاء وعلماء في كلا البلدين، من خلال التطرق لأهم النقاط التي حالت دون نجاح عملية الإصلاح والتحديث بالبلدين، وإبراز أهم النقاط والعوامل المعيقة للعملية.

وحاولت أيضا في هذا الفصل: تحليل عوامل فشل الإصلاح بالبلدين من خلال التعامل مع المدونات التاريخية ووثائق الأرشيف المتاحة من خلال استخراج الحقائق والتعامل مع المادة التاريخية وفق المنهج التاريخي.

المنهج المتبع في الدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة المنهجين:

- ❖ التاريخي الوصفي: استعنت به لتتبع مسار الإصلاح ومنطلقاته في كلا البلدين (تونس والمغرب) خلال فترة القرن التاسع عشر.
- ❖ المنهج التحليلي: لتوضيح عوامل فشل إصلاحات القرن التاسع عشر ومدى تأثير القوى الغربية في إفشالها وتوجيهها لصالحه وفرض الحماية في البلدين.

واستخدمت كلا المنهجين من أجل الإجابة عن الإشكالية التي طرحتها، وعن التساؤلات التي أبديتها في فصول الدراسة للوصول إلى النتائج المرجو تحقيقها.

- ❖ حاولت تحليل عوامل فشل الإصلاح في البلدين بالتعامل مع المدونات التاريخية والأرشيف المتاح، من خلال استخراج الحقائق والتعامل مع المادة التاريخية وفق المنهج التاريخي.

-عرض ونقد لأهم المصادر والمراجع المعتمدة خلال هذه الدراسة:

أولا: المصادر المتخصصة (تونس)

مصادر التاريخ المتعلقة بالقرن التاسع عشر كثيرة وعديدة، والتي تعنى بمواضيع الإصلاح، ففي تونس نجد مصادر باللغة العربية، منها:

- ابن أبـي الضـياف (أحمـد): إتحـاف أهـل الزمـان بأخبـار ملـوك تـونس وعهـد الأمـان "دولـة أحمـد بـاي" البـاب السـادس، الجـزء الرابـع، تحقيـق: أحمـد عبـد السـلام، الشـركة التونسية للتوزيع، ط2، تونس، 1985م.لقد اشتغلت كثيرا على المصدر واستفدت منه كثيرا في إنجاز هذه الدراسة لاسيما في إصلاحات أحمد باي التونسي وأفادني في الفص الثالث.
- أميـر الأمـراء حسـين، رسـائل حسـين إلـى خيـر الـدين، جمعهـا وحققهـا الأسـتاذ: عبـد السلام، ثلاثة أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج 1991م_1992م مراسلات.
- جتين (أتيلا)، خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة، ترجمة: مصطفى الستيتي، تونس، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، 2006م.
- مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب: محمد العربي السنوسي المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2008م. استفدت منه كثير وهو مصدر مهم عايش الأحداث والأزمات واقترح حلولا في شكل برنامج إصلاحي في المجال السياسي
- خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أموال الممالك تحقيق ودراسة الدكتور معن زيادة. تناول فيه الكاتب التعريف بخير الدين ومؤلفه ومشروعه الإصلاحي
- الجنرال حسين: حسم الألداد في نازلة محمود بن عياد: تح: الشيباني بلغيث.
- محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار، القطر التونسي تح: على الشنوفي ورياض المرزوقي، وعبد الحفيظ المنصور.
- السنوسي محمد، مسامرات الظريف بحسن التعريف، محمد الشاذلي نيفر.
- بشير صفر، مقالات في الإصلاح.

1. *Mzali (Med Salah) : Khair-Eddine homme d'état Mémoires M,T,E Tunis 1971.*
2. *Faucon (narcisse), la Tunisie avant et depuis l'occupation française, paris, 1983*

ثانيا: المصادر المتخصصة (المغرب):

1. ابن زيدان عبد الرحمان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ج2.
2. ابن زيدان عبد الرحمان: الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس زاهرة.
3. ابن زيدان عبد الرحمان: العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج و ج2.
   - ابن زيدان عبد الرحمان: النهضة العلمية على عهد الدولة العلوية.
   - ابن زيدان عبد الرحمان: العلائق السياسية للدولة العلوية.
4. أبو القاسم الزياني: السبتان الظريف في دولة مولاي الشريف.
5. السليماني محمد: اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب.
6. اللجائي الغالي: مقمع الفكرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد حرب النظام.
7. المكناسي محمد بن عثمان الإكسير في فكاك الأسير تحقيق محمد الفاسي.
8. الناصري أحمد: الإستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، ج9.
9. الوزاني التهامي، المغرب، ج3.

الدراسات السابقة:

في حدود علمي، توجد دراسات غربية كثيرة تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وهي دراسات تطغى عليها الرؤية الإستشراقية للأحداث، مما يستدعي إعادة قراءتها والحذر من معطياتها، أما الدراسات المغاربية التي تعنى بالقرن التاسع عشر فهي كثيرة وغنية بالمادة المصدرية، وقد حظي هذا القرن بدراسات وافية موثقة باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، لكنها جاءت مركزة على بعض الجوانب المتعلقة بإصلاحات البايات الحسنيين(الباشا أحمد باي–محمد الصادق باي)، والسلاطين العلويين(عبد الرحمان بن هشام–الحسن الأول) وتطرقت لذكر المشاريع الإصلاحية لكل سلطان على حدى وفترة حكمه.

ومن بين هاته الدراسات، نذكر:

1-الدراسات باللغة الأجنبية:

- *MERAD ALI «la dualité réformisme _ modernisme» a ctes du colloque «Réformisme et société marocaine au XIX^{ème} siècles»*
- *Bach Rouch(T): le réformisme tunisien: essai d'interprétation critiques cahiers de Tunisie N°127,128,1984*

2-الدراسات باللغة العربية:

- أطروحة دكتوراه للطالبة فاطمة الزهراء رحماني بعنوان: حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19م، جاءت هذه الدراسة لإبراز الدور الرئيسي الذي لعبته الرحلة المصرية والتونسية في الانفتاح على أوروبا خلال القرن 19م.
- تونس والتحديث (أول دستور في العالم الإسلامي) لمؤلفه الدكتور الهادي التيمومي.
- الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس، حدود النظر والعمل لمؤلفه د. جمال الدين دراويل. تناول التيمومي الأوضاع العامة في تونس قبيل1831 فاستخدمته في الفصل الأول وأشار إلى نقطة مهمة بأن الإصلاح خلال القرن التاسع عشر يسمى تحديثا
- عبد الإله الحداد: المشروع الإصلاحي بالمغرب بين جدلية التقليد والتحديث (1830م_1912م): وهي دراسة متخصصة استفدت منها كثيرا في تحديد معالم الحركة الإصلاحية بالمغرب خلال الفترة الممتدة من (1830م-1912م). هكذا الكتاب مهم جدا في تحليل معطيات القرن التاسع عشر واستخدمته في معرفة رؤية النخبة المثقفة المغربية وموقفها من الإصلاح.
- توفيق البشروش: حركة الإصلاح: محاولة تأويل نقدي.
- توفيق البشروش: ربيع العربان.
- أحمد عبد السلام: مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية.
- عبد السلام حيمر عبد السلام: النخبة المغربية وإشكالية التحديث.
- المنوني محمد: مظاهر يقضة المغرب الحديث، ج1 وج2.

❖ بلقزيز عبد الإله: الخطاب الإصلاحي في المغرب.

❖ المكاوي أحمد: مسألة الإصلاح عند المفكرين المغاربة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

3-الندوات والأعمال الدراسية:

❖ أحمد عبد السلام: ملاحظات في معنى الإصلاح عند خير الدين وابن أبي الضياف: مقال ضمن أعمال ندوة "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر".

❖ حمير عبد السلام «أدب الرحلة السفارية وأثرها في انفتاح المغرب على التجارب التحديثية العالمية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر "ندوة آداب الرحلة والتواصل الحضاري"».

❖ جرمان عياش: إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب "ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر".

❖ المنوني محمد "نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوروبا والشرق الإسلامي "ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر.

الصعوبات المعترضة:

❖ أول الصعوبات التي واجهتني خلال إنجاز هذه الرسالة هو عدم تمكني من الحصول على بعض الدراسات المتخصصة والمراجع المهمة، رغم الجهد الذي بذلته، إذ لو تمكنت من الحصول عليها لكانت إفادتي أكثر لتدعيم الأطروحة بدراسات جديدة، مثل أطروحة الطالب المغربي: كباد ولد عبد الرجمان الموسومة: الخطاب الإصلاحي في المغرب موقف النخبة المغربية من الحداثة الغربية (1844م_1912م).

❖ وبما أنني اعتمدت بشكل لافت على المصادر والمراجع باللغة الأجنبية، فقد واجهتني صعوبة الترجمة، خصوصا النصوص التي تعود إلى القرن التاسع من رسائل حسين، إلى خير الدين باشا باللغة الفرنسية.

❖ كما تعذر علي الاستفادة من بعض المصادر كونها مكتوبة باللغة الإنجليزية والألمانية وصعوبة ترجمتها، وهي دراسات متخصصة حول الإصلاح في المغرب خلال القرن التاسع عشر، كدراسة ابن عزوز، رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الأعظم الشريف، مخ م، و، الرباط، رقم د 1326، ودراسة بوعشرين الحسن بن الطيب، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، تقديم وتصحيح محمد المنوني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ،1994.

ولا يسعني في الأخير، إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من وقف بجانبي طول هذه المدة وأمدني بجزء من وقته وراحته، وقلبه الكبير، فسقى الله تلك الأيام العلمية التي مرت علينا بقسم التاريخ في جامعة زيان عاشور بالجلفة. نعم الأستاذ الدكتور: محمد قن رئيس المشروع الذي لم يأل جهدا في إرشادنا ونصحنا، وعلى ما أحاطنا به من رعاية سنية، وأمدنا به من معلومات ونصائح كان له بالغ الأثر في توجيهنا وإرشادنا، فجزاه الله عنا كل خير.

وفي الأخير، أقول: إن أصبت في شيء من هذه الدراسة فبتوفيق الله تعالى، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني اجتهدت وحاولت، أملا في إضافة ولو بسيطة للدراسات التاريخية حول تاريخ تونس والمغرب خلال القرن التاسع من منظور جزائري.

الفصل الأول

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

أولا: ماهية الإصلاح:

1-على المستوى المعجمي اللغوي.

2-الاصطلاحي.

ثانيا: مفهوم الإصلاح في التداول الفكري بتونس والمغرب:

1-الإصلاح في الفكر الاسلامي.

2-الإصلاح في الفكر التونسي والمغربي.

ثالثا: مصادر الإصلاح:

1-المصادر الداخلية.

2-المصادر الخارجية.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

تمهيد:

انبثقت فكرة الإصلاح في تونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر الميلادي، كضرورة حتمية فرضت نفسها على الواقع التونسي والمغربي بغية إيجاد حل شامل لما آل إليه الوضع بالبلدين، نتيجة تفاعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، فانتشار الأزمات الداخلية المتمثلة في العاملين البشري والطبيعي كالثورات التي امتدت رقعتها إلى حد تهديد وجود السلطة الحاكمة، وكان لها الأثر البالغ فيما آلت إليه الأوضاع بالبلدين خلال منتصف القرن التاسع عشر، ولعل أبرزها تلك التي قادها الثائر «بوحمارة» بالمغرب، الذي استطاع أن يجمع تحالفا من قبائل الريف وأحواز تازة مشكلا تهديدا خطيرا للسلطة المركزية، إضافة إلى العامل الطبيعي الذي أرخى بظلاله على البلاد والعباد، المتمثل في توالي الكوارث خلال الفترة الممتدة ما بين (1818م) إلى حدود (1820م)، حيث حلت بالبلاد الجوائح والأمراض، كان أهمها الطاعون الذي هلك على إثره عدد معتبر من السكان، ثم مجاعة (1825م) التي أضرت البلاد بسبب توالي سنوات الجفاف وقلة الأمطار، وثورة العربان بتونس التي قادها الثائر علي بن غذاهم من قبيلة ماجر سنة 1864م.

كل هذه الظروف الطبيعية والبشرية، كانت كفيلة بإنهاك البلدين وجعلهما لقمة سائغة للطامعين، وصرحا متصدعا أمام الصدمات الخارجية، حيث سيتأكد هذا الضعف جليا أمام الآلة العسكرية الإمبريالية الفرنسية عند قدومها المنطقة كمستعمر، هذه الأخيرة كانت تعتبر نفسها وريثة الإرث الروماني بالمنطقة حين زحمتها بعض القوى الإمبريالية الأخرى.

أمام كل هذه التطورات الداخلية والخارجية، جاءت فكرة الإصلاح التي تبنتها السلطة المركزية في الخطوة الأولى خلال القرن التاسع عشر، إصلاحات حملت في طياتها مشاريع إصلاح ما هو عسكري–سياسي–اقتصادي واجتماعي، آملين تنزيلها في البلاد، بغرض الحد من خطر زحف القوى الاستعمارية الأوروبية.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

فـي الوقـت الـذي تمتـع المغـرب بسـمعة طيبـة وصـيت مسـموع عبـر مجموعـة مـن الأحداث التاريخية التي أكسبته هيبة أمام أطماع القوى الإمبريالية المتنافسة كقوى محترمة الجانب، وقد تمسك المغرب بهذه الصورة رغم التأرجح الذي كان يعرفه بين التأزم الداخلي والخارجي، إلا أنـه وبداية من القرن التاسع عشر، وبالتحديد نهاية فترة المولى سليمان، سيدخل عصرا جديدا، حيث ولى زمن التكافؤ بين المغرب والضفة الشمالية وانطفأت معه صورة المغرب العتيد، وانتهى عصر ما سمي: عصر العزلة وبدأت مرحلة الإقبال على الغرب، وفتحت أبواب البلاد الاقتصادية مرغمة أمام الغزو الأوروبي العسكري والاقتصادي والفكري... وأمام كل هذه المتغيرات وجد المغرب نفسه بأمس الحاجة للمزيد من المداخيل بغية إصلاح الجيش وتحصين الثغور، وكذا القضاء على التمردات الداخلية.

وأمام تردي الأوضاع لم يكن أمام السلاطين المغاربة والبايات الحسينين إلا تبني فكرة الإصلاح بغية مواجهة الأزمة على المستويين الداخلي والخارجي، خصوصا تصاعد حدة الاضطرابات الداخلية وتعالي النداءات والصيحات في شكل مقترحات نخبوية داعية للإصلاح، وأخرى جماهرية عبرت عنها الرعية في شكل ثورات رافضة ما آلت إليه الأوضاع الداخلية، الشيء الذي دفع السلطة المخزنية، المتمثلة في كل من المولى عبد الرحمان بن هشام، والمولى محمد الرابع، والحسن الأول إلى تبني الفكرة والعمل على تحقيقها، وقد شملت هذه التجارب التي اختلفت باختلاف أصحابها عدة مجالات، منها: ما هو إداري، سياسي، عسكري، اقتصادي اجتماعي، وإزاء هذا الغزو الاستعماري الأوروبي الذي كان يستهدف البلدين (تونس والمغرب) باسم التحديث والحداثة، نشأت فكرة "الاستعداد" كمشروع يهدف لإعادة البناء وتجديد الهياكل والتقنيات قصد مجابهة القوى الأوروبية بهدف تحقيق نوع من التوازن بين دار الإسلام ودار الكفر.

وهكذا، تطورت فكرة الاستعداد عبر مراحل في سياق الضغط الأوروبي بعيد معركة إيسلي سنة (1844م). نشأت فكرة الاستعداد كمضمون تقني متعلق بالجيش وآليات تحديثه

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

وعصرنته، في إطار الدفاع عن حوزة البلاد، فيما شكلت سفرية أحمد باي التونسي إلى فرنسا سنة 1846م وحرب تطوان (1859م_1860م) بالمغرب بداية مرحلة جديدة تشكل خلالها وعي بضرورة إعادة النظر في مقومات الدولة على المستوى العسكري والمالي والاقتصادي، وتميزت بالمزاوجة بين التحديث والتأصيل، وهنا أدركت «النخبة المثقفة» أن السبيل الوحيد للخروج من دوامة التخلف هو تبني الأنموذج الأوروبي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة المجتمع المغربي التونسي، وهو ما يعني وضع هذا الأنموذج على مشرحة وميزان الثقافة الإسلامية وقواعد الفقه الإسلامي.

ووفقا لذلك، فقد نشأ الخطاب الإصلاحي في البلدين بين مفهومين أساسين: أولهما تحديثي؛ أي الأخذ عن الأنموذج الغربي وحداثته بهدف مواكبة تطورات العصر، وثانيهما اجتهادي يقابله التأصيل؛ أي العودة إلى أنموذج السلف الصالح والبحث عن الإجابة للأزمات الداخلية بالبلدين خلال القرن التاسع عشر.

شكل القرن التاسع عشر علامة فارقة في تاريخ البلدين (تونس والمغرب)، إذ يعد مرحلة فاصلة بين المغرب المستقل عن تاريخه، والمغرب المستعمر نظرا للتناقضات التي شهدتها البلاد نتيجة موجات الصراع والموجات بشقيها: الداخلي والخارجي، وبالنسبة لتونس يعد بداية التفكير في الانفصال عند الدولة العثمانية.

وعلى هذا الأساس، فالحديث عن الإصلاح بتونس والمغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يحيل إلى أمرين اثنين: الإصلاح كواقع؛ أي مجموعة من الإجراءات التحديثية التي قام بها البايات الحسينيون والسلاطين المغاربة، التي جسدت رد فعل ضد الضغط الإمبريالي الأوروبي، والإصلاح باعتباره مجموعة الأفكار التي صاغها مفكرون تونسيون ومغاربة «النخبة المثقفة» في شكل مقترحات لمعالجة الأزمة في جوانبها المتعددة[1].

[1] – عبد الإله الحداد: المشروع الإصلاحي بالمغرب بين جدلية التقليد والتحديث (1830م_1912م)، ط1، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة أسكوم، القنيطرة، المغرب، سنة 2023م، ص21.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

وما يهمنا في هذه الدراسة، هو الجانب المتعلق بالإصلاح كخطاب موجه من «النخبة المثقفة» إلى البايات الحسينيون بتونس، وإلى المؤسسة المخزنية بالمغرب بدرجة أساس باعتبارهما المعنيان بالإصلاح، ثم إلى أفراد المجتمع، ونود في هذا الفصل أن نبين مختلف المفاهيم التي استخدمت للدلالة على مضمون الإصلاح، الذي لم يحمل معنى وحيدا محددا في مخيلة وتصورات النخبة المثقفة بالبلدين، فهو يمثل العودة إلى الماضي الإسلامي عبر تنقيته وإصلاحه من الشوائب التي علقت به، بالمقابل هناك مفهوم التحديث الذي استعملته النخبة ويعني الأخذ بمستجدات العصر [1].

فيما هناك فريق ثالث حاول أن يجمع بين المفهومين[2] هذا بطبيعة الحال ما سنركز عليه في دراستنا، ونحاول معالجته في هذا الفصل من خلال الوقوف على تحديد مفهوم الإصلاح في الفكر الإسلامي الحديث ومصادره، ومعرفة دوافع الكتابة الإصلاحية بالبلدين وعلاقتها بالأزمة الداخلية والضغط الإمبريالي، إضافة إلى إبراز مدى التأثير الأوروبي والمتغيرات الظرفية في تحول نظرة النخبة المثقفة إلى الإصلاح كمطلب من جهة لتحقيق التوازن والاستقرار، وبين الأخذ بأسباب الإصلاح كضرورة للبقاء، والحد من الخطر الاستعماري.

أولا: المدلول اللغوي والاصطلاحي للإصلاح:

دخلت فكرة الإصلاح مجال التداول النظري في تونس والمغرب خلال العصر الحديث مستهل القرن التاسع عشر، وعرفت نموا مطردا في الاستعمال، بدءا من العقد الرابع أثناء هزيمة إيسلي (1844م)، فقد استعملت النخبة المغربية مجموعة من المفاهيم دلالة

---

[1] – أحمد العماري: نظرية الاستعداد في خطاب التحديث عند علماء المغرب قبل الحماية (1830م_1912م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، جامعة محمد سيدي بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 1994م، ص7_15.

[2]– محمد زبير : «هل هناك مصادر داخلية للإصلاح»، ضمن ندوة الإصلاح والمجتمع المغرب خلال القرن التاسع عشر، م، س، ص327.

على الإصلاح، ومن الضروري الوقوف عليها كي تتمكن من فهم سياقاتها النظرية وصولا إلى تبنيها من طرف الدولة . المخزن . في مواجهة التحديات، وفي الوقت نفسه تكوين زاوية رؤية عن مدى التماثل الحاصل بين استعمال «النخبة المثقفة» لهذه المفاهيم، مقارنة بنظيرتها في العالم الإسلامي.

1-المستوى المعجمي اللغوي:

جاء في لسان العرب المحيط لابن منظور في مادة ص/ل/ح، صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا، فهو صالح وصليح والجمع صلحاء، وصلوح.

والصلاح ضد الفساد[1]، وورد في النص القرآني بخصوص جمع صالح «صالحون»، ففي الآية 11 من سورة الجن﴿ وإنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا ﴾.

وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه.

وأصلح الدابة: أحسن إليها فصلحت[2].

فالإصلاح تبعا لما تقدم، تقويم الفساد وإزالته، وفي النص القرآني ما يجلي هذا المعنى، إذ جاء في سورة الأعراف الآية 142﴿ **وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين** ﴾.

وجاء لفظ «الإصلاح "ذاته في النص القرآني بمعنى: تقويم الفساد وإزالته، ففي سورة هود الآية 88﴿ **وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب** ﴾.

قال ابن جرير الطبري في تفسيره: «ما أريد فيما آمركم به وأنهاكم عنه إلا إصلاحكم وإصلاح أمركم قدر استطاعتي»[3].

---

[1]- (محمد بن مكرم أبو الفضل) ابن منظور لسان العرب المحيط، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت لبنان 1988م، ج3، ص462.

[2]- نفسه، ص462 و463.

[3] - الطبري (ابن جرير) جامع البيان في تأويل آيات القرآن مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان مج5، ص231.

وذكر صاحب المنجد في اللغة "لويس معلوف" أن: أصلح الشيء ضد أفسده وأصلح إليه: أحسن إليه.

يقال: "أصلح الله له في ذريته وماله؛ "أي أحسن إليه والصلاح ضد الفساد والصلاحية: حال يكون بها الشيء صالحا، والإصلاحية جمع إصلاحيات: مؤسسة حكومية يسجن فيها الأحداث المراهقون الذين يرتكبون جرائم استصلاحا لأخلاقهم ويعملون حرفا يكسبون بمزاولتها معاشهم بعد تسريحهم"[1].

أما في اللغة الفرنسية فيقابل لفظ "الإصلاح "العربي مصطلحان هما: "Reforme"و"Réparation"، وقد جاء تعريف المصطلحين في قاموس (Robert le) الفرنسي الشهير على الشكل الآتي:

❖ مصطلح "Réforme"[2]

النشأة سنة 1625م.

المعاني: -تطوير حاصل في المجال الأدبي والاجتماعي.

- إعداد القانون البدائي لتنظيم ديني.
- تعديل عميق في شكل مؤسسة، رغبة في تطويرها والحصول على نتائج أحسن.
- تطوير جزئي ومتنام في الوضع الاجتماعي.
- طرح من دائرة الاستعمال لشيء أصبح غير صالح.
- وضع جندي معفي من التجنيد لعذر صحي أو عقلي.

مصطلح"Réparation"

النشأة: القرن الثاني عشر ميلادي عبر الاقتباس من اللفظ اللاتيني "Réparer"

---

[1]- لويس معلوف: المنجد في اللغة، مادة (صلح) المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان ، 2009، ص432.
[2]- قواميس "le Robert"، المطبعة الإلكترونية، 2002م.

المعانـي: -إعادة إلى وضع جيد.

- إزالة واجتثاث.
- حذف أو تعويض.

فالإصـلاح مـن المنظـور الغربـي (الفرنسـي) يسـتوعب كـل المعـاني سـالفة الـذكر وهـي معان معظمها يستوعبها "مفهوم الإصـلاح "في القواميس العربية الذي يلخص معنـاه فـي "إزالـة ما يهلك ويفسد ويعوق ويعطل".

فالمـادة المعجميـة واللغويـة لصـلح وأصـلح تحيـل بكـل تصـاريفها إلـى أن الإصـلاح يقتضـي وجـود فسـاد قبلـه مـن جهـة، ونهـوض مـن يتصـدى لتقـويم هـذا الفسـاد أو بعـض هـذا الفساد وإزالته من جهة ثانية[1].

2-مفهوم الإصلاح في التداول الفكري بتونس والمغرب:

أ-الإصلاح في الفكر الإسلامي:

يـرى علـي مـراد أن لفـظ الإصـلاح ومـا يمكـن أن يشـتق منـه (إصـلاح_ مصـلح_ إصلاحي) يكتنفه الغموض واللبس[2]، وهو يعني في الأدبيات الإسلامية المعاصرة الإصـلاح البروتسـتانتي، كمـا تجلـى ذلـك مـن خـلال كتابـات محمـد عبـده ورشـيد رضـا وغيرهمـا مـن المؤلفين المسلمين، مما يجعل الإصلاح مرتبطا بالمصادر الإسلامية الأولى[3].

كما يشير جمال الدين دراويل أن مصطلح الإصلاح طبع وتشكل في فضـاء ثقافي عربي إسلامي، وهو فضـاء ديني من وجهتـه الغالبـة وأن صياغته تمت علـى يد لفيف من الإصلاحيين، نسبة معتبرة منهم من علماء المؤسسة العلمية الدينية والتقليدية كجامع الزيتونة

---

[1]- جمال الدين دراويل: الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس حدود النظر والعمل، مؤسسة GLD، ط1، شارع فلسطين، تونس، 2021م، ص11.

[2]- ALI MERAD «la dualié réformisme_ modernisme» actes du. Colloque «Réformisme et soirée marocaine ou XIX[ème] siècle» p436

[3]- عبد الإله الحداد، المرجع السابق، ص22.

بتونس وجامع الأزهر بمصر، وغيرهما من المؤسسات الشبيهة كالقرويين بالمغرب وجامع الأمويين بسوريا.

ومن بين كبار أعلام الإصلاح في القرن التاسع عشر من خريجي هذه المؤسسات، نذكر أحمد بن أبي الضياف (ت1874م) وسالم بوحاجب (ت1924م) ومحمد بيرم الخامس (ت1924م) ومحمد السنوسي (ت1900م) من تونس، ورفاعة الطهطاوي (ت1873م) وجمال الدين الأفغاني (ت1827م) محمد عبده (ت1905م) وعبد الرحمان الكواكبي (ت1902م) في الضفة المشرقية[1].

وبناء على ذلك، لا يمكن أن يدرس الإصلاح في علاقته بالتيارات الفكرية التي ظهرت في العالم الإسلامي بداية أواسط القرن التاسع عشر، لأن الإصلاح يمثل استجابة لما ورد في القرآن الكريم بخصوص «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "فالحاجة إلى الإصلاح من منظور إسلامي تنشأ حين يتكرس التقليد في الفكر والمجتمع في سياق الفهم الصحيح لمبادئ الإسلام وترسيخ مسألة الإحياء والتجديد، وهكذا نجد الدعوة إلى الإصلاح في ارتباطها بالإسلام عند هذه النخب أو ما يصطلح عليهم: «جيل الرواد "المسلمين، ومن ضمنهم خير الدين التونسي الذي استعمل كثيرا مفهوم التنظيمات وأحيانا مفهوم الاستعداد، أما مصطلح الإصلاح فلم يرد عنده إلا نادرا[2].

فخير الدين باشا هنا يستعمل مفهومين لهما دلالة إجرائية في عملية الإصلاح والتحديث بهدف مواجهة التدخل الأوروبي في أفق تحقيق إصلاح شامل، وهذا ما يستشف من قوله: «لا يحصل بدونها–أي المخترعات–الاستعداد الواجب شرعا، وبناء على ذلك يقال هنا: هل يمكننا اليوم الحصول على الاستعداد المشار إليه دون تقدم في المعارف وأسباب

[1]– جمال الدين دراويل، المرجع السابق، ص11.

[2]– عبد الإله الحداد: المرجع السابق، ص 23.

العمران المشاهدة عند غيرنا، وهل تيسر ذلك التقدم دون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا؟»[1].

أما أديب إسحاق وهو من تلامذة جمال الدين الأفغاني، فإنه كان على طرفي نقيض من خير الدين في استعمال مفهوم الإصلاح في كتاباته، وقد تزامن ذلك والتنظيمات التي أجرتها الدولة العثمانية تحت ضغط الدول الأوروبية «فالسلطان العثماني وطن النفس على إنقاذ أحكام المؤتمر_ مؤتمر برلين_ وإجراء الإصلاح في البلاد...»[2].

فيما اعتبر الإصلاح مجالا واسعا، صعب الإلمام به وبكل تفاصيله وحيثياته «الإصلاح فيما هم بصدده مطلق لا يكاد يقف عند حد ولا ينتهي إلى تعريف... فهو كلي عميم بقدر كلية الخلل وعموم الحاجة فحيث ترى نقصا أو ضعفا أو اختلالا أو اعتلالا أو اعوجاجا أو موضعا للكمال، فهناك محل الإصلاح»[3]، فيما كان للسلطان عبد الحميد الثاني العثماني رأي مغاير عن الإصلاح الذي اعتبره تحديثا أو تجديدا مرتبطا بالغرب «والتجديد الذي يطالبون به تحت اسم الإصلاح سيكون سببا في اضمحلالنا ترى لما يوصي أعداؤنا... بهذه الوصية بالذات؟ لا شك أنهم يعلمون علم اليقين أن الإصلاح هو الداء وليس الدواء...»[4].

عموما، فالإصلاح لم يكن يفيد دائما معنى التجديد أو التحديث بحسب ما رأينا مع أديب إسحاق أو السلطان عبد الحميد الثاني، فقد يحيل على الماضي الإسلامي، وهذا العنصر نجده حاضرا بقوة في فكر محمد عبده ومنه قوله: «ولما كان الإصلاح الذي يقصده المولى عبد العزيز إنما يتم برعاية الدين والرجوع إليه في كتابه المبين وسنة صاحبه الأمين

---

[1]- خير الدين التونسي: مقدمة أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك تحقيق معنى زيادة، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 1978م، ص115.

[2]- إسحاق أديب: الكتابات السياسية والاجتماعية، جمع وتقديم: ناجي عطوش، دار الطليعة بيروت، ط1، 1978، ص122.

[3] – إسحاق أديب: المرجع السابق، ص128.

[4]- عبد الحميد الثاني السلطان: مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، لبنان، 1982م ص193.

ثم النظر في أقوال وأعمال السلف الصالحين، لتعرض على ذلك كله أعمال الخلف المحدثين[1].

ويبدو أن الإصلاح هو نفسه التحديث عند محمد عبده من خلال قوله: «إن أول ما يجب أن يبدأ به التربية والتعليم لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية... وحمل الحكومة على العدل والإصلاح»[2].

ويعد رشيد رضا، أنموذج المفكر المصلح الذي جمع بين التقليد والتحديث في تناول مسألة الإصلاح، حيث يرى أن «الحزب الذي كان يرأسه الأستاذ_ محمد عبده _ الإمام لا غرض له إلا لإزالة البدع والأوهام التي ألصقت بالدين والجمع بينه وبين مصالح الدنيا، ومن أركان الإصلاح الذي يرمي إليه، أخذ كل ما ينفعنا ولا يعارض ديننا من علوم أوروبا ومدنيتها»[3].

التحديث أو العصرنة أو التجديد؛ وظفت مفاهيم للدلالة عليه، هي التنظيمات والاستعداد[4].

واستعمل الإصلاح ليفيد الرجوع إلى المصادر الإسلامية المتمثلة في الكتاب والسنة وأعمال السلف، وفق استعمال ثالث كانت الدعوة إلى الإصلاح تجمع بين المطالبة بالتحديث والعودة إلى التجربة الإسلامية، هذا التمازج والتجاذب فرضته الظروف بشقها الداخلي والخارجي، فالمصلحون بحسب علي أومليل لم يعد «يعبرون عن الإسلام، عليه أن يرتد إلى ذاته وحدها لكشف الخلل وطلب الإصلاح وإنما سيدخل الآخر كبعد أساسي في التصور»[5].

---

[1] – محمد عبده، الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة، ج2، ط1، بيروت، لبنان، 1972م ص370.

[2]– نفسه، ص370.

[3]– رضا رشيد: مختارات سياسية من مجلة المنار، تقديم ودراسة: وجيه كوثراني، ط1، بيروت 1980م، ص76.

[4]– أحمد العماري: المرجع السابق، م، س، ص30.

[5]– علي أومليل: الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، دار التنوير، بيروت، ط1، 1985م، ص21.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

ب-الإصلاح في الفكر التونسي والمغربي:

إن الإصلاح كمفهوم لم يعرف تداولا واسعا داخل المنظومة الفكرية في أوساط النخبة بتونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر، يبدو أن مفهوم التنظيمات والاستعداد شغل هذا الدور، فهو يحمل وظيفة الإصلاح إذ أن ظهور مصطلح التنظيمات، وظهور فكرة الاستعداد كمصطلح ومفهوم فكري يدل على المماثلة[1] للاستعدادات للآخر على إثر احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، مما يؤكد إحساس المغاربة والتونسيين ووعيهم بطبيعة الغزو الاستعماري الذي فهموه منذ البداية بأنه غزو حضاري، ولذلك برزت فكرة الاستعداد وتطورت من مفهوم الحشد العسكري والتأهيل لمواجهة الآخر، إلى مفهوم المراجعة وتجديد التقنيات والآليات والمناهج العسكرية، ثم إلى مفهوم المراجعة الشاملة والتجديد؛ أي تحديث التقنيات والآليات والمفاهيم والأفكار والأنظمة[2].

وهكذا، فالاستعداد يشتمل الاقتباس من المنجزات المدنية الأوروبية وبالأخص في المجال العسكري، هذا لم يمنع بعض رواد الإصلاح "من إعطاء رؤية أكثر انفتاحا وشمولية في سياق الأخذ والاقتباس من الغرب، ويقول السليماني في هذا الصدد: «...والاستعداد في هذا الزمان إلا بالاطلاع على ما عند الأمم الراقية في معارج الحضارة»[3].

فيصبح الاستعداد مرادفا بشكل تام لعملية التحديث المعتمدة على الاقتباس من أوروبا، ويشكل شرطا أساسيا لمواجهة التحدي الأوروبي وقد شمل الاستعداد تجنب البدع والأخلاق الفاسدة والرجوع إلى أخلاق السلف الصالح[4].

[1]- أحمد الناصري: الإستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1956م، ص191.

[2] -عبد الإله الحداد: المرجع السابق، ص 26.

[3]- محمد السليماني: اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية، 1971م، ص06.

[4]- عبد الإله عبد الله: المرجع السابق، ص26.

وأشار محمد العماري في كتابه: نظرية التحديث إلى أن عملية الإصلاح عملية تجديد الهياكل والمؤسسات على النمط الأوروبي وهو مفهوم النظام الذي تم تداوله في الدولة العثمانية، وهو مصطلح تم استيراده كمصطلح تقني من تركيا خلال القرن التاسع عشر [1]، وأشار الكردودي في معرض حديثه عن الآلة العسكرية والكيفية التي يجب أن يكون عليها، فاستعمل مصطلح الاستعداد[2].

واستعمل أحمد الناصري «الإصلاح "بالمعنى التقني أيضا حينما تحدث عن بعض منجزات المولى الحسن الأول قائلا: «ولما حل السلطان أعزه الله بالدار البيضاء طاف في أبراجها... ثم اجتاز بعد الفراغ على باب المرسى ومحل وضع السلع للإتجار بها، فوقف عليه وتأمله... ووعد بإصلاح المدن على شاطئ البحر»[3].

ثالثا: مصادر الإصلاح بالبلدين:

لقد دبت عوامل الضعف والأغلال أبان عصور الانحطاط وتوالت على العرب المحن والنكبات وتعرضوا لموجات الغزو المتتالية من صليبية وشعوبية (المغول) فساد العالم الإسلامي والوطن العربي خاصة من أقصاه إلى أقصاه حالة من الجهل والتخلف، فابتعد من خلالها العرب عن واقعهم وسلموا زمام أمورهم إلى غيرهم وتدحرجت الأمة الإسلامية إلى واقع مؤلم لا يمكن أن تحمد عليه بعد أن كانت في أوج عظمتها سيدة العالم، حيث حملت إليه رسالة السماء إلى الأرض على يد الرسول العربي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، فكانت أمة الحضارة والتقدم والمثل العليا وعملت الأمم مبادئ الحق في الحرية والمساواة والعدالة.

1- أحمد العماري: المرجع السابق، ص229.

2- محمد الكردودي: كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة، مخ، م، وبالرباط الرقم: 1481م، ص06.

3- محمد المشرفي : الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعند مفاخرها غير المتناهية، دراسة وتحقيق: إدريس بوهليلة، الرباط ، 1993م، ص438.

وقد عبر عن هذه المرحلة من الضعف المفرط فهمي جدعان الذي اعتبرها المرحلة الثالثة من المراحل الثقافية الاجتماعية التي مر بها تاريخ الإسلام والعرب إلى عصرنا الراهن "والمرحلة الثالثة تبدأ مع الغزالي واختلال الصورة التي خطها الماوردي لكي تتجه لأمور شيئا فشيئا، وبدءا من القرن السادس الهجري نحو الاضمحلال من خلال ركود الفعاليات الاجتماعية النشطة لصالح النزعات الصوفية الهاربة من العالم الخارجي المنعزلة عنه وعبر مجموعة من الوقائع السياسية الهدمية الرمزية كسقوط الخلافة في بغداد وانحسار الوجود العربي من إسبانيا والغزو التتاري والغزو المغولي حتى نهاية القرن الثامن الهجري"[1].

وفي مطلع القرن السادس عشر الميلادي دخل الأتراك العثمانيون البلاد العربية وظلت طوال القرون الثلاثة الأولى من حكمهم في عزلة تامة عن العالم الخارجي، بينما شهدت أوروبا نهضة علمية وأدبية رافقتها اكتشافات جغرافية وحركة استعمارية ضمنت السيطرة على العالم الجديد وعن العديد من أقطار العالم القديم في إفريقيا وآسيا واجتاحتها في القرن الثامن عشر ثورة صناعية وأخرى سياسية واجتماعية قلبت أوضاعها رأسا على عقب وأعطتها مركز القيادة للعالم بأسره.

لقد كان لتبلورت الفكرة الإصلاحية في الفكر التونسي والمغربي لدى النخبة المثقفة في سياق زماني ومكاني مرتبط بالتحولات التي أفرزتها ظروف القرن التاسع عشر، وبذلك لا يستقيم الحديث عن خطاب الإصلاح دونما العودة إلى الظروف العامة التي أفرزت هذا التراكم الكمي والنوعي في الكتابات والدعوات الإصلاحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن هنا كان لزاما علينا البحث عن العوامل الداخلية والخارجية الكامنة وراء الخطاب الإصلاحي، وبمعنى آخر: نصيب الأزمة الداخلية ودور التهديدات والضغوط الأجنبية في الدعوة إلى الإصلاح.

---

[1]– فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، دار الشروق الأردنية، ط3، 1988م، ص 15.

تشير معظم الدراسات التاريخية إلى أن احتلال الجزائر سنة 1830م[1] من طرف فرنسا وما صحبه من ضغوط أوروبية على العالم الإسلامي كانت بمثابة الدافع الأساسي خلف هذا الزخم الكبير من تبلور الخطاب الإصلاحي بالعالم العربي الإسلامي، بالرغم من محاولة البعض القول بأن الحركية التي شهدها الفكر العربي الإسلامي هي نتيجة تفاعل ذاتي متمثل في بروز المبدأ الوهابي (الحركة الوهابية)، وليس كرد فعل على تدخل الغرب[2].

1-المصادر الداخلية:

إن كل إصلاح عملي لا يتم في مجتمع من المجتمعات إلا إذا سبقه وصاحبه تفكير إصلاحي من قبل حكام ذلك المجتمع، ومفكريه قد يكون هذا التفكير محصورا في نخبة معينة، محدودة الأفراد شعورا بوجوب الإصلاح عند تيقنهم بحاجتهم أو حاجة مجتمعهم إليه، وذلك لأن المؤثرات الخارجية مهما كانت الأفكار والأنظمة التي تدعوا إليها صائبة وصالحة لا يمكنها أن تتجذر وتثمر وتدوم إلا إذا صادفت قبولا يقينيا واقتناعا عميقا وعملا متواصلا من الداخل يرمي إلى حمايتها والسهر على تنفيذها ومواصلة العمل بها[3].

في تونس كانت المؤثرات الداخلية للتفكير الإصلاحي في القرن التاسع عشر ذات مفعول إيجابي قوي في الدعوة إلى الإصلاح والعمل على تنفيذه، وفيما يلي من هذا الفصل سنتتبع هذه المؤثرات الداخلية منذ أوائل ذلك القرن، معتمدين في استقصاء ذلك على المصادر الأصلية والمراجع المتوفرة لدينا[4].

---

[1] -لقد كشفت حملة نابليون بونبارت على مصر (1798م-1801م)، واحتلال الجزائر (1830م)، ومعركة نفارين (1827م) عن تفوق واضح للجيوش الأوربية، مما جعل بعض العقول المستنيرة في العالم الإسلامي ترى أنه من الواجب الأخذ عن أوروبا لتدارك التأخر، ذلك ما يفسر تجارب التحديث في تركيا ومصر. للمزيد انظر: خليفة شاطر، التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار ص449.

[2]- أبو يعرب المرزوقي: إصلاح النهضة وعلاقتهما بالنظريات الخلدونية، مجلة شؤون عربية ع$_{24}$، 1983م، ص 116.

[3] - رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، المرجع السابق، ص 88.

[4] - نفسه، ص 88.

1-1-سياسة البايات:

كان بايات تونس الحسينيون في النصف الأول من القرن التاسع عشر مطبوعين على حب السلطة المطلقة في حكمهم، وكان الواحد منهم لا يتردد في تنفيذ ما يراه صالحا لعرشه أو لبلده، وهذه الظاهرة يجب علينا أن نعتبرها تفكيرا إصلاحيا إذا كانت غايتها تقويم أمور ظهر عدم جدواها، وعدم مجاراتها للوقت، وإذا كانت تعمل على الانتقال من وضع ما إلى آخر أحسن وأجدر منه، من ذلك مثلا الإجراء الذي نفذه بكل شدة حمودة باشا عندما أمر بقتل وتشتيت الإنكشارية (جند الترك) بتونس سنة 1811م، وذلك على إثر ثورة جامحة قاموا بها أظهرت بكل وضوح فساد ذلك التنظيم العسكري، وضرورة التخلص منه، فما كان من الباي إلا أن ضرب ضربته المميتة الشهيرة والتي وضعت حدا لذلك النظام الفاسد[1].

ومن الجدير بالذكر، في هذه الواقعة، أن أهالي البلاد التونسية وقفوا إلى جانب الباي في هذا الإصلاح، وكانت لهم جولات ثابتة وحازمة في وضع حد نهائي لذلك التنظيم العسكري المتعفن[2].

إن من أهم نتائج هذه الحادثة استفاقة الفكر التونسي وتنبهه إلى أن هناك أوضاعا فاسدة في مؤسسات الدولة يجب إصلاحها، وبداية من تلك الحادثة شرعت الدولة في إنشاء جيش نظامي يقوم تنظيمه وتدريبه على قواعد وطرق أوروبية حديثة، وبدأ في تدريب ذلك الجيش وشرع في تنظيمه منذ سنة 1831م[3].

أما أحمد باي فقد وطد العزم بكل حزم على تقوية بلاده على الطرق الأوروبية الحديثة، لذلك أدخل إصلاحا واسعا في الإدارة عامة وفي الجيش والأسطول، وأنشأ المدرسة الحربية، وزار فرنسا، وأنشأ الثكنات والمصانع وأبطل الرقيق وأعتق المماليك الموجودين في

[1] – رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 88.

[2] – شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تع: محمد مزالي، ج1، ص 300.

[3] – رشاد الإمام، المرجع السابق، ص 89.

البلاد، وساعد الدولة العثمانية في حرب القرم ضد روسيا سنة 1854م، واهتم بجامع الزيتونة والتعليم فيه.

هذا الرجل الذي فتح أبواب تونس للحضارة الغربية وجعلها تسير على طريق تلك الحضارة بخطى ثابتة أوجد في تونس أمرين هامين:

- الأول: زرع في الفكر التونسي حماسا قويا لفكرة الوطن الإقليمي، أي حب تونس كدولة مستقلة ذات سيادة.
- الثاني: وجدت في عهده فئة من رجال الحكم والإصلاح، يرجع لها الفضل في إيجاد الوضع المناسب لظهورهم، كانوا يهتمون بمصلحة البلاد اهتماما كبيرا، واتصلوا بالفكر الأوروبي عن عدة طرق.

وفي هذا الصدد يشير ابن أبي الضياف بقوله: "كان عالي الهمة، متعلق النفس بالمعالي تعلقا أفضى إلى ضيق حال المملكة، لأنه طمع في إلحاقها بالممالك المتسعة في القوة والحضارة والرفعة في أسرع وقت"[1].

لقد نتج عن سياسة أحمد باي الإصلاحية هذه دفع للتفكير الإصلاحي بتونس الذي تحسم في العديد من المفكرين والمصلحين الذين شجعوها وأخذوا على عاتقهم مواصلتها، الأمر الذي جعل بايات تونس الذين تولوا الحكم بعد أحمد باي، وخاصة منهم محمد باي ومحمد الصادق باي (1859-1882م) لا يجرؤون على معاكسة ذلك التيار الذي أصبح طاغيا حتى على تفكيرهم هم بالذات، فقد صدر في عهد محمد باي قانون عهد الأمان وغيره من القوانين المأثورة، كما صدر سنة 1861م الدستور الأول في تاريخ البلاد، هذا عدا القوانين العديدة والتشريعات والمدارس الحديثة على المنوال الأوروبي.

إن تلك السياسة التحررية الاستقلالية التي بدأت تظهر في أول القرن التاسع عشر حركت الفكر في تونس نحو الإصلاح لتحقيق الاستقلال، وجلب صداقة الدول الغربية

[1] – ابن أبي الضياف، الإتحاف...، المصدر السابق، ص ج4، ص 39.

واحترامها، وهي سياسة أدخلت البايات منذ أحمد باي ورجال الدولة والمفكرين في طور جديد من الفكر الإصلاحي، ولم يقف تأثير سياسة البايات هذه على نخبة القوم فقط، بل اجتازهم إلى فئات عديدة من الشعب التي اقتنعت بـالإصلاح وتحمست له[1].

وقد أشار بيرم إلى هذه الحركة الفكرية الإصلاحية بقوله: "...واستمرت السيرة على نحو ما مر إلى ولاية أحمد باشا، فأخذت الحكومة في طور جديد وتبعها الأهالي على مقتضى قاعدة الناس على مذاهب أمرائهم، وذلك أن هذا الوالي (أحمد باي) كانت له همة عظيمة..."[2].

[1] – رشاد الإمام، التفكير الإصلاح، المرجع السابق، ص 94.

[2] – محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار، ج1، ص 147.

2-بوادر الرغبة في الإصلاح عند العلماء:

سجلت لنا كتب التاريخ والتراجم والوثائق بعض المعلومات المقتضبة عن نشاطات قام بها مجموعة من العلماء تدلنا على ظهور بوادر رغبة في الإصلاح منذ أوائل القرن التاسع عشر، إذ كانت هذه المعلومات قليلة فهي تثبت أن علماء تلك البلاد أحسوا بأن في الأنظمة السائدة في تونس في ذلك الوقت أمورا (فاسدة) عملوا على إصلاحها[1].

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأ شعور العلماء بوجوب الإصلاح في أنظمة البلاد ومؤسساتها يزداد ظهورا وإلحاحا في التعليم وغيره من الميادين، فحمودة باشا الذي كان أكثر مستشاريه علماء من جامع الزيتونة كان محبا لوطنه هاديا أهله إلى طرق النجاح.

وفي عهد حسين باي (ت 1820م) والد أحمد باي، ظهر أحد المصلحين الداعين إلى الإصلاح على المنوال الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالاهتمام بالعلوم الرياضية، هذا المصلح هو الشيخ أبو عبد الله محمد سيالة (ت1831م)، الذي كان ولوعا بالعلوم الرياضية، وتبرز فيها إلى أن صار مشائخه في جامع الزيتونة يطلقون عليه "الحكيم"[2].

وكذلك من العلماء الذين شعروا برغبة في الإصلاح قبل عهد أحمد باي نذكر الشيخ أحمد الخراط الصفاقسي (ت 1835م)، كان من علماء عصره العاملين المصلحين، وكان يدعوا إلى الإصلاح في إدارة البلاد والحكم جهارا في مجالسه ودروسه[3].

بينما كانت تلك التطورات تجري في أوروبا كان العرب منغلقين على أنفسهم في ظل الحكم العثماني، فلا اختراع ولا تقدم في العلوم والصناعة، بل جمود فكري وترديد لما ورد في الكتب الفقهية والنحوية والصرفية، كما (اقتصرت العلوم عند العرب في هذه الحقبة الزمنية على المعلومات القديمة في أصول الدين والفقه والنحو والصرف وبعض الحساب البسيط

---

[1] – رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي، المرجع السابق، ص 94.
[2] – نفسه، ص 94.
[3] – نفسه، ص 96.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

والفلك القديم لمعرفة أوقات الصلاة واكتفى العلماء العرب باجترار المعلومات القديمة دون الإقدام على أي تجديد)[1].

في هذا الوضع كان الدين هو المسيطر على حياة الناس الفكرية، وكان علماء الدين يشكلون الطبقة الفكرية الوحيدة في الأمة يشاركهم في ذلك مشايخ الطرق الصوفية التي عم انتشارها في مختلف أنحاء الوطن العربي، وقد كان علماء الدين في الدولة العثمانية يعتبرون أنفسهم حماة للشريعة حيث يتمتع هؤلاء المشايخ بصلاحية واسعة فلهم حق (عزل السلطان) وإعلان الجهاد، وقد كان لهؤلاء بوجه عام دور في إدارة شؤون الدولة العثمانية وفي المشاركة في السلطة، حيث كان لهم كل الاحترام والتقدير من قبل السلطة وجماهير الشعب، وأصبح العلم مع الزمن احتكارا لهذه الطبقة ذات الامتيازات الخاصة فاتخذوا موقفا ضد التجديد الفكر، حيث أشرف هؤلاء على التربية والتعليم في الدولة وحتى هذا التعليم كان حصرا على فئة معينة من أبناء الذوات، بالإضافة إلى تدني مستوى القائمين على التدريس وضيق أفقهم، إضافة إلى عدم وجود المناهج المحددة.

ولعل ما نقله لنا الشوكاني يصف بوضوح واقع العلوم في البلاد الإسلامية في تلك الفترة حيث قال: "كل عاقل يعلم أنه لو صرح عالم من علماء الإسلام المجتهدين في مدينة من مدائن الإسلام في أي محل كان بأن التقليد بدعة محرمة لا يجوز الاستمرار عليه ولا الاعتداد به لقام عليه أكثر أهلها إن لم يقم عليه كلهم وأنزلوا به الإهانة والأضرار بماله وبدنه وعرضه بما يليق بمن هو دونه فإن طبائع الجاهلين بعلم الشريعة متقاربة وهم لكلام من يجانسهم في الجهل أقبل من كلام من يخالفهم في ذلك من أهل العلم ولهذا طبقة هذه البدعة جميع البلاد الإسلامية وصارت شاملة لكل فرد من أفراد المسلمين...وهكذا من كان من المشتغلين بعلم التقليد فإنه كالجاهل بل أقبح منه لأنه يضم إلى جهله وإصراره على بدعة

[1]– علي المحافظة، الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية في عصر النهضة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1975م، ص 12.

التقليد وتحسينها في عيون أهل الجهل الازدراء بالعلماء المحققين العارفين بكتاب الله وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ويصول عليه ويجول وبنسبهم إلى الابتداع ومخالفة الأئمة"[1].

هكذا أشار الشوكاني (ت1247هـ/1831م) إلى مسألة التقليد وتعطل حركة الاجتهاد في العالم الإسلامي، مما أدى إلى تراجع الحركة العلمية وجمودها، ولم ينته الأمر عند هذا الحد (التقليد)، بل تشابكت عدة عوامل في الوصول إلى هذا التأخر المؤلم، فقد نظر شكيب أرسلان –ت1366هـ/1946م) إلى أسباب الضعف من زاوية فكرية وأخلاقية ونفسية كالجهل والعلم الناقص وفساد أخلاق الأمراء والجبن والهلع واليأس والقنوط وضياع الإسلام بين الجامدين والجاحدين، ويضيف قاسم أمين إلى تلك العوامل، إهمال التربية في الرجال والنساء معا.

أما عبد الرحمن الكواكبي (ت1320هـ/1902م) فقد رأى في الاستبداد السياسي ومصادرة الحريات وهضم الحقوق وتجاوز القوانين، السبب المباشر في حالة التخلف والتأخر[2].

إن ما يمكن استنتاجه أن عوامل تأخر العالم العربي الإسلامي متشابكة، وقد تناولها مفكر من زاوية وهي كلها تعبر عن صورة قائمة عن الوضع العربي الإسلامي في تلك الفترة، لقد تم التفريط في كل شيء، الأدب، الطب، الفلسفة...فضلا عن غياب شبه كلي لدور النخبة كالخطباء، والعلماء بجميع اختصاصاتهم العلمية، فلم يبق من جامعة بين الناس إلا العقيدة الدينية مجردة عما يسبقها من أعمال، فلا تواصل بين العلماء ولا بين الملوك

1- محمد بن علي الشوكاني: القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، دار القلم الكويت، ط1، 1994م، ص ص 46-52.

2- صروف فؤاد، الفكر العربي في مائة عام، بحوث هيئة الدراسات العربية المنعقدة في تشرين الثاني 1966 في الجامعة الأمريكية بيروت، نشر الجامعة الأمريكية 1967، ص ص 88-94.

والسلاطين من المسلمين، وافترق الناس إلى فرق، كل فرقة تناصر داعيا سياسيا أو مذهبا دينيا[1].

كما شمل التدهور الجانب الاقتصادي فإن "كل شيء هوى في الدولة الزراعة ثم التجارة وأختهما الصناعة، فكأنما ظللنا سبيل الإنتاج، وجهلنا وسائله، وجمدنا في مشاهدة فقرنا، فلا يحرك مرأى الفاقة فينا همة ولا يدفعنا إلى عمل، مولاي يدعي الأوروبيون أن ضعفنا وانحطاطنا راجعان إلى شعبنا وديننا، ويقولون لا نصلح لغير الجندية، ومذهب القدر يقعد بهمتنا"[2].

في ظل تلك الأوضاع البائسة للوضع العربي الإسلامي على كل الأصعدة، انبثقت من ذلك الظلام الحالك وجوه نيرة من العلماء، ألقت على نفسها مسؤولية إحياء مجد المسلمين والعودة بالدين إلى ينابيعه الصافية.

فما هي الجذور الأولى لحركة الإصلاح والتحرر؟

1-1-الجذور التاريخية لحركة الإصلاح:

قد بدأت ردة الفعل العربية على هذا الواقع المؤلم للتخلص منه، وكانت في انطلاقتها الأولى على مظاهر الفساد والضعف والأغلال التي أصابت مجتمعهم تشكل ردة فعل دينية، حيث كانت لا تزال أقوى الحركات الفكرية المتبقية عندهم، وأكثرها أصالة "فقد أثار الجمود الفكري والتقليد الأعمى لدى الأجيال المتعاقبة من علماء المسلمين وما علق بالإسلام منذ أن أغلق باب الاجتهاد في القرن الرابع الهجري من ضلالة وبدع، وما نشأ في ظلاله من طرق صوفية اعتمدت المبالغة والتطرف وابتعدت بما ابتدعته من احتفالات وحلقات للذكر

---

[1]- بركات سليم ناصر، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث، مرجع سابق، ص 57 (بتصرف). باشا مصطفى فاضل، رسالة إلى السلطان عبد العزيز، كراريس تونس، ع 95-96، ص ص 332-335 نشرت بجريدة الحرية بباريس 1867، ثم نشرتها المصارف في عام 1913م.

[2]- باشا مصطفى فاضل، رسالة إلى السلطان عبد العزيز، كراريس تونس، ع 95، 96، ص ص 332-335، نشرت بجريدة الحرية بباريس 1867، ثم نشرتها المعارف، في 1913م.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

وممارسات شاذة عن جوهر العقيدة، كما أثار الجهل بأصول الدين والعبادات عددا من العلماء المتنورين أدركوا الحاجة إلى الإصلاح وإيقاف التدهور الديني والاجتماعي"[1].

إن الظاهرة التي تفشت في العالم الإسلامي بعد مرحلة التنوير الديني وبناء الحضارة هي ظاهرة التقليد، التي كانت حجرة عثرة أمام نهوض المجتمع الإسلامي وتقدمه، ومما زاد المسألة تعقيدا أن مساندة بعض مشائخ العلم لها، بل أنهم قد أنزلوا الإهانة والأضرار بكل من يعتبر التقليد بدعة محرمة، وفي هذا السباق يرد الإمام الشوكاني (ت1247هـ/1831م) على هؤلاء المشتغلين بعلم التقليد "وقد رأينا في زماننا مشايخنا المشتغلين بعلوم الاجتهاد فلم نجد فيهم واحدا منهم يقول إن التقليد صواب ومنهم من صرح بإنكار التقليد من أصله"[2].

فـالإصلاح الذي يدعو إليه الشوكاني يتجلى في عدم الاعتداد بالتقليد، وتعزيز الفكر الاجتهادي والثبات عليه فقال: "ومن حصر فضل الله على بعض خلقه وقصر فهمهم هذه الشريعة على من تقدم عصره فقد تجرأ على الله عز وجل ثم على شريعته الموضوعة لكل عباده ثم على عباده الذين تعبدهم الله بالكتاب والسنة"[3].

هكذا كانت بوادر النهضة الفكرية العربية أول ما تستند على الإصلاح في الدين وتخليصه من الشوائب التي علقت به عبر التاريخ، فكانت هناك محاولات متعددة لقيادة عملية الإصلاح هذه، ولقد لعبت الحركات (الوهابية) في الجزيرة العربية والسنوسية في ليبيا والمهدية في السودان، بالإضافة إلى مذهب الشوكاني في اليمن، دورا بارزا في الرد على مفاسد المجتمع والدعوة إلى الإصلاح بالعودة إلى جوهر الدين الذي دخل عليه الكثير من البدع والآراء التي لا تمت إليه بصلة، حيث طالبت هذه الدعوات متأثرة في بعضها البعض، وبالأفكار التي سبقتها كأفكار محمد بن تيمية (ت728هـ/1362م) ومحمد بن قيم الجوزية

---

[1] – بركات سليم ناصر، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث، مرجع سابق، ص 57.

[2] – محمد بن علي الشوكاني، المرجع سابق، ص ص 46-51.

[3] – نفسه، ص 51.

(ت751هـ/1350م) بفتح باب الاجتهاد في الإسلام، والعودة بالعقيدة الإسلامية إلى عهد الرسول، وكذلك بضرورة إلغاء المذاهب الدينية"[1].

ويتضح هذا التوجه الإصلاحي وأهدافه عندما يبينه الكاتب علي أومليل الذي قال: "الإصلاح القديم كان الدافع إليه اقتناعا بأن هناك خللا وقع بين الإسلامين الاجتماعي والمعياري، انتهى إلى ما يشبه القطيعة فوجب إصلاح الخلل، أي رد المسلمين إلى الإسلام، فالخلل متصور أنه داخلي والإصلاح ذاتي"[2]، أي أنه يطرح الإصلاح بمنطق إسلامي صرف دون تدخل لعنصر خارجي، فالمجتمع الإسلامي عليه أن يصلح ذاته بالإسلام وحده دون الالتجاء إلى الغير ليقتبس من هذا المبدأ أو ذاك من مبادئ التنظيم الاجتماعي.

فيكتشف الدارس من خلال ما نقله لنا البحث علي أومليل أن بوادر الإصلاح في المجتمع العربي الإسلامي كانت قبل التدخل الأجنبي الأوروبي الحديث في بلاد المسلمين، وهذه المقاربة يدعمها المفكر فهمي جدعان فيرى أن الأزمنة الحديثة العربية تبدأ مع ابن خلدون بالذات لا مع مدافع نابليون التي يقال عادة أنها أيقظت مصر والعالم العربي من السبات العميق الذي كان يلفها... فقد وضع فكر ابن خلدون نهاية أو حدا لحالة الانحطاط الفكري والحضاري، وذلك بفضل وعيه لواقعة الانحطاط وبحثه بحثا عليا علميا عن الأسباب الواقعية المشخصة لها، كما مثل بداية اليقظة والنهوض بسبب هذا "الوعي الذي أصبح الهم الأكبر لدى جميع المفكرين الذين جاؤوا من بعده والذي ساهمت في تطويره وتنميته إلى جانب عمل ابن خلدون الرائد"[3].

فهل يمكن لمثل هذا التصور للإصلاح الذي اعتبر الإسلام مكتفيا بذاته في عملية الإصلاح أن يصمد، ويحقق النهضة خصوصا مع بدايات الضغط الأوروبي الحديث على البلاد الإسلامية؟

[1] – بركات سليم ناصر، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث، مرجع سابق، ص 59.

[2] – أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، (د.ت)، ص 18.

[3] – جدعان فهمي، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، مرجع سابق، ص 15.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

إن تناول مسألة الجذور الأولى للإصلاح تهدف إلى بيان أن الإصلاح عملية منظمة ومستمرة تستهدف ما انحرف عن التصور والسلوك وتعيد النظر في الأصول فتحاكم الواقع في ضوئها، لا سيما واقع الحريات، فقد طالب مفكرو ما قبل التدخل الأوروبي في العالم العربي والإسلامي إلى إحياء قيم الحرية والشورى والعدل والمساواة المتأصلة في الدين الإسلامي والتحرر من التقليد والعودة إلى منابع الدين الصافية الداعية إلى الحرية وتغيير ثقافة الخنوع والرضا بالاستبداد والقمع الذي تمارسه الإمبراطورية العثمانية إلا أنها لم تقتصر على ذلك بل تعدته إلى المطالبة بالثورة ضد استبداد الأتراك العثمانيين، فكانت من روافد حركة اليقظة العربية الحديثة فكريا من حيث التجديد في الدين وسياسيا في النضال ضد المستعمر[1].

هذه الحركات الدينية السابقة الذكر نشأت من تحسس القائمين والداعين لها للانحلال الاجتماعي وانتشار البدع والضلالات في الإسلام، وسيطرة الاستبداد من خلال النظام الإقطاعي القائم على القمع أي نفس يمكن أن يثير في التحرر الجماهيري من السلطة الظالمة الغاشمة، فمن أين يمكن للإنسان العربي المسلم أن يفهم الحرية وأبعادها في مجتمع كهذا، أو يتذوق طعم الحرية التي لا بد من إدراكها ومعرفتها من وعي كبير وثقافة عالية...ومن أين للعربي الثقافة والوعي والتصاقه في جهل مسيطر؟

وبناء على ما تقدم فإن السؤال الذي يطرح نفسه بعد أن تطرقنا إلى هذه الحركات الإصلاحية. هل يمكن أن يستمر هذا التصور للإصلاح مع وقوع البلاد الإسلامية تحت ضغط أوروبا وتدخلها الحديثة منذ النصف للقرن الثامن عشر على حد تعبير علي أومليل؟

---

[1]- محمد الربودي: الحرية في الفكر الإصلاحي التونسي والمصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (خير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي نموذجا)، مؤسسة GLD، ط1، تونس، 2024.ص61.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

1-2-الاحتكاك بالحضارة الحديثة بأوروبا:

يؤكد دراسو عصر النهضة أن أول احتكاك فعلي بين العالم العربي الإسلامي (الشرق) والغرب (أوروبا) كان مع حملة نابليون بونابارت على مصر سنة 1978م، ولقد شكلت حملة (بونابارت) الاتصال الأول مع الغرب ثم تطور هذا الاتصال في مطلع القرن التاسع عشر بواسطة الموفدين إلى أوروبا من الوطن العربي[1]، حيث اطلعوا على تقدم الغرب وتخلف العرب، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد كان للعالم الغربي كذلك اهتمامه في منطقة الشرق وخاصة في وطننا العربي، الأمر الذي جعله يوفد الكثير من الخبراء لدراسة أحوال الوطن العربي والاطلاع على ظروفه تمهيدا لغزوه، وهذا بالإضافة إلى الحملات التبشيرية المتعددة التي غزت الوطن العربي والتي كان لها الأثر في انتشار العلم والثقافة بشكل عام، وكان من نتائج هذا الاتصال أن تعرف العرب بالحركات السياسية وأنظمة الحكم الفرنسية والمبادئ التي كانت تنادي بها تلك الحركات، كالحرية والديمقراطية والدستور (المشروطة) والوطن والوطنية والأمة والقومية، وتحرير المرأة..."[2].

وإن بالعودة إلى البيان الذي أصدره "بونابارت" في اليوم الثاني لاحتلاله الإسكندرية تتضح لنا هذه المبادئ الجديدة على العالم العربي الإسلامي، فقد قال: "إن جميع الناس متساوون أمام الله وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب، فما يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء حسن فيها من الجواري الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة...لقد أفسدوا هذا الإقليم الحسن الأحسن، وهدموا المدن العظيمة والخلجان الواسعة...التي بها اشتهر، لقد زال حكمهم الآن...ومن الآن فصاعدا لا ييأس أحد من أهالي مصر من الدخول في المناصب السامية، ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء الفضلاء

[1]- محمد الربودي، المرجع السابق، ص 62.

[2] - محمد القاضي وعبد الله صولة: الفكر الإصلاحي عند العرب في عصر النهضة، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992، ص ص 15-24 بتصرف.

بينهم سيديرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها"[1]، ثم يختم البيان بهذه الكلمات "لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية"، كما تضمن البيان نداء موجها إلى الشعور القومي والممتزج أيضا بنداء موجه إلى الشعور الديني، "وإنني أكثر المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم"[2].

إن ما يمكن استخلاصه من بيان "بونابارت" والثورة الفرنسية بصفة عامة تأثر المصريين خاصة والمجتمع الإسلامي عامة، بما أشاعته الحملة الفرنسية من مفاهيم إصلاحية ومبادئ ديمقراطية، والشعارات السياسية التي أطلقتها، فكان لها الصدى الكبير لدى المفكرين العرب فأعجبوا بشعارات الحرية والمساواة والإخاء، لكنهم ذهلوا لما جلبته الثورة من فتن وقتل وخراب لكنها أثرت فيهم، وكانت البداية لاستفهامهم على نهضة الغرب الأوروبي.

فهذا الجبرتي (1825م) من مشايخ الأزهر يبدأ روايته للاحتلال الفرنسي بقوله: "إن هذا بدء انعكاس المطبوع وانقلاب الموضوع وحصول التدمير وعموم الخراب"[3]. نعم لم يتردد الجبرتي في الاعتراف بفضل الفرنسيين في الأمور التي كان يستحسنها كالمعهد العلمي بصوره وخرائطه وكتبه ومجموعاته واختباراته العلمية وكالعلماء الفرنسيين بشغفهم بالمعرفة وحرارة استقبالهم للزوار المسلمين الذين كانوا على رغبة خاصة في العلم إلا أنه كان يشعر دوما بالخطر على الدين والأخلاق الملازم لكل حكم غير مسلم، كتسليح الجنود المسيحيين وتدريبهم والصلاحيات الممنوحة لجباة الضرائب من الأقباط والتجديدات الخبيثة التي أدخلت على النظام الشرعي"[4].

---

[1] – الجبرتي عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، طبعة مصر (د. ر. ط)، 1916م، ¾–5.

[2] – المرجع نفسه، ¾.

[3] – المرجع نفسه، 1/3.

[4] – حوراني ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة، نوفل للطباعة بيروت–لبنان، ط3، 2009م، ص 63.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

فبغض النظر عما أتت به الحملة الفرنسية على مصر من نفع أو ضرر فالبلاد المصرية بل العربية أيضا استطاعت أن تتعرف إلى نمط حياة جديدة أو نظام سياسي جديد في ظل الحملة الفرنسية التي على الرغم من سياستها الاستعمارية ظلت معلما إيجابيا في يقظة مصر، ألم تتمكن خطب نابليون التي تحدثت عن عظمة مصر أن تدغدغ عقول المثقفين من أهل مصر وتبعث في روح أبنائها العزة الوطنية والقومية؟ ألم يكن تأسيس ديوان مجلس الوزراء خطوة هامة في حياة المصريين"[1].

لقد حدا ببعض الكتاب أن يطلق على تاريخ الحملة في المصر نهاية القرون المظلمة، وبداية العصر الحديث، خصوصا أن المؤثرات الأجنبية السابقة على الحملة كانت غير فعالة، فلم تقتصر آثار حملة نابليون على التحديث والتجديد في مصر بل شملت معظم البلاد الإسلامية فكان للإرساليات التبشيرية أثرها في جبل لبنان وفي سوريا، فافتتحت المدارس والمطابع ونشرت العلم في هذه الربوع، ففي القرن التاسع عشر كان لهذه المؤسسات دور كبير، وهذا الدور يضاف إلى دور الحملة الفرنسية تحت عنوان الاصطدام بالآخر، فالذين تعلموا في تلك الإرساليات أحسوا بالبون الشاسع بينهم وبين معلميهم فتنبهت عقولهم إلى ما هم فيه من وضع سيء ورديء.

كانت مبادئ الثورة الفرنسية (حرية، إخاء، مساواة) "نواة فكرة المدرسة المسيحية العلمانية في لبنان في القرن التاسع عشر، تلك المدرسة التي يعتبر فارس الشدياق (ت1873م) وناصيف اليازجي (ت1871م) وأديب إسحاق (ت1885م) وفرنسيس مراش (ت1873م) هم الأدباء الرواد لها[2].

فها هو أديب إسحاق يقول مثمنا الثورة الفرنسية "تلك ثورة الفرنسيين برزت إلى عالم العقل عام 1789م وصدمت قوة الاستبداد فضعضعتها، ورفعت عن العيون نقابها وعن

---

[1] – معاليقي منذر، معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، دار إقرأ، بيروت، 1986م، ص ص 62-63.

[2] – الأنصاري محمد جابر، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (1930-1970م)، سلسلة عالم المعرفة، ع 35، الكويت، 1980م، ص 13.

النفوس حجابها فإنست في جانبها روح الحرية وخلعت جلابيب الرق والعبودية "ويضيف أيضا: "هذه الثورة ترى الموت في الحرية حياة، والحياة في الرق موتا... رسخت في عالم الوجود قدما وكثر الملأ من حولها وأدهشت الدنيا"[1].

وعندما رحل الفرنسيون عن مصر تفتحت الآفاق عن نشوء نهضة فكرية فيها، وقد تركت أثرها في ذهن محمد علي باشا (ت 1849م) والي مصر، الذي تسلم السلطة في 1805م، فسعى إلى جعل مصر دولة حديثة بعد إبادة المماليك واستملاك أراضيهم، فقد أنشأ جيشا وبحرية حديثين، تدربا على أيدي الضباط الفرنسيين.

فلقد أدركت الفئات الحاكمة الخطر الذي يواجه البلاد من الزاوية التي يمس فيها التراب الذي تمارس فيه سلطتها فتوجه انتباهها لذلك إلى أن إصلاح الجيش هو المدخل الملائم والأكثر استعجالا للإصلاح الشامل المطلوب، وبدأت عملية الإصلاح هذه في بلدان عربية إسلامية في وقت متقارب، وكان من أثر الوعي بهذه الكيفية للإصلاح وأولياته العسكرية إلى أوروبا من أجل تجديد التكوين وتجديد السلاح الذي لم يعد قادرا على مواجهة الأسلحة الحديثة ومجابهة الأخطار الخارجية[2].

فإلى جانب اهتمام محمد علي باشا بالإصلاح العسكري فإنه أولى المجال المعرفي والثقافي جانبا هاما من أولوياته الإصلاحية والنهضوية فقد سعى إلى نشر المعرفة وتوفير القوة فأرسل البعوث إلى أوروبا لتحقيقها، وهذا السعي لم يكن حكرا على محمد علي بل شمل أيضا بلدان المغرب العربي عامة وتونس خاصة.

ففي "مطلع القرن التاسع عشر بدأت طلائع الأمة العربية تبحث عن التحديات الرئيسية التي غدت في أقدامها قيودا وفي أعناقها أغلالا ولعقولها أقفاصا في المحافظة والخرافة والجمود تحول بينها وبين النمو والتحليق، بدأت تبحث عن هذه التحديات وتسعى

---

[1] – معاليقي منذر، معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، المرجع السابق، ص ص 69–70.

[2] – محمد وقيدي: مقال بعنوان "الإصلاح والتنوير"، ندوة فكرية أقيمت بالمعهد العالي للحضارة الإسلامية، تونس، 2010م، ص 13 الموقع الإلكتروني:tn.www.isci.rnu

سعيا حثيثا لاقتلاعها من واقعها... وأخذت تبحث عن سبلها الذاتية والخاصة لامتلاك هذه الأسرار والتسلح بأسلحتها، مستعينة في ذلك كله بما في ترسانة تراثها وحضارتها مما يسهم في المواجهة التي فرضها التحدي الحضاري والغزو الاستعماري للوطن العربي وفي عملية هذا البحث والمعاناة، وقعت الأمة العربي على أبرز ثلاثة تحديات"[1].

فكرية العصور الوسطى المظلمة التي تجاوزها العصر والتي غدت قيدا على حركة العرب يعجزها عن مواجهة التحدي الحضاري للغرب المتقدم.

السلطة العثمانية التي اصطبغت بالصبغة الدينية فجعلت من سلطتها خلافة كي تتخذ من الدين رباطا يربط الأمة العربية بالحكم التركي بعد أن افتقدت إلى رباط قومي يربط المحكوم إلى الحاكم وهي السلطة التي فقدت القدرة العسكرية إلى جانب افتقادها المنعة، والمناعة الحضارية، فغدت ثغرة تتيح للغرب الاستعماري التسلل إلى الشرق والالتهام لأقاليمه وأجزائه.

الحضارة الغربية التي بلغت فتوة الشباب ونضج الحكماء، فجاءت تحاول إنهاء ذلك الصراع التاريخي لحساب قومها باحتواء العرب حضاريا مرة بالعنف المتمثل في السحق القومي والمسخ الحضاري وأخرى بالإغراء وتشجيع المهزوم على تقليد المنتصرين[2].

أمام هذه التحديات الثلاثة، اختلف المفكرون العرب في طبيعة الرد على هذه التحديات، فانقسموا إلى اتجاهات فكرية متباينة.

التيار الديني: تمثل بالحركات الوهابية والسنوسية والمهدية التي أثرتن إلى حد كبير في الفكر العربي الإسلامي وشكلت عاملا من عوامل اليقظة العربية التي واجهت بها الأمة العربي، من منظور إسلامي، التحديات التي فرضتها عليها قوى الأعداء، ولقد استطاعت هذه الحركات بالاعتماد على السلفية المعتدلة التي عملت على تنقية العقيدة من شوائب

---

[1] – عمارة محمد، العرب والتحدي الحضاري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد أيار 1980م، ص 161.

[2] – عمارة محمد، نفسه، ص 174.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

الشرك وشبهات الوسائط بين الإنسان وخالقه، وبفتح باب الاجتهاد ورفض دعوى إغلاقه، استطاعت أن تضع مزيجا فكريا رفضت به فكرية العصور الوسطى المظلمة... فمهدت هذه الحركات لفكرة القومية العربية[1].

اتجاه آخر: اقترب رواده وأعلامه من الحضارة الأوروبية الحديثة فتأملوها بعقولهم ولمسوا الروعة والعظمة فيما حققته لأهلها من إنجازات، وكان أبرز رواد هذا التيار أعلامه كثيرين في الوطن العربي أمثال رفاعة الطهطاوي (ت1289هـ/1873م)، خير الدين التونسي (ت1307هـ/1890م)، وعلى عكس حركات التجديد الحديثة التي كانت تحذر مخالطة الأوروبيين، فضلا عن التفاهم معهم والأخذ عنهم، لأنها كانت تعيش في إطار الفكر القديم الذي استقر منذ العصور الوسطى والذي يقسم الناس إلى مؤمنين وكفار، وعلى عكس هذا دعا الطهطاوي إلى مخالطة الأوروبيين والتفاعل مع حضارتهم والاقتداء بهم والأخذ عنهم فيما لا يخالف الشريعة والدين ودعا إلى مقاومة الفكر الاستبدادي وتوسيع الحريات، شأنه شأن خير الدين التونسي.

اتجاه سلفي عقلاني: كان يتزعمه جمال الدين الأفغاني (ت1314هـ/1897م) ومحمد عبده (ت 1322هـ/1905م) في مصر وعبد الرحمن الكواكبي في سورية وغيرهم، وقد دعا هذا التيار إلى تحرير العقل وإصلاح الدين، وواجه هذا التيار فكرية العصور الوسطى، المحافظة والجامدة واللاعقلانية والتي اقتنع أصحابها بالجمع والتصنيف والتدوين خاصة للتراث غير العقلاني، إذ لا بد من جديد الدين وإصلاح التعليم الأزهر، والمطالبة بالحرية... وكان من أبرز المتحمسين للحرية الكواكبي[2].

وهكذا واجه هذا التيار التجديدي تحدي الاستبداد بالسلطة والتفرد بأمر الأمة وهو التحدي الذي تجسد في تراث العصور الوسطى وواقع الدولة العثمانية فأدانه وحاكمه إلى

[1] – بركات سليم ناصر، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث، المرجع السابق، ص 400.

[2] – بركات سليم ناصر، نفسه، ص 406.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

تراث العرب الأول في الحرية، فدعا إلى استلهام تراثنا في الحرية والشورى والاسترشاد بتجربة أوروبا في الديمقراطية.

وكان الأفغاني رائد هذا التيار، فقد حدد أن التصدي للاستعمار المسلح بالقوة إنما يكون بالثورة، والحرية والاستقلال أعز من أن تحصل عليها الأمم بغير سبيل الثورة وإذا صح أن من الأشياء ما ليس يوهب، فأهم هذه الأشياء... الحرية والاستقلال، فهاتان النعمتان إنما حصلت، وتحصل عليه الأمم أخذا بقوة واقتدار بجبل التراب، منها بدماء أبناء الأمناء، أولي النفوس، والهمم العالية[1].

التيار العلماني: اتجاه علمي يمثله شلبي شميل (ت 1335هـ/1917م)، ويعقوب صروف (ت1345ه/1927م) وفرح أنطون (ت1340هـ/1922م)، وقد تأثر هؤلاء بمذهب داروين والأفكار التقدمية ومنها الاشتراكية الإصلاحية وألحوا جميعا على أهمية العلم لرقي المجتمعات.

دعا هذا التيار "إلى هدم التراث أو التجاوز له مع استبداله بتراث الحضارة الغربية إيمانا منه أن الحضارة واحدة وأن ما لدينا من تراث لا يعدو أن يكون قيدا كثيب المنظر والجوهر يعوق الحركة المستقبلية وشد الأمة والمجتمع إلى عصور الظلمات"[2].

وهكذا شهد القرن التاسع عشر وبشكل خاص النصف الأول منه زحفا لأفكار جديدة عمت الوطن العربي وكان في طليعة هذه الأفكار الحرية واتخذت لنفسها مفاهيم متطورة عما كانت تعنيه في السابق، إذ كانت هذه الكلمة تستعمل في الأدب الديني الإسلامي من حيث علاقتها بقضية الجبر والاختيار وحرية الإنسان، لكن الذي وصل إلى الوطن العربي

[1] – الأفغاني جمال الدين، الخاطرات/ الأعمال الكاملة، تحقيق سيد هادي خسر وشاهي، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2002م، 335/6.

[2] – بركات سليم ناصر، مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث، المرجع السابق، ص 61.

في هذه الفترة هو المعنى المدني للكلمة: الحرية من حيث دلالتها الاجتماعية والسياسية من حيث علاقة الفرد بالسلطة والمجتمع ومن حيث العلاقة المباشرة بين الأفراد أنفسهم[1].

ولعل ما أشار إليه "أحد الكتاب التونسيين، الشيخ محمد السنوسي (ت1900م) إلى أن الحرية بمنظومتها ومعلقاتها في العصر الحديث نشأت خارج السياق التاريخي العربي الإسلامي ويؤكد ذلك إن يقول مبينا النشأة الحديثة للحرية في المجتمعات الأوروبية وفي صفحات التاريخ ما يشهد لهم بأن منبع تقدمهم وتمدنهم إنما هو الحرية التي خرجوا بها عن سلطة النبلاء إلى الرعي في مراعي الحضارة...بخروج الأمة إلى ذلك المرعى الخصيب في 14 جويلية 1789م (تاريخ الثورة الفرنسية وسقوط الباستيل) وصار ذلك من المآثر التي بقي لها عيد سنوي بين الأمم، وبالحرية أصبحت فرنسا حاضرة الحضارة والتمدن ومنبت المعارف والتقدم"[2].

وبناء على ما تقدم فإن الإصلاحيين العرب أبدوا وعيا كبيرا بما حصل في المجتمع الحديث من تحولات استوجبت قطيعة لدى النخبة التحديثية مع المنظومة الفكرية التقليدية، ولكن ليس كليا وبشكل حازم، ذلك أن المرجعيات التقليدية ومؤثرات الواقع الذي لم تتحقق فيه التحولات التي حصلت في المجتمعات الأوروبية بقيت تفعل فعلها وتمارس تأثيرها وتعبر عن حضورها فيما ألفته النخبة التحديثية العربية بتفاوت بين مؤلف وآخر.

ويؤكد هذا التوجه الإصلاحي الحبيب الجنحاني الذي يقول: "أن مفهوم الحرية بمعناه السياسي والذي استعمل نقيضا للحكم المطلق الاستبدادي لم تتضح سماته ولم يستعمله رواد حركة التنوير العربي بصفة ناجعة لمقاومة النظم الاستبدادية إلا بداية من النصف الأول للقرن التاسع عشر، ولم يتناول التنويريون العرب قضية الحرية في بداية الأمر بصفة مستقلة

---

[1] – صروف فؤاد، الفكر العربي في مائة عام، المرجع السابق، ص ص 12-14.

[2] – السنوسي محمد، الرياض الناضرة بمقالات الحاضرة، تحقيق علي العربي، المركز الوطني للاتصال الثقافي، تونس، ط1، 2000م، ص 32.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

وإنما أسهبوا الحديث في وصفها[1]، ويضيف معرجا على النزعة التوفيقية بين الأخذ بالتراث والتفتح على حداثة الغرب والتي اتسم بها الفكر الإصلاحي فيقول: "وكيف أسهمت في تقدم البلدان الأوروبية فيما سجلوه في رحلاتهم إلى أوروبا محاولين في بعض الحالات أن يجدوا له مقابلا في تراث الفكر السياسي العربي ويلمس الدارس لأدبيات الفكر التنويري العربي الحديث في يسر تأثير قيم حداثة عصر الأنوار ومبادئ الحرية والحريات العامة والعدل السياسي والحقوق الطبيعية والتمدن والنظم الدستورية والدولة المدنية وغيرها من المفاهيم، وقد أدرك الكثير منهم أن حداثة عصر الأنوار قد أصبحت حادثة كونية"[2].

كذلك وفي نفس السياق يكشف لنا عبد الله العروي الملامح العامة للفكر الإصلاحي في القرن التاسع عشر في دعوته إلى الحرية فيقول: "في المجتمع العربي أيام التنظيمات نجد الحرية كشعار يهدف فقط إلى رفع حواجز أمام الشخصية بدون اهتمام بتأصيل وتنظيم مفهوم الحرية"[3].

فالحركات الداعية إلى الحرية تستعير مفاهيمها من مدارس مختلفة: أوروبية وعربية إسلامية بدون الاهتمام بالتماسك الفكري، والتناسق المنطقي، تستعير تحليلات غربية وتزكيها بأخرى فقهية سنية وأخرى كلامية اعتزالية وأخرى فلسفية إشراقية[4].

لذلك نستنتج من هذه الآراء لمختلف النقاد أن مفهوم الحرية تداخلت فيه جملة من الاعتبارات أي أن قيمة تلك الحركات كانت متأملة في المجتمع، تولدها حاجات نابعة من صميم ذلك المجتمع فلم تكن نظرة فلسفية مجردة الضغوطات سواء كانت من داخل المجتمع

---

[1] – الجنحاني حبيب، مقال بعنوان قيمة الحرية في الفكر العربي، مجلة العربي، ع 550، 2004/9، الموقع الإلكتروني: www.alarabimag.com

[2] – المرجع نفسه.

[3] – العروي عبد الله، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي–بيروت، ط4، 1988م، ص 34.

[4] – المرجع نفسه، ص 36.

أو من خارجه، إلا أن هذه الآراء تبقى نسبية وتعكس توجهات أصحابها لأن هناك من كان خلاف ما ذهبوا إليه.

أما بالنسبة لتونس والمغرب فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر حركية غير معهودة في التعاطي مع مسألة الإصلاح، وتجسد ذلك بوضوح من خلال حجم الكتب والرسائل والفتاوى التي خلفتها النخبة المثقفة بالبلدين كرد فعل على تدهور الأوضاع الداخلية وتفاقمها، ورد فعل على تزايد الضغط الأجنبي وتنوع وسائل السيطرة على أجهزة الدولة، وتفكيك بنيتها الاجتماعية.

فالضعف والتقهقر الذي عرفه البلدان لم يكن وليد القرن التاسع عشر، بل نتيجة طبيعية لحالة الجمود والركود التي أصابت هياكل ومؤسسات الدولة منذ أمد بعيد حيث ضربت الأزمة جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية[1]...إلخ.

فعلى المستوى الاقتصادي أصابت الإيالة التونسية أزمة مالية حادة وصلت إلى التداين، وفي هذا الصدد يشير خير الدين باشا «... بداية من سنة 1863م سلك الطريق المفلسفة {المتمثلة} في التداين: فأقرض بنك أرلانجي الإيالة 35 مليونا لماذا هذه ال 35 مليونا، بينما 20 مليونا تكفي لسداد الدين العمومي؟»[2].

ففي سنتي 1865م و1866م بلغت عدة قروض مع بينار pinard مدير المصرف المالي {الفرنسي} قيمة تسعة ملايين[3].

---

[1]- عبد الإله الحداد: المرجع السابق، ص32.

[2]- خير الدين التونسي: مذكرات خير الدين باشا، تح: محمد العربي السنوسي، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، بيت الحكمة، ط1، قرطاج تونس، 2008م، ص281.

[3]- يشير في هذا الصدد: خير الدين باشا التونسي في مذكراته، أن مصطفى خزنه دار جمع من مصارف تونس القروض الآتية التي أطلق عليها اسم: تحويل، التي يجب أن تضاف إليها الديون العائمة: التحويل؛ الأول يقدر ب: 13.500.000فرنك، التحويل الثاني يقدر ب: 9.670.000. للمزيد انظر: محمد العربي لسنوسي، المصدر السابق، ص281.

أما بالنسبة للمغرب، فقد أصيب بأزمة حادة، لأن المسيحيين منذ القرن الخامس عشر احتلوا العديد من ثغوره التي كانت تشكل منافذ رئيسية تربطه بالعالم الخارجي وتسهل عملياته التجارية، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على تجارته الخارجية، ناهيك عن التحول الذي شهده العالم ومعه حضور تجارة القوافل في المنظومة العالمية التي كان المغرب يلعب دور الوسيط فيها، مما اضطر المخزن إلى فرض جبايات إضافية على رعاياه لسد العجز الحاصل في ميزانيته.

وقد أسهمت هذه الإجراءات في تعميق الفجوة بين المخزن والقبائل، وتجلى هذا التوتر في تنامي حركات التمرد والانتفاضات الشعبية ضد سلطة المخزن، الإضافة إلى توالي سنوات الجفاف والأوبئة، هذا المعطى كان له بالغ الأثر على النشاط الحرفي والزراعي، حيث تقلص عدد السكان بشكل مهول، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شمل الركود والانحطاط في المجال الفكري والثقافي، إذ فقد الابتكار والإبداع واستمر العلماء على وجه الخصوص في اجترار مضامين المؤلفات العربية الإسلامية التقليدية عن طريق الحواشي والذيول والمختصرات[1].

[1] – عبد الإله الحداد: المرجع السابق، ص33.

2-المصادر الخارجية:

2-1-تونس خلال القرن 19م:

بدأت الإصلاحات في إيالة تونس منذ ولاية حمودة باشا باي (1782م_1814م)؛ أي قبل أن تتكون دولة محمد على في مصر (1805م) ورغم أن إصلاحات حمودة باشا لم تكن بعمق وقوة إصلاحات محمد علي خصوصا في الجانب العسكري، إلا أنها تعد المرجعية الأساسية للإصلاحات التونسية عموما، ولا بد من الإشارة إلى أن الفترة من (1814م_1837م) فترة جمود في عهد حمودة باي، وبدأت الإصلاحات في الانطلاق مجددا من فترة حكم أحمد باي (1837م_1855م) ذات الطابع العسكري المشابه لنمط إصلاحات محمد علي في مصر، وسنتطرق لتأثير الإصلاحات المصرية في الحركة الإصلاحية بتونس:

2-1-1-تأثير الإصلاحات المصرية في تونس:

تزامنت إصلاحات أحمد باي في إيالة تونس وإصلاحات محمد علي في مصر (1805م_1848م) وكان النموذج المصري الأقرب إلى النماذج التي اعتمد عليها باي تونس للقيام بالإصلاحات، حيث انعدمت فيه أي محاولة إصلاحية بالولايات المجاورة لتونس، خصوصا بكل من إيالة الجزائر، وإيالة طرابلس الغرب المجاورتين لتونس، حيث تعرضت إيالة الجزائر للاستعمار الفرنسي المباشر سنة 1830م وشهدت طرابلس الغرب صراعا على السلطة بين أبناء الأسرة القرمانلية[1].

ووصل هذا الصراع ذروته بإعادة السيطرة العثمانية المباشرة على إيالة طرابلس الغرب سنة 1835م.

---

[1]- أحمد جمعة مساعد: مسألة الإصلاح بتونس ومصر خلال القرن 19 التأثر_التوافق_الإختلاف، مجلة ليكسوس الإلكترونية، ع24، 2020م، ص70.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

أما عن تأثير الإصلاحات التي قام بها محمد علي في مصر على إيالة تونس فقد بدأت تظهر ملامحها في تونس مع بداية حكم أحمد باي سنة 1837م، وقبل الحديث عن ملامح تلك التأثيرات يجب الإشارة أولا إلى طرق ذلك التأثير من خلال النقاط الآتية:

2-1-2 -رحلات التونسيين إلى مصر:

كان لموقع مصر الجغرافي بين المغرب العربي وبلاد الحجاز دور بارز في تأثر التونسيين بما يحدث في مصر من نهضة، حيث كانت مصر محطة للحجاج المغاربة القاصدين بيت الله الحرام، فكانوا يستريحون فيها ويتعرفون على فضائلها وينهلون من معارفها وعلومها، وكان البعض منهم يمكث فيها للدراسة في جامع الأزهر فترة من الزمن قبل الرجوع إلى موطنهم الأصلي[1].

فقد كان عدد من الطلبة التونسيين يقصدون القاهرة لمواصلة تعليمهم بجامع الأزهر بعد أن كانوا زاولوا تعليمهم بجامع الزيتونة، ولم يكتف أولئك الطلبة بالدراسة فقط، بل شاركوا بمختلف أوجه النشاط الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فشغل بعضهم وظائف التدريس بجامع الأزهر، كما شغل البعض الآخر وظائف القضاء خصوصا القضاء على المذهب المالكي، وكانوا ينتشرون في العديد من المدن المصرية كمدينة رشيد ومدينة المحلة وكذلك مدينة الإسكندرية التي اتخذها التجار المغاربة مقرا لهم لمزاولة تجارتهم مع الموانئ المغاربية والعثمانية[2].

كان هؤلاء المسافرون، سواء للحج أو لطلب العلم يعودون إلى تونس فيتحدثون عن كل ما شاهدوا من إصلاحات في مصر، وهي أخبار مهدت للشارع التونسي لتقبل تلك الإصلاحات التي كان البايات في تونس يعملون على القيام بها.

1- ليلى الصباغ: الوجود المغربي في المشرق المتوسط في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، ع 7_8، تونس، 1977م، ص 80.

2- عبد الرحمان عبد الرحيم: وثائق عن دور التجارة المغاربية في تاريخ مصر في العصر العثماني، المجلة التاريخية المغاربية، عدد9، تونس، 1977م، 182.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

2-1-3 -صدى الحملة النابليونية في مصر على البلدين:

سنسلط الضوء على آثار الحملة النابليونية على تونس والمغرب وانعكاساتها على البلدين، سوء إبان الحملة أو بعدها بسنوات عديدة، إذ على عكس ما قد يتبادر إلى الذهن فإن وصول الفرنسيين إلى مصر، ومقامهم القصير بها كان محط اهتمام ومتابعة من طرف التونسيين والمغاربة وأحدث فيهم تأثيرا بالغا، وأثر على علاقات الدولتين مع فرنسا سنوات عديدة.

تلقى المغاربة نبأ الحملة الفرنسية على مصر، واحتلال الفرنسيين هذا القطر الإسلامي باهتمام بالغ، ومنهم من اعتبر ذلك من علامات الساعة، لأنه اقترن في المغرب بأحداث أخرى، ومن بينها مثلا تعرض المغرب لسلسلة من الحروب الداخلية التي استمرت ما يقرب من عقد من الزمن، على إثر وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، بين الأمراء المتنافسين على الحكم، ومنها أيضا الجفاف الشديد الذي عرفته البلاد سنة 1798م، ووباء الطاعون الكاسح الذي أعقبه (1801م) م، وأودى بأرواح عديد من المغاربة، ناهيك عن استيائهم لتعطيل فريضة الحج لبعض السنوات بسبب الاحتلال الفرنسي[1]، كما أن تمكن فرنسا من احتلال الجزائر يعني- في جملة ما يعنيه- أنها قادرة على إعادة الكرة مع دول إسلامية أخرى واحتمال مهاجمتها تونس والمغرب لم يعد مستبعدا، وأن ذلك سيشجع دولا أخرى على الاقتداء بالفرنسيين ومحاولة الاستيلاء على المغرب، وبذلك تحكم هاجس الخوف من الاحتلال الفرنسي والأوروبي في سياسة المغرب عدة عقود بعد حملة نابليون بونابارت، وازداد هذا الهاجس حدة بوصول الفرنسيين إلى شبه جزيرة أيبيريا ومجاورتهم[2].

[1]- محمد المنصور: الجهود المغربية من أجل استرجاع سبتة في عهد المولى سليمان، مجلة كلية الآداب، الرباط، ع5-6، 1979م، ص29-30.

[2]- عثمان المنصوري: صدى الحملة النابليونية في المغرب، أبحاث مؤتمر العلاقات المصرية المغربية عبر التاريخ، جامعة حلوان، مصر، 2002م، ص2_4.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

تمكن المغاربة من الاطلاع على أخبار الحملة الفرنسية وتطوراتها من مصادر متعددة، عن طريق الحجاج والتجار والرسائل التي وردت من المشرق وتركيا، لكنهم تابعوها أكثر بواسطة ممثلي الدول الأوروبية القاطنين بتونس والمغرب، خصوصا القناصل الذي كانوا مقيمين آنذاك بمدينة تونس وطنجة، الذين كانوا يزودون باشا المدينة والوزير الأكبر بالأخبار التي كانت تصل بواسطتها إلى السلطان في العاصمة[1].

إن تتبع أخبار الحملة في تقارير القناصل الأوروبيين بطنجة، وفي غيرها من المدن الأوروبية مثل قادس وجبل طارق، يحتاج دراسة خاصة، لذلك نستقصر على بعض الإشارات التي وردت تقارير ومراسلات القنصل البرتغالي عن الحملة الفرنسية والصراع الفرنسي الإنجليزي، وغيرها من المعلومات المتعلقة بالموضوع.

بعد بضعة شهور من وصول الفرنسيين مصر، وبتاريخ 22 أكتوبر 1798م بعث القنصل البرتغالي جورج بيدرو كولاصو إلى وزير خارجية دولته السيد كوتينيو، بتقرير تضمن بعض ما وصله من أخبار عن الحملة الفرنسية والصراع بين الفرنسيين والإنجليز، جاء فيه:

"{...} في يوم: 18 دخلت مرسى جبل طارق ست سفن عسكرية من تلك التي أسرت للفرنسيين في معركة الشرق، ومعها خمس سفن إنجليزية جاءت برفقتها {...} لم تصل أي سفينة من جبل طارق، ولذلك نتوصل بأخبار إضافية قد تكون وصلت مع هذه السفن سواء ما يتعلق بالمعركة البحرية أو بالوضعية التي توجد عليها الفرق العسكرية، التي نزلت من السفن، يقول الإنجليز أنهم استولوا على مرسلات حكومة المديرين مع نابليون، وفي الوقت نفسه يدعى الفرنسيون أنهم تمكنوا من تدمير أسطول العدو في الشرق، وهو ادعاء لا يقوم على أي أساس{...}".

[1]- عثمان المنصوري: المرجع نفسه، ص4.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

وقد حظي "نداء نابليون بونابرت المشهور باهتمام بالغ من طرف القنصل البرتغالي، ومن لدن المغاربة الذين تمكنوا من الاطلاع على ترجمته إلى العربية وعمل القنصل المذكور على نقل مضمونه إلى وزارته وسعى جادا للحصول على الترجمة العربية التي أعدها ممثل فرنسا بطنجة وقدمها للباشا والسلطان، وقبل أن نستعرض هذا النص المترجم، ونعلق عليه، سنبين وقع هذا المنشور على المسحيين بصفة عامة، وعلى القنصل البرتغالي خاصة، الذي استنكر ما جاء فيه واستغل المناسبة لشن حملة على الفرنسيين وقائدهم بونابرت، وذلك من خلال مقتطفات من رسالتين بعث بهما القنصل إلى دولته في 3 و 13 نوفمبر 1798م.

2-2-المغرب القرن التاسع عشر:

2-2-1-تأثير الأوبئة والمجاعات على مفكري عهد مولاي السلطان عبد الرحمان:

من بين المسائل التي أثارت اهتمام العلماء بصفة خاصة، توالي موجات الأوبئة والجفاف على البلاد، وقد دفع بعض العلماء إلى النبش في تاريخ الأوبئة عما إذا كانت ظاهرة ضاربة في القدم؟ أولها ارتباط بابتعاد معظم الناس عن تعاليم الدين الاسلامي، وفي هذا الصدد نجد كتاب العربي المشرفي «أقوال المطاعين في الطعن والطواعين» الذي تحدث فيه عن آراء أطباء الإسلام في الطاعون "فيرى أنهم أرجعوه إلى أسباب طبيعية كتلوث الهواء، وقلة الأمطار، وإلى بعض من الظواهر الفلكية"[1]، كما قدم مجموعة من النصائح والاحتياطات و«تذكرة المحسنين في وفيات الأعيان وحادث السنين» لعبد الكبير الفاسي.

2-2-2-رحلات الحج:

أسهمت الرحلات الحجية في مد جسور التواصل بين المغرب والبلدان الإسلامية الأخرى، مرورا بالجزائر فتونس وليبيا ثم مصر، هذه الأخيرة التي شكلت منعطفا في فكر أغلب العلماء المغاربة الذين زاروها- نظرا للثقل العلمي الذي كان يمثله جامع الأزهر من

---

[1]- البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جامعة محمد الخامس، المغرب، 1992م، ص 399.

جهة، وللنقلة التي عرفتها مصر، وميزتها عن بقية البلدان الإسلامية من جهة أخرى، خصوصا بعد حملة نابليون سنة 1798م، ثم إصلاحات محمد على باشا ابتداء من السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ونلمس من خلال مؤلفات المغاربة مدى الانبهار والإعجاب بالتحولات التي طرأت على مصر- لكن سرعان ما كان يتحول ذلك الشعور لدى البعض منهم إلى حسرة وأسى كلما لامست الهيمنة الأوروبية مصر والبلدان المشرقية الأخرى.

ومن بين العلماء الذين دونوا ما لاحظوه بمصر، نورد مثالين اثنين: الأول للغيغائي والثاني لمؤلف مجهول جاء بعنوان: الابتسام.

أ-محمد بن عبد الله بن مبارك العمري الغيغائي الوريكي[1]:

ينتمي إلى قبيلة غيغائية بحوز مراكش، كان عدلا أيام مولاي عبد الرحمان، زار الغيغائي مصر في طريقه إلى أداء مناسك الحج وأعجب بها كثيرا، لدرجة أنه كتب أن مصر «هي أم المدن في العلم والصلاح واليسر والإكرام، ومنها نشر العلم والإيمان [...] ليعلم الواقف على هذه المسودة أن الفصحاء والبلغاء والمؤلفين من العلماء لم يزالوا بمصر المحروسة على الدوام، وأن الخير لا يزال منها في السر والإعلان.

- كما تحدث الغيغائي عن اتصاله بعلماء الشرق، ومن بينهم إمام «المالكية» الذي أفتاه بمنع الحج لما يحصل من المزاحمة والضيق على ظهر السفن[2] فضلا عن التقاء الغيغائي بإمام الشافعية وكبير الحنفية، فوصف حلقات التدريس بالأزهر، وأبدى إعجابه بالأزهر والأزهريين

---

[1]- محمد المنوني، «نماذج من تفتح مغرب القرن 19على معطيات نهضة أوروبا والشرق الإسلامي، ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، الدار البيضاء، المغرب 1996م، ص 203.

[2]- ابن بوسلهام خديجة: المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام (1822م-1859م)، ط1، المندوبية السامية لقدماء المقاومة وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقران للطباعة والنشر، المغرب، ص295.

- كما تحدث بإيجابية عن منجزات محمد علي في مصر واقتباسه من جميع الأجناس لإقامـة الصـنائع[1]، ووصـف جميـع الآلات الحديثـة التـي أدخلـت إلـى هـذا البلـد، مـن استعمال القطار "والبابور"، ودخول المطبعة التي قال عنها: "وتلك حكمة بالغة من الحكيم العلي، فسبحان من خلق الإنسان وألهمه وعلمه ما لم يكن يعلم...".

ب–صاحب الابتسام:

زار المؤلـف مصـر ثـلاث مـرات بمناسـبة ذهابـه إلـى الـديار المقدسـة، وكغيـره مـن المغاربـة الـذين قصـدوا الحـج، زار الجـامع الأزهـر وتلقـى علـى يـد علمائـه وعلمـاء مسـلمين آخرين العلم، وقد أعجب صاحب الابتسام كثيرا بمصر وبإنجازات محمد علي، خصوصا معامل التفسيح، عكس الغيغائي.

وبالرغم من تفوق الأوروبيين، فإن صاحب الابتسام اقتصر على الجانب الإيجابي من الأمور، ويلمس ذلك في كتابه إذ دعا ضمنيا مولاي عبد الرحمان إلى نهج الإصلاحات نفسها التي نهجها محمد على بمصر، وذلك ما لاحظه الحجوي بدوره، إذ كتب يقول: «[...] ولكن لم يجد أمثال هذه النهضة المؤسسة بمصر في المغرب، ملأ تاريخه بأعمال باشا مصر موعظة وذكرى واستنهاضا لهمم ملوكنا»[2].

وبعد احتلال الجزائر وهزيمة إيسلي، تفجرت في صفوف العلماء والفقهاء الدعوة إلى الإصلاح، لاسيما في المجال العسكري الذي تلقى ضربة قوية على يد الفرنسيين[3].

2–2–3–آثار احتلال الجزائر وهزيمة إيسلي 1844م:

لـم يكـن المغاربـة يتوقعـون وقـوع بلـد إسـلامي فـي الاحـتلال بتلـك الفجائيـة، لـذا لا نستغرب انتفاضـة الأوسـاط العلميـة بـالبلاد تعبيـرا عـن سـخطها واسـتيائها لمصـاب الجزائـر،

[1]– أحمد المكاوي، "الرحلة الجازية مصدر أحمد لرصد بعض المواقف من أوروبا ومدينتها في النصف الثاني من القرن 19 وأوائل القرن 20، مجلة كلية الآداب الجديدة، ع6، 2001م، ص 217.

[2]– ابن بوسلهام خديجة، المرجع السابق، ص296

[3]– نفسه، ص296.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

فبمجرد وصول نبأ الاحتلال ألقيت الخطب على منابر المساجد تدعو إلى ضرورة الجهاد والاستعداد للعدو، كما نظمت الأشعار الحماسية، ونجد في مقدمة هؤلاء الوزير والحاجب محمد إبن إدريس الذي نظم أشعارا عديدة في هذه النازلة دعا فيها إلى إنقاذ الجزائر، حيث جاء في بعضها قوله:

فرض على كل مسكين وسلطان حمل السلاح على عباد أوثان
فحمله شرف عال ومفخرة خص الإله بها أعز عبدان

وبعد سقوط تلمسان، نظم الوزير محمد غريط قصيدة، جاء فيها:

لا موت أفضل من موت الجهاد لمن يرجو من الله رحمة ورضوانا

ولم يكتف العلماء بالترغيب في الجهاد، بل ذهب بعض هؤلاء إلى جعل الجهاد واجبا على كل قادر على حمل السلاح، ومن بينهم على التسولي، حينما كلف بالجواب عن رسالة الأمير عبد القادر بصفته قاضي الجماعة، وقد جعل التسولي الجهاد فرض عين على كل إمام وفرد، "فإن لم يقدر أهل ذلك البلد مع إمامهم على مقاومة العدو وتعين على أقرب الأئمة إليهم وعلى الرعية أن يعينوهم، فإذا لم تكن فيهم كفاية ومقاومة أيضا وجب على من والأوهام، وهكذا حتى يأتي الوجوب على جميع المسلمين[1]، كما دعا في رده على مسؤولية الإمام في استنفار الرعية وحثهم على الجهاد، إلى جانب تجنيد من يشاء منهم ولو بالقوة، وإذا كان هذا حال المغاربة عند احتلال الجزائر، فما بالك عند انهزام الجيوش المغربية على أيدي الفرنسيين، تلك الجيوش الذائعة الصيت منذ معركة وادي المخازن، فالسرعة والكيفية اللتان هزمت بها الجيوش المغربية كان لها وقع الصاعقة على المغاربة خصوصا الفئة المتعلمة، فلم تتوان في تأليف مؤلفات رفعت إلى المخزن تدعو إلى ضرورة

[1]– محمد المنوني، مظاهر يقضة المغرب الحديث، ج1، منشورات الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، الرباط، المغرب، 1973م، ص 28.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

إصلاح الجيش، وإعادة تنظيمه بطريقة تواكب روح العصر، ومن العلماء و"دعاة الإصلاح" من كان يملك الشجاعة فوقع مؤلفه، ومنهم من تركه مجهول التوقيع، نجد منها:

- رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الأعظم الشريف تنسب إلى إبن عزوز المراكشي[1]، استهلها بالدوافع التي دفعته للكتابة، حيث تناهى إلى مسامعه رغبة السلطان في إصلاح الجيش بعد هزيمة إيسلي، ومن ذلك قوله: "أما بعد فلا شك أن غرضك السديد وتدبيرك المفيد، تعلق بالعسكر، وأراد جمع الجيش الأكبر مع علم سيدنا أيده الله أن العسكر يحتاج إلى التهئ، لما لا بد له منه" بعد هذه المقدمة انتقل الكاتب إلى طرح فكرته على السلطان، وجاءت على الشكل الآتي، ففي الفصل الأول ذكر ما يلزم التهئ للجيش من عتاد، ففصل فيما يجلب من أوروبا، وما يؤتى به من عند المسلمين، وفي الفصل الثاني تحدث عن كيفية جمع الجيش من المدن والبوادي، وعن الطريقة التي ينتظم بها وكيفية قتاله، وفي الأخير ألقى اللوم على بعض أمراء الحوز وأمراء الجند.

2-2-4 المؤثرات الحضارية على الفكر الإصلاحي بتونس والمغرب:

ثمة جملة من الأسباب التي عجلت بعملية الإصلاح السياسي لدى النخبة التونسية والمغربية، تلك الطرائق التي مهدت للاحتكاك الحضاري والتلاقح الثقافي المباشر بين التونسيين والمغاربة بالأوروبيين، أهمها:

1-تواجد القناصل والجاليات الأوروبية بالبلدين:

منذ بداية القرن التاسع عشر، وبازدياد عدد رحلات التونسيين والمغاربة إلى أوروبا والجزائر المستعمرة فرنسيا، إضافة لانتشار الكتب والصحف الأوروبية بالبلدين.

[1] - المنوني، محمد، المرجع السابق، ص 25.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

1-1-تواجد القناصل والجاليات الأوروبية بتونس:

يشير المؤرخ ابن أبي الضياف أن القنصليات الغربية، قد تعددت منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث تم إنشاء العديد من القنصليات الغربية في عهد الباي الحسيني حمودة باشا (قنصلية إسبانيا 1815م، قنصلية بلجيكا 1829م، قنصلية نمساوية 1849م، قنصلية إيطاليا 1861م)[1].

وكان تأثير هؤلاء القناصل نافذا في تنشيط الفكر الإصلاحي وإرساء فكرة الدستور والقوانين الإصلاحية، خصوصا بالنسبة لقنصل فرنسا وقنصل إنجلترا اللذين وصلا إلى حد تهديد الباي عسكريا، إذ امتنع وتراجع عن تطبيق القوانين الإصلاحية العثمانية (التنظيمات) أو دستور 1861م بتونس.

«...ولقد كان لقناصل فرنسا الأسبقية في بث فكرة الإصلاح لاتفاق مخطط فرنسا مع مخطط البايات: في أن تونس يجب أن تكون دولة مستقلة عن الدولة العثمانية، وقد آزرت فرنسا هذا الاتجاه محليا وعالميا حتى تضمن إبقاء تونس الدولة الصغيرة الضعيفة على حدود الجزائر الشرقية من دون نصير خارجي، خوفا من أن تدخل الدولة العثمانية القوية محلها وتهدد فرنسا بالجزائر...»[2].

فالقناصل كان لهم تأثير مباشر على سياسات البايات الحسينين.

1-2-تواجد القناصل والجاليات الأوربية بمغرب القرن التاسع عشر:

ارتبط المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي وانفتاحه على واجهتين بحريتين باعتباره صلة وصل بين افريقيا وقارة أوربا بعلاقات تاريخية مهمة موغلة في القدم، وفق محددات سياسية وأخرى اقتصادية ارتكزت كلاهما على مبدأ القوة والمصلحة، وأملتها التوازنات الإقليمية بالحوض الغربي للمتوسط.

---

[1]- ابن أبي الضياف، الاتحاف، ج4، ص 34.

[2]- رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن 19 إلى صدور عهد الأمان، دار سحنون، تونس، 2010م، ص27.

وفي هذا السياق وقع الطرفان عدة اتفاقيات ومعاهدات مؤطرة للعلاقات الثنائية التي شهدت على التقارب السلمي الحاصل بينهما مجالات السياسة والتجارة والصداقة[1]. أفضت إلى استقرار جالية أوروبية في بعض المدن المغربية خلال القرن التاسع عشر، ومن الصعب تحديد تقديرات دقيقة لعدد الأوربيين المستقرين بالمغرب في العصر الحديث، وذلك لغياب الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع، ولكن نلاحظ تزايد عدد الأجانب من مختلف الجنسيات بفعل التحولات السياسية والاقتصادية بالمنطقة، ففي سنة 1836قدر حوالي349 فردا ثم تزايد العدد إلى1356 سنة1864 وهذا مؤشر على الانفتاح المغربي على المحيط الدولي[2] .

السنوات	البريطانيون	الإسبان	الإيطاليون	الفرنسيون	جنسيات أخرى	المجموع
1836	110	104	42	37	56	349
1858	310	146	50	65	46	611
1864	500	502	64	87	110	1350

J .Louis Miège, Le Marco et l’Europe (1830- 1894), Op.cit. P481

وتبين الإحصائيات الموجودة في الجدول أن الجالية البريطانية كانت الأكثر عددا خلال هذه الفترة، وهو ما يؤشر على الوزن الاقتصادي والسياسي المتنامي لبريطانيا داخل المغرب، وخاصة فالشمال في جبل طارق الذي يشكل محورا أساسيا للتبادل التجاري وعبور الأفراد.

[1] – سمير المحندي، الأوربيون فالمغرب: قراءة فالإحصائيات الرسمية، مجلة المعرفة، ع 28، الآداب والعلوم الانسانية، أكادير، المغرب، ،2025، ص309

[2] – سمير المحندي، المرجع السابق، ص310.

1-هجرة رجال الإصلاح والسياسة إلى أوروبا للاطلاع على خصائص تطور المجتمع الغربي:

من بين رجال السياسة الذين سافروا إلى أوروبا للاحتكاك بحضارتها وثقافتها ونمط عيشها عن قرب، المشير أحمد باي الذي حكم تونس سنة 1837م؛ فهو رائد سياسة الانفصال عن الدولة العثمانية ورائد الإصلاح في تونس[1]، الذي قرر القيام بزيارة رسمية إلى فرنسا سنة 1846م، وكانت استجابة للدعوة التي وجهها له أبناء ملك فرنسا لويس فيليب (1830م – 1874م) وكان هدفه من الزيارة أمران اثنان:

- ربط عرى الصداقة بفرنسا لحمايته من التدخل العثماني.
- الاطلاع شخصيا على مدى التمدن والرقي اللذين كثيرا ما حدثه عنهما قناصل فرنسا والأطباء والمهندسون والمدرسون والموظفون الفرنسيون[2].

فالمشير أحمد باي، ولأجل الأهداف المذكورة، أقر زيارته رسميا إلى فرنسا وإنجلترا صحبة نخبة من رجال دولته من المدنيين والعسكرين، كان أبرزهم رجلا الإصلاح خير الدين باشا، وابن أبي الضياف، كان في استقباله الملك لويس فيليب (...) على مباهج الحضارة الغربية الفرنسية في باريس من مؤسسات عسكرية، ومسارح ومتاحف ومؤسسات علمية وانبهر بنظامها، خصوصا طرائق التعليم بفرنسا، ولذلك عزم أحمد باي بعد عودته من أوروبا على تشجيع البعثات العلمية وإرسالها إلى أوروبا لتلقي العلوم الحداثية، خصوصا العلوم الحربية، كما شجع إنشاء المدارس الأوروبية بالبلاد التونسية، ولعل أشهر الطلبة الذين بعث بهم أحمد باي لتلقي العلوم الحربية بـفرنسا 1852م الجنرال رشيد، وبعودته من فرنسا ظل أحمد باي يسأله بإلحاح عن مدى تقدم فرنسا وتمدنها في المجال العلمي، وعن كل جزئياته خصوصا ما تعلق بالعلوم الحربية الشيء الذي جعل أحمد باي، وبعد تيقنه من قدرات هذا

[1] – الإمام رشاد، المرجع السابق، ص41.
[2] – نفسه، ص41.

الطالب في المجال العلمي العسكري، يبعث به قائدا للفرقة التونسية التي شاركت إلى جانب تركيا ضد روسيا في حرب القرم سنة 1854م[1].

وهناك زيارة أخرى قام بها محمد الصادق باي بعد صدور عهد الأمان 1857م، لكن هذه المرة ليست إلى باريس، ولكن إلى الجزائر المستعمرة الفرنسية ليلتقي إمبراطور فرنسا نابليون الثالث المقيم بالجزائر، وقد كانت تلك الزيارة سنة 1860م، دامت ثمانية أيام صحبة الإمبراطور الفرنسي في الجزائر. ذلك أن زيارة محمد الصادق باي كانت بالترتيبات نفسها التي نظمتها فرنسا لزيارة أحمد باي لباريس، ويذكر في هذا ابن أبي الضياف «...وتوجه (محمد الصادق باي) إلى الجزائر للقاء إمبراطور الفرنسيين في هذا العصر وناوله القانون (نص دستور 1861م) المبني على عهد الأمان مباشرة من يده ليده، والملوك يعتبرون أمثال هذه الكيفيات ويرونها عهد توثيق...»[2]، وتبادلا الأفكار مع الإمبراطور الفرنسي والضباط وأهل الثقافة والرأي الفرنسي.

ومن بين الشخصيات كذلك، نجد رجل الإصلاح خير الدين باشا التونسي الذي درس أسس الحضارة الأوروبية ومقوماتها وسافر إلى أوروبا أكثر من مرة لفترات طويلة، مما يسر له سبل الاطلاع عن كثب على معالم الحضارة الغربية والوقوف على أسس تقدمها وتمدنها، إذ يقول: «...وكانت أول مهمة تحملتها في حدود (1270هـ / 1853م)، فقد أرسلني الباي إلى باريس للدفاع عن مصالح الدولة التونسية ضد أمير الأمراء محمود بن عياد، ولما رجعت إلى تونس (سنة 1274هـ / 1867م) أسندت إلي وزارة الحربية ورئاسة المجلس الأكبر الاستشاري... وباشرت مهامي لمدة خمس سنوات ... لقد مكنتني إقامتي الطويلة بفرنسا وهذه الأسفار الطويلة، من دراسة أسس الحضارة الأوروبية ومقوماتها، وكذلك

[1] – لمزيد التفاصيل، انظر: د. الإمام رشاد، المرجع السابق، ص 43.

[2]– ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج6، ص 22.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

مؤسسات الدول العظمى لأوروبا...»[1]، ودون خير الدين مجمل رحلاته الاستطلاعية الغربية في كتابه "أقوم المسالك"[2].

2-تحديث المؤسسات التعليمية وتعريب الكتب الغربية من قبل الرهبان والأساتذة والضباط الغربيين:

إضافة إلى دور الجاليات الأجنبية، وإلى دور الرحلات الأوروبية في تحديث الفكر الإصلاحي بالبلدين، فإن للمؤسسات التعليمية التي تم إنشاؤها في تونس والمغرب على النمط الغربي بداية القرن التاسع عشر، إضافة إلى ترجمة الكتب الغربية إلى اللغة العربية دور ريادي في دفع عملية الإصلاح والتحديث الثقافي في البلدين على الخط الغربي. فلعل إنشاء أول المدارس الحداثية الغربية التعليمية في تونس يعود أساسا إلى الراهبين الغربيين: الراهب الأول الإيطالي الأصل Pompéo suléna الذي أنشأ أولى المدارس الابتدائية الحديثة بتونس لتعليم الإيطاليين الصغار[3].

والراهب الثاني الفرنسي الأصل Francais Bourgade أنشأ مدرسة غربية حداثية بتونس 1840م يتلقى فيها التلاميذ مدرسة غربية حداثية بتونس 1840م يتلقى فيها التلاميذ (ابتدائي – ثانوي) تعليما حديثا يضم الآداب والحساب والعلوم الطبيعية واللغة الفرنسية والإيطالية، وقد ضمت هاتان المدرستان العديد من التلاميذ، من بينهم حوالي ثمانين (80) تلميذا من التونسيين[4].

---

[1]- التونسي خير الدين، المصدر السابق، ص ص 21 -25-26.

[2]- الشنوفي المنصف، تحليل الرحلات أو خير الدين في أوروبا، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 2013م، ط4، م1، ص ص 67-68.

[3] – سالم الحامدي، المرجع السابق، 442.

[4] – المشرفي عبد المجيد، الحركة التبشيرية في تونس في القرن 19، مؤلفات الجامعة التونسية ع8، تونس، 1917م، ص131.

إضـافة إلـى هـذيـن الـراهبين، نجـد الأطبـاء الفرنسـيين الـذين أقـاموا طـويلا بتـونـس، خصوصا في قصور البايات، دور أساسي في تمدين العلوم الصحية في تونس «... وفي آخر عهد أحمد باي، نجد أن جميع أطباء القصر والجيش وأعيان تونس فرنسيين»[1].

ثانيا: التأثير الحضاري الشرقي على الفكر الإصلاحي بالبلدين:

إضافة إلى التأثير الحضاري الغربي المباشر وغير المباشر، الذي فرض على رجال الإصلاح، وعلى بعض البايات الحسينيون والسلاطين المغاربة، التفاعل الإيجابي والتفتح على الوارد الحضاري الغربي بما هو تمدن ومعارف متنوعة، ونهضة تكنولوجية صارخة، بهدف إرساء معالم النهضة العربية الإسلامية في تونس، أضف إلى ذلك الاستناد إلى خصوصية المرجعية العقائدية والفكرية الزيتونية، فإن للضاغط الحضاري الشرقي في كل من مصر وتركيا خاصة، دور فاعل ومؤثر هو الآخر في بعث بوادر الوعي واليقظة لدى علماء تونس والمغرب منذ بداية القرن التاسع عشر للحاق بركب الشعوب الغربية المتمدنة، والاستفادة من معارفها ونهضتها والنسج على منوالها، ذلك أن حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م كان لها تأثيرها المباشر على النهضة الحضارية الشرقية وبالتالي على استفاقة النخبة بتونس والاستفادة من التمدن الحضاري الغربي الحاصل في مصر، والتفاعل مع الأفكار الحداثية الجديدة بحكم الروابط المتينة التاريخية والدينية والثقافية واللغوية والحضارية[2].

[1] - *Grandeamp;pet Mo «adem B & une mission tunisienne à paris, (Fevrier, mars) 1853, Revue, A Fricaine vol 90, 1946, p 64.*

[2] – سالم الحامدي، الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تقديم: محمد رضا بن حماد، ج1، ط1، مؤسسة GLD، تونس، 2022م ص447.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

1-النهضة الحداثية في مصر وأثرها على الفكر الإصلاحي بالبلدين:

عندما احتل بونابرت (نابليون) الإسكندرية سنة 1798م أصدر بيانه التاريخي في اليوم الثاني من احتلالها باللغة العربية، قال فيه بعد التشهد والبسملة، ذاكرا أن بيانه متأت عن الحكومة الفرنسية «...إن جميع الناس متساوون أمام الله، وأن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم، وبين المماليك الشيء والعقل والفضائل تضارب ... فالحكومة الفرنسية مبنية على العدل والمساواة ... لقد أفسد المماليك هذا الإقليم الحسن... وهدموا فيه المدن العظيمة والخلجان الواسعة... لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية...»[1]، ثم يضيف في بيان آخر بعد مدة وجيزة «...فالطائفة الفرنسوية... اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه وإراحة أهلها من تعب هذه الدولة... »[2].

إن المتمعن في مضامين خطابات نابليون في مصر أواخر القرن الثامن عشر يتبين له أن الرجل نزل إلى مصر باعتبارها عاصمة الشرق العربي الإسلامي، ولما لها من تأثير على بقية البلدان العربية الإسلامية الأخرى.

وأحدثت خطابات نابليون ارتجاجا في العقل السياسي والديني العربي المسلم في مصر، وتأثرت النخبة المصرية بأفكاره الحداثية ورأت أنه من المفيد الاطلاع على العلوم العصرية الغربية واستثمارها والاستفادة منها، فالشيخ حسن العطار مثلا (1766م – 1835م) بمعية ثلة من علماء الأزهر «...كانوا يتصلون بعلماء الحملة الفرنسية ويطلعون على كتبهم وآلاتهم الفلكية، والهندسية وبعض تجاربهم العلمية، فتعتريهم الدهشة أولا، يلي ذلك الاعجاب، ثم هذه الكلمة ذات الدلالة العميقة التي أطلقها حسن العطار نفسه: «...إن بلادنا لا بد أن تتغير أحوالها ويتجدد بها من المعارف ما ليس فيها...»[3].

[1] – حوارني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (1798م – 1939م)، دار النهار للنشر بيروت، لبنان، 1968م، ص70.

[2] – حوارني، ألبرت، المصدر نفسه، ص71.

[3]– فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1988م، ص116.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

وفي هذا الصدد، لا بد أن نشير إلى دور رفاعة الطهطاوي في نشر الفكر الحداثي في مصر ونشر أفكاره الإصلاحية الحداثية في كتابه تلخيص الإبريز" ثم "مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية، أثنى عليها أستاذه الفرنسي "سيوجومار" بقوله: "...أراد الطهطاوي أن يوقظ أهل الاسلام ويوقظ لديهم الرغبة في المعارف المفيدة ويولد عندهم محبة تعلم التمدن الإفرنجي، والترقي في صنائع المعايش...[1]، ذلك أن الطهطاوي، وبعد اطلاعه على حقيقة التطور الحضاري الغربي بفرنسا وأنواع التمدن في سائر خصائص حياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، قد انبهر بالمعارف والحريات والتشكلات الثقافية، من مسارح وفنون ومعارض وغيرها وأيقن أن البون شاسع بين حضارة الإسلام في الشرق، وحضارة أوروبا في الغرب[2]. فالطهطاوي بزيارته باريس على رأس البعثة العلمية المصرية سنة 1826م، يكون أول من دشن مشروع النهضة المصرية والتفتح على التمدن الحضاري الغربي الذي كان له تأثيره الواسع في يقظة العقل العربي في كل من المشرق والمغرب العربيين الإسلاميين.

2-الاحتكاك الثقافي بين الطلبة التونسيين والمغاربة بالطلبة الأزهريين داخل مؤسسة الأزهر:

بحكم رحلات الحج من جهة، ورحلات تلقي العلم في الأزهر من جهة ثانية، تلقى نخبة من الطلبة والحجيج التونسيين والمغاربة معارف التحضر والتمدن الغربي التي كان يدرسها الأزهريون المتمدنون في جامع الأزهر خصوصا مشايخ الأزهر الذين يقودهم العطار والجبرتي والخشاب، والبعثة العلمية العائدة من فرنسا مشبعة بفكر الغرب المتمدن بقيادة

[1] – الطهطاوي رفاعة، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، دار التقدم، شارع محمد على، مصر 1905م، ص155.

[2]– سالم الحامدي، المرجع السابق، ص451.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

الطهطاوي، إذ كان لهذه النخبة جهود محمودة في حركة الترجمة والحياة الثقافية الفكرية في مصر في عهد محمد علي تأثر بها الطلبة الدارسون، سواء كانوا مصريين أو مغاربة[1].

ذلك أن القاهرة إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، كانت نقطة عبور ضرورية للحجاج التونسيين والمغاربة القادمين عن طريق البر، أو عن طريق البحر، كما أن طلب العلم والمعرفة من بين الأسباب التي جعلت مصر محطة مهمة لهم.

3-متانة العلاقات الدبلوماسية بين محمد علي وبايات تونس المصلحين:

ذلك أن علاقات التفاعل الوطني والتفاعل الثقافي بين المصريين والتونسيين كانت مدعومة على مستوى رسمي بين حكام تونس وحكام مصر في القرن التاسع عشر وما قبله، فإن لبايات تونس علاقات وطيدة مع المصلح محمد علي في مصر ومن خلفه من القيادات السياسية الحداثية في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فـأحمد باي مثلا كان شديد التأثر والاعجاب بإصلاحات محمد علي في مصر (ت 1848م) فكانت بذلك «بعثة أحمد باي في القاهرة والإسكندرية، التي لعبت دور الوسيط في إرسال الجريدة الرسمية والكتب، قد لعبت دورا مهما في عهد أحمد باي ... فكان من نتائج ذلك وصول العديد من المثقفين المصريين إلى الإيالة، ذلك أن محمد بدر الدين ممثل أحمد باي أمضى عقدا مع إلياس مصلى، مسيحي من أصل سوري، ولد بالقاهرة، تولى عدة مناصب سياسية وتجارية واستشارية في عهد أحمد باي. تزوج بتونس وتوفي بها سنة (1892م) سمي بمقتضاه هذا الأخير مترجما للباي يوم: 04 جوان 1847م ...»[2]، ثم إن شخصية أحمد باي كانت شديدة التأثر بشخصية نابليون بونبارت وبأفكاره وببطولاته، الشيء الذي دفعه أن يطلب من الأستاذ الإيطالي كاليغارس المدرس بالمعهد العسكري بباردو أن يترجم له كتاب تاريخ الإمبراطور نابليون إلى العربية، وكان يطالعه حينا بنفسه، وحينا آخر يقرأ له أفكار نابليون الحداثية

[1] – الشيال، جمال الدين، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في مصر في عهد محمد علي القاهرة دار الفكر العربي، مصر، 1951م، ص80.

[2]– سالم الحامدي، المرجع السابق، ص454.

والعسكرية، وزيره إبن أبي الضياف، ذلك أن أحمد باي لما زار باريس سنة 1846م ألح على زيارة قبر نابليون للاعتبار«... ولهذا استحسن الباي أفعال نابليون ... فأحب أن يقف على تابوته معتبرا...» ولما دخله اصطف له من له قدرة على القيام «... ثم أتى التابوت الذي به نابليون ووقف معتبرا بحال الدنيا...»[1].

4-انبهار رجال الإصلاح بمؤلفات الطهطاوي الحداثية:

لقيت الكتب المصرية رواجا في تونس منذ سنة 1831م تاريخ عودة الطهطاوي من باريس، ومنها كتب المصلح الشهير رفاعة رافع الطهطاوي خصوصا اكتابه: تلخيص الإبريز في وصف مدينة باريس وتمدن شعبها وتحضره، ما أشار إليه المصلح الزيتوني التونسي ابن أبي الضياف أثناء زيارته باريس مع المشير أحمد باي سنة 1846م بعد انبهاره بالتمدن الغربي في فرنسا وخاصية عاصمتها «... ولو تبعنا الرحلة لكانت كتابا مستقلا، وقد أعطاها حقها الشيخ رفاعة الطهطاوي واجتمعت به فيها...»[2]، إضافة إلى رجل الإصلاح إبن أبي الضياف آخذ للفكر الحداثي عن الطهطاوي، فإن المصلح خير الدين باشا هو الآخر يشير إلى فوائد مصنف الطهطاوي "تلخيص الإبريز" بعد حديثه عن النهضة الأوروبية وعن تعدد الجمعيات الحداثية في العلوم بأصنافها المنتشرة في باريس، الدالة على تمدن الفرنسيين وتفوقهم في العلوم والمعارف فيقول: «...ومن تاقت نفسه إلى تفاصيل العلوم والفنون المشار إليها فعليه بمطالعة الفصل الثالث عشر من رحلة العالم البارع الشيخ رفاعة الطهطاوي أحد علماء مصر المسماة: تخليص الإبريز في تلخيص باريز، فقد كشف فيها الغطاء عن تدبير الأمة الفرنسوية التي رفعت راية التمدن وأجاد في ذلك وأفاد...»[3].

ومن بين الذين أعجوا أيضا بمؤلفات الطهطاوي بتونس، الشيخ الزيتوني محمد بيرم الخامس، وبإصلاحات محمد علي بدرجة أكبر، إذ يذكر الشيخ أن «...محمد علي قد شمر

[1] – ابن أبي الضياف، الإتحاف، ج 4، ص104.
[2] – نفسه، ج 4، ص99.
[3]– التونسي خير الدين، أقوم المسالك، ج 1، ص ص 185-186.

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

على ساعد الجد... وفتح لمصر عصرا جديدا فنظم فيها جيشا نظاميا ... وأنشأ المدارس العلمية للعلوم الرياضية والحربية وأحضر المعلمين من أوروبا... وأرسل التلامذة إلى أوروبا لتعلم الفنون وأحيا العلوم الشرعية، وأنشأ معامل السلاح والسفن، وترجمت حقيقة الكتب النافعة من فنون شتى ولغات شتى إلى العربية، فنشأ في مصر جيل جديد وعصر جديد بسطت فيه طرق العمران والتمدن والقوة في مدة يسيرة...»[1].

ومن بين الشخصيات أيضا، نجد دعوة الشيخ سالم أبي حاجب إلى ضرورة النسج على منوال الإصلاحيين المصريين، ونادى بضرورة الإصلاح والتفتح على معارف العصر وعلومه على المنهج المصري الإصلاحي، ذلك أن الشيخ المصلح الزيتوني سالم أبا حاجب يقول: «...وحيث رأينا الآن إخواننا المصرين يتسابقون مع الأمم الأورباوية في ميادين التمدن ويشاركونهم في سائر الفنون والصناعات من أسلافنا فيما يمنعنا أن نجاريهم فيما ينفعنا ولا يضرنا بديننا، بل يرفع عنه وعنا وصمة البعد عن مناهج التمدن وتهمة عدم اللياقة بالأزمان الأخيرة...»[2].

إن حركة الإصلاح الحداثي والتمدن بمصر ليست وحدها التي كانت العامل الأول في إيقاظ هم التونسيين المصلحين، وإنما كان للخط الإصلاحي في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر خصوصا وما قبله من دور كذلك في ترشيد الفكر الإصلاحي الزيتوني في تونس.

5-طرق تأثير الدولة العثمانية:

أ- الرحلات والبعثات الرسمية من تونس إلى اسطنبول والعكس:

جرت العادة أن يبعث بايات تونس إلى السلطان العثماني ببعثات رسمية كلما اعتلى عرش تونس باي جديد طلبا للفرمان السلطاني حتى تكون الولاية رسمية، وذلك لأن تونس

[1]- محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار، القطر التونسي تح: علي الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ، م4، منصور بيت الحكمة، قرطاج، ص ص 1374-1375 - 1406.

[2]- الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب...ص101.

ولاية عثمانية وتخضع شرعية تولي السلطة فيها إلى السلطان العثماني وحده هذا إلى جانب بعثات أخرى يرسل بها بايات تونس إلى السلطان كلما اندلعت حرب بين الدولة العثمانية ودولة أخرى حيث تسرع الولاية بتقديم المعونات والإعانة العسكرية[1] .

كانت هذه الرحلات الرسمية تشتمل على عدة أفراد كانوا يقضون أياما عدة و أحيان أشهرا في اسطنبول يزورون خلالها معالم تلك العاصمة التاريخية ومنشآتها التعليمية والعسكرية، ويقابلون رجالات السياسة والعلم فيها، وبذلك يكون المشاركون في تلك البعثات على اطلاع وعلم بما يجد في عاصمة الخلافة من إصلاحات وتجديد ليعلموا بعد عودتهم الى تونس الى التبشير بها ،وإقناع السلطة فيها بضرورة الأخذ بها ،ورغم أن مختلف أوجه الإصلاحات مستمدة من أوربا أساسا، فإن تأثير تونس بها عن طريق الدولة العثمانية كان ظاهرا ،وذلك لما كان لإسطنبول من تأثير على تونس في مجالي الدين والدنيا[2].

ويمكن تبين تأثير الدولة العثمانية على العناصر التونسية التي شاركت في بعض السفارات الرسمية ملاحظة أن ابن أبي الضياف الذي زار اسطنبول كمبعوث رسمي لحسين باي لدى السلطان العثماني محمود سنة1830 لا يخفي إعجابه واندهاشه من الإصلاحات التي أدخلها السلطان على الدولة العثمانية.

والى جانب هذه البعثات الرسمية التونسية العديدة الى اسطنبول كانت هنالك رحلات فردية قام بها بعض المواطنين التونسيين الى العاصمة العثمانية وإن كنا فيما يتعلق بهذا النوع من الرحلات لانعرف أسماء القائمين بها أو إعدادهم أو أسباب زيارتهم فإننا نعرف رحلاتهم تلك كانت طريقا من الطرق التي أثرت بها الدولة العثمانية حضاريا على الحركة الفكرية بتونس في النصف الأول من القرن التاسع عشر كما نعرف أن ذلك التأثير عن هذا الطريق كان فعله كبيرا في الطبقات الشعبية بالبلاد التونسية ، وهو يتعدى من ناحية عدد

---

[1]–أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج4، ص ص156–157.

رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور عهد الأمان، دار سحنون، [2]–تونس،2010،ص63.

المتأثرين المتتبعين لأخبار الإصلاح داخل تونس من النصف الأول من الرحلات الذي كان محيط تأثيره منحصرا في طبقة الحكام ونخبة المفكرين من المحدودة العدد.

نتبين هذا التأثير من قول ابن أبي الضياف إن أخبار الإصلاحات والتمدن والتنظيمات التي تطبق في اسطنبول كانت تصل أخبارها مفصلة الى تونس بواسطة المسافرين كما تبين ذلك من رد أحمد باي على عتاب صدر من مستشاره ووزيره مصطفى صاحب الطابع عن تخلف الباي على الجلوس في المحكمة فقد قال الوزير للباي: "إن الناس ينسبونك إلى إهمال الأمور بترك الجلوس في المحكمة".

فقال له الباي" وأي إهمال يا أبي ... وأرى أن جلوسي في المحكمة على سنن أبي وجدي لا يقتضيه حال هذا الزمان وعدل الفرنسيين...والتنظيمات الخيرية العثمانية بطرابلس ومصر والإسكندرية ... والحجاج والمسافرون تأتي منها ومن إسطنبول"[1]

[1]-رشاد الإمام، المرجع السابق، ص64

الفصل الثاني

الأوضاع العامة في تونس والمغرب مع بداية القرن التاسع عشر

أولا: أوضاع تونس ما بين(1800م-1831م)

1-الأوضاع السياسية

2-الأوضاع الاجتماعية

3-الأوضاع الثقافية والدينية

4-النمط الاقتصادي والاجتماعي

ثانيا: أوضاع المغرب الأقصى ما بين(1800م-1830م) :

1-الأوضاع السياسية والعلاقات الخارجية.

2-الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

3-الأوضاع الثقافية والدينية.

أولا: أوضاع الإيالة التونسية ما بين (1800م-1831) م

إن إلقاء نظرة فاحصة على البنى السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية التي كانت قائمة في تونس قبل انطلاق عملية الإصلاح والتحديث عام 1831م ضروري للتعرف إلى مدى قابلية تلك البني لهضم جرعات التحديث المستلهمة من الحضارة الرأسمالية الأوروبية، فالمعروف على سبيل المثال أن الأرضية التي قامت عليها السياسة التحديثية لعصر الميجي، فاليابان (1862م _1912م) كانت سانحة بقدر كبير، ولا أدل على ذلك من أن نسبة التمدرس كانت 45 % للذكور و15 % للإناث[1].

1-الأوضاع السياسية:

أ-معطيات بنيوية:

يمتد تاريخ تونس لآلاف السنين، وهي مسافة زمنية بعيدة مقارنة بتاريخ الكثير من البلدان المتقدمة اليوم، وقد ورثت تونس من تاريخها الحضاري الطويل بعض السمات التي لا يمكن إلا أن تحفزها إلى الأخذ عن الحضارات الأخرى إذا كانت أرقى من حضارتها وهو ما فعلته بين (1831م و1881م) وهي الفترة التي تهمنا في هذه الدراسة.

إن انخراط تونس في التاريخ والحضارة منذ أقدم العصور، ولا يمكن إلا أن يترك بصماته الإيجابية على سلوك التونسي حتى في فترات التراجع الحضاري، وخاصة منذ القرن 16 وهذا السلوك يجعل التونسي لا يتردد كثيرا في الانفتاح على الحضارة الغربية الحديثة وفي الاقتباس منها[2].

وأدى الغراس الاسلام بقوة في البلاد منذ خمسة عشر قرنا طبع الشخصية القاعدية التونسية، بعمق وتأصيل بعض القيم فيها مثل الاعتدال (الأمة الوسط) والسعي إلى التوفيق

---

[1]- علي المحجوبي: النهضة الحديثة في القرن 19: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت في اليابان؟ تونس، المركز الجامعي للنشر سيرأس، 1994م، ص223.

[2]- الهادى التيمومي: تونس والتحديث، أول دستور في العالم الإسلامي، ط1، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس، 2010م، ص21.

بين الدنيا والآخرة، ونظرا إلى أن العرب كانوا حملة لواء الاسلام، فقد أنجر عن توافدهم على البلاد وخاصة منذ الزحفة الهلالية القرن 11 تعرب البلاد تعربا شبه كامل[1].

وتتمتع تونس بجغرافية تيسر عليها الانفتاح على الخارج (تجارة – حروب – ثقافة) وتقبل التأثيرات الأجنبية بسهولة (المناخ المعتدل ووجود واجهتين على البحر وغلبة السهول على تضاريسها)، كما تمكنها جغرافيتها من مقومات الحياة ومن التواصل بين البشر ومن التجانس بينهم.

وكانت علاقة التونسيين بالبحر في أغلب العصور تشبه علاقة الأوربيين به كما صورها الفيلسوف الألماني هيغل (HEGEL) في كتابه «العقل في التاريخ"«.. ليس للبحر أهمية في آسيا، ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول إن الشعوب هناك أغلقت منافذها على البحر، فإن أوروبا فغن ما تحرص عليه العكس من ذلك هو العلاقة بالبحر»[2].

ولتونس موقع استراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط فهو مهد أولى الحضارات الإنسانية، وقد جلب إليها هذا الموقع الفريد، الغزاة من كل حدب وصوب وأهلها لأن تكون أرض الصراع بين التأثيرات القادمة من أوروبا، وأدى انخراط تونس في مختلف الحضارات إلى الإسهام في إبداعات فرضت عليها بالقوة من الخارج، الأمر الذي ولد لدى أبنائها على مر العصور شعورا بأنهم حلقة ثانوية تابعة للأجنبي الأقوى، وهكذا وقعت تونس فريسة لغزوات من الخارج على امتداد تاريخها، لكنها غزت غزاتها في الكثير من فترات تاريخها بحضارتها وتمثلتهم ودمجتهم في نسيجها الاجتماعي.

«... فالحضريون القاطنون بالسهول البحرية الإفريقية يقبلون عن طواعية مبايعة أية سلطة قوية أو أية ذراع مسلحة مهما تكن: بربرية أو عربية أو تركية والمطلوب فقط هو قدرة

[1]– الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص22

[2]– نفسه، ص22.

تلك السلطة على تأمين الاستقرار والأمن لكن الأمير الجديد وبطريقة مخاتلة، يقع تمثله من قبل ذلك المجتمع الذي يدعي التحكم فيه»[1].

ومن نقاط قوة تونس تجانسها عرقيا (إذ لا يمثل البربر بها سوى 1% تقريبا من السكان ويتكملون العربية الشلحة) وتجانسها دينيا (غلبة الإسلام السني المالكي) وتجانسها لغويا (غلبة اللغة العربية).

ونشير أخيرا إلى عراقة تقاليد الولاء للسلطة السياسية في التراث السياسي التونسي نظرا إلى قدم ظاهرة الدولة والحكم المركزي في تاريخ البلاد وإلى قدرة الحاكم على السيطرة على كامل المجال تقريبا[2].

ب-تونس العثمانية وهياكلها السياسية:

كانت تونس تابعة منذ 1574م للدولة العثمانية إلا أن تبعيتها كانت محدودة بحيث يمكن القول إنها كانت قبيل 1831م شبه مستقلة، إذ كانت تحكم من داخل البلاد لا من خارجها، وهذا عامل يساعدها على اتخاذ أي قرار يهم مصيرها دون أي وصاية أجنبية مثل قرار الإصلاح والتحديث بداية من 1831م.

وكانت هياكل الحكم هياكل تقليدية عتيقة، وكانت الدولة تحتكر السياسة والاقتصاد، وهذه سمة لا بد من إبرازها بكل وضوح حتى نقتنع بالدور البالغ الأهمية للدولة في تاريخ تونس منذ قرون، وكان شكل الدولة عريقا رغم بعض التجليات الخارجية شبه العصرية مثل استعمال الوثيقة الكتابية والحسابية والأسلحة النارية الأوروبية، والسلالة الحاكمة منذ 1705م هي السلالة الحسينية، وهي سلالة ذات أصل أجنبي لكنها اندمجت بنسبة كبيرة بمرور الزمن، وتونس كما أشرنا إلى ذلك معروفة منذ القديم بقدرتها على تمثل غزاتها حضاريا، وكان الباي (الملك) يجمع بين يديه كل السلطات ويحكم البلاد بمعية أقلية من «المماليك "الإغريق والشراكسة والقلج والإيطاليين (قرابة 150 شخصا في بداية القرن 19)م، وكان

---

[1] – *CAMAIL (M): La tunisie، paris، PUF, 1898، p 141*

[2] – الهادي تيمومي: المرجع السابق، ص 23.

الشراكسة والقلج مرغوبا فيهم أكثر من غيرهم ويشترى المماليك في أسواق النخاسة صغارا ويربون في قصور البايات، وكانت الأصول الإسلامية للشراكسة والقلج تيسر عليهم نسبيا الاندماج مع السكان المحليين بينما يحافظ الإغريق والإيطاليون رغم دخولهم في الإسلام حالما يصبحون في خدمة البايات، على نوع من النزعة الانعزالية إزاء السكان والشراكسة وأنجبوا ذرية «كراغلة" اعتبرت في مرتبة الأتراك من حيث الامتيازات والحقوق خلافا للجزائر العثمانية التي لا يعتبر الكراغلة فيها أتراكا وكان الباي حاكما مطلقا يستطيع ممارسة الاستبداد والتعسف إذا ما أراد ذلك ولا شيء يمنعه[1].

ومثل كل الأنظمة السياسية العتيقة، لا يوجد فرق واضح بين الدولة والباي أو بين وزارة المالية والخزينة الخاصة للباي أو بين أراضي الدولة وأراضي الباي وصلاحيات الوزراء ليست واضحة بصفة جلية، ونفوذهم رهن مشيئة الباي الذي يكلفهم من حين إلى آخر بمهام في الخارج أو يطلب منهم مشورة في قضية معينة أو يوكل لهم مهمة القيام بجولة تفقدية أو أمنية داخل البلاد، أما ولي العهد فهو باي المحلة الذي يخرج مرتين في السنة على رأس الجيش (المحلة) الإعانة على فرض الأمن وعلى استخلاص الضرائب في دواخل البلاد وكانت الإدارة المحلية عتيقة وبدائية[2].

ويوجد عشرات القياد أو «العمال" يساعدهم الخلفاء والشيوخ.

وكان القايد في مقاطعته بمثابة الباي إذا كان واليا ومسؤولا عن جمع الضرائب وقاضيا في نفس الوقت، لكن حكمه المطلق كان رهن أهواء الباي الذي يستطيع الإطاحة به في أي لحظة ولم لا الفتك به إن أراد ومن هنا جاء المثل «دار مخزن، دار مخزن».

وكانت المناصب الإدارية منذ عهد حمودة باشا الحسيني (1782م-1814م) تباع وتشترى («الاتفاق" بالنسبة إلى منصب قايد "وطريق المشيخة" بالنسبة إلى منصب شيخ)، وقد لوحظ منذ القرن 18 تشكل سلالات حقيقية من القياد مثل عائلات الجلولي (صفاقس)

---

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 24.

[2]- نفسه، ص 25.

وبن عياد (جربة) وبن ساسي (الجريد) والمرابط (القيروان) والشيوعي (العلا) وقضوم (تالة) وبن خليفة (نفات)... وكانت المقاطعات الغنية بثرواتها (الشمال الحبوبي، الواحات التمورية، الساحل الزيتوني) حكرا على الممالك، وقد أثرى بعض هؤلاء القياد–المماليك بفضل تحكمهم في تجارة الزيت والحبوب وممارستهم للقرصنة وحصولهم على «لزمات» (جمع لزمة) الجلود والصابون والجبس والمرجان[1].

وسوق البركة (العبيد) وسوق الذهب بالعاصمة وخاصة لزمات "مناشير البايلك" (جمع هشير) والأسواق الأسبوعية المربحة والضرائب الهامة.

أما أهم مورد فهو الضرائب بلا منازع والضرائب المباشرة هي العشر وهي أداء عيني على الحبوب والزيوت، والضرائب غير المباشرة كثيرة لا تكاد تحصى مثل الضيفة (إعالة أعوان الدولة عند حلولهم بالجهات) وعوائد المحلة (عطايا متنوعة الفرسان القبائل الذين "يزملون" مع المحلة ولأعيان قبيلة دريد أهم قبيلة مغربية موالية للدولة في البلاد فالشيخ مثلا كانا معنى من دفع الضرائب وكان ينال مقابل قيامه بوظيفته جزءا من موارد الضرائب التي يجمعها (10% على سبيل المثال من مبالغ الخطايا) وكان يحصل كذلك من السكان على «الضيفة "وعلى «الشحمة» (مبلغ مالي عن كل زواج)[2].

وكان مربوا الماشية غير خاضعين للضرائب نظرا إلى قدرتهم على الافلات من حياة الضرائب بحكم حياتهم الضاعنة لكنهم كانوا يجبرون كلما استطاعت الدولة ذلك على دفع إتاوات عينية كالجلود والأصواف والسمن والعسل والعلف ومصروف المحلة".

وكانت الدولة تجبر سكان الأرياف أحيانا والمزارعين على العمل مجانا لإنجاز بعض الأشغال المتعلقة على سبيل المثال بترميم البنايات العمومية (القلاع والجسور ومقرات الدولة وقنوات المياه والمساجد والجوامع...)[3].

---

[1] – الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص25.

[2]– نفسه، ص25.

[3]– نفسه، ص26.

...ويتكون جيش الباي من بضعة آلاف من العساكر الذين كانوا في حالة رديئة من حيث السلاح واللباس والانضباط، وكان الانكشارية (الأتراك أو المحسوبون من الأتراك) العمود الفقري لهذا الجيش، لكن البايات أزاحوهم تدريجيا نظرا بسبب تدخلهم المتواصل في السياسة وتمسكهم الشديد بامتيازاتهم على حساب أبناء البلد وتصرفهم إزاء السكان، تصرف فيه الكثير من العدوانية، وقد قضى على هؤلاء الانكشارية المتنطعين كل من حمودة باشا الحسيني عام 1811م، ثم محمود باي عام 1816م، وقد فعلا ذلك بعد أن تيقنا من انقشاع خطر أتراك الجزائر على تونس بعد أن هزمهم التونسيون بـوادي سترات عام 1807م، ومنذ اندثار الـانكشارية، أصبح البايات يعولون على المماليك والكراغلة، خصوصا على السكان المحليين، وكانت الحراسة الخاصة للباي متكونة من عسكر زواوة وهم مرتزقة ينتمون إلى منطقة "القبائل "الجزائرية أو الشمال التونسي، ويوجد كذلك رماة سلاح المدفعية، كما يوجد الصبايحية وهم فرسان يعينون القياد على قرض الأمن واستخلاص الضرائب، كما يوجد الجوانب (جمع جانبه)، وهم بمثابة الفرسان الذين يستعملهم أعوان الدولة لتنفيذ أوامرهم وتطبيق الأحكام التي يصدرها القضاء، ويوجد كذلك فرسان القبائل الذين يسمون: المزارقية (المزراق هو الرمح) ويقومون بـ (التزميل)؛ أي إعانة "المحلة"، في حملاتها، أما البحرية العسكرية فكانت شبه منعدمة[1].

2-الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

2-1-الجانب الاجتماعي

كم كان عدد السكان التونسيين قبل 1831م؟ لا تسمح المصادر المتوفرة اليوم بالإجابة عن هذا السؤال، إلا أن تقديرات الزوار الأجانب الذين تعاقبوا على البلاد في القرن 19 تتراوح تشير إلى: 3000,000 (تقرير لويز فرانك عام 1806م) و 8000,000 (تقرير بليسي دي راينو عام 1853م)، وبإمكاننا القول في اطمئنان أن عدد السكان كان أقل بقليل

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 28.

أو أكثر بقليل من مليون ساكن، ويتفق المؤرخون على أن القرن 18م، كان قرن انتعاش ديمغرافي، لكن عدد السكان بدأ في التناقص الواضح منذ وباء 1784م، وقد أثر هذا الوباء فى عمران البلاد، وقدر أحد الباحثين في أيامنا هذه أن هذا الوباء قضى على نسبة من السكان تتراوح بين الخمس والثلث[1].

وأصبحت الأوبئة ظاهرة عادية منذ ذلك التاريخ مثل وباء (1818م_1819م) الذي أباح فيه الشيخ محمد بيرم الثاني الحجر الصحي أو «الكارنتينية»، لكن حرسه الشيخ محمد المناعي اعتبرها تحديا لله. وكان هذا الوباء «... أول التراجع الذي وقع في هذه الإيالة بعد وفاة المرحوم أبي محمد حمودة باشا، لأنه نقص به من الإيالة قدر النصف وبقيت غالب المزارع معطلة لا أنيس بها»[2].

وقدر أحد المؤرخين الفرنسيين (غانياج) أن عدد سكان البلاد عام 1830م كان 1,200,000 ساكن[3].

وكانت بنية سكان البلاد، سواء أكانوا حضرا أم بدوا، وسواء أكانوا عربا أم بربرا قائمة في الأعم الغالب على مبدأ القرابة الأموية وعلى النسب، وليس على مبدأ الانتساب الجغرافي. ينقسم سكان البلاد قبيل 1831م إلى صنفين متعادلين تقريبا على المستوى العددي: الحضريين القرويين من جهة، والبدو وأشباه البدو من جهة ثانية، ويضم التونسيون بين ظهرانيهم بعض الأقليات، هي:

أ –البربر:

وتسكن أغلبيتهم الساحقة بالجنوب الشرقي التونسي (1%) من مجموع سكان البلاد تقريبا، إلا أنهم يتكلمون اللغة العربية جيدا، ولا يوجد تناقض جوهري بينهم والسكان المعتبرين عربا.

---

[1]– نفسه، ص 29.

[2]– ابن أبي الضياف: الإتحاف...، ج3، ص 127.

[3] – *GANIAGE (J): Histoire contemporaine du Maghreb. ole 1830 à nos jours, paris, fayard, 1994, p 53.*

ب-الأتراك:

تجدهم بتونس العاصمة وبالمهدية وقفصة، وتوجد عائلات معروفة (رستم محسين – سليم – زووق –عصمان– خزندار...) وكان أغلب هؤلاء معروفين باحتقارهم للسكان المحليين.

وقد تقهقرت مكانة الكراغلة والحنفية، خصوصا الذين كانوا من بينهم منتمين للمؤسسة العسكرية، وذلك منذ عهد حمودة باشا الحسيني وقد ذكر الكورغلي والمؤرخ أصيل باجة محمد الصغير بن يوسف (1694م) في كتابه: المشرع الملكي في سلطنة أولاد تركي أن الأتراك «...بعد مائة سنة الأولى... صاروا اسما لا رسما، والأمر في حقهم تقهقر، وفي النقصان يتأخر وأظن أن انقطاعهم بالكلية من هذا القطر قد اقترب...»[1].

ج –الزنوج:

حوالي 6000 أو 7000 نسمة عام 1860م، وكانوا يعيشون في واحات الجنوب وفي جربة، ينحدرون من العبيد الذين كانوا يجلبون من إفريقيا، وهم عمال بالحصة، أو خدم أو مزارعون صغار في أحسن الحالات.

د-الطرابلسية:

حوالي 22000 عام 1860م، وأهم موجات هؤلاء المهاجرين جاءت إلى البلاد بعد 1835م وهو تاريخ قضاء العثمانيين على الأسرة القرمانلية بإيالة طرابلس وهذه الجماعات مستقرة بمناطق عديدة، مثل: طرهونة وورفلة والعجيلات والمحاميد... –نجدهم خصوصا في الوطن القبلي وفي حوض مجردة، وهم رعاة وخماسة ومزارعون صغار ومكاسرون (إقتلاع السدر وتنعيم التربة)[2].

---

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص31

[2]– نفسه ص31.

هـ-اليهود:

حوالي 30,000 أواسط القرن 19، نجد نصفهم تقريبا بمدينة تونس والنصف الثاني ببعض المدن، مثل المنستير وتستور وبنزرت وسوسة ونابل وسليمان والكاف وباجة وقابس وفي جزيرة جربة، ويعيشون أساسا من التجارة، خصوصا من تجارة المال الذي يستنكف أغلب المسلمين من ممارسها لأسباب دينية (الخوف من الربا).

وينقسم اليهود طائفتين:

طائفة «التوانسة"، الذين جاؤوا إلى البلاد منذ القديم (عائلات علوش ويونان وغزلان ومعارك وزيتون وصباغ) وطائفة "القرانة"(أقلية)، الذين جاؤوا حديثا من أوروبا (عائلات فالنزي وكوستا ولومبروزو وفينزي...) أغلب «التوانسة" فقراء، بينما أغلب "القرانة" أغنياء، يحملون جنسيات الإمارات الإيطالية، لكن نجد من بينهم من يحمل الجنسيات الإسبانية والبريطانية والفرنسية.

وقد فرض على اليهود العيش في أحياء متميزة، تسمى: "الحارات" وليس لهم حق السكن خارجها، كما ليس لهم الحق في ارتداء ملابس تشبه ملابس المسلمين وليس لهم الحق في امتلاك الأراضي الفلاحية.

و-الأندلسيون:

هم الموريسكيون الذين طردوا من الأندلس إثر حركة "الاسترداد الإيبيرية" ووقعت أهم موجة مهاجرين بداية القرن 17، ويبلغ عددهم بضعة آلاف، يسكنون قرى مثل نيانو وبلي وقرمبالية وقاعة الأندلس وتستور... وكانوا يحملون مرتبا استعلاء إزاء بقية السكان، وقد أعطوا دفعا قويا لقوى الإنتاج في البلاد (الفلاحة السقوية-صناعة الشاشية...) وللموسيقى «المالوف" وللحضارة في تونس بصفة عامة[1].

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 32.

ي-الغرابة:

حوالي 4000 عام 1860م، وهم جزائريون.

هاجروا إلى البلاد من جبال زواوة أو منطقة السوف، وجاءت أهم موجاتهم بعد 1830م تاريخ احتلال الفرنسيين الجزائر، واستقروا خصوصا بقرى الشمال التونسي ومدنه مثل الكاف وكانوا فلاحين، لكن أقلية منهم اشتغلت في المناجم، مثل منجم الرصاص بدحية.

ز-الأوروبيون:

كان هؤلاء حوالي 3000 سنة 1830م، يسكنون خصوصا تونس العاصمة وهم تجار مرابون ميسورون (فرنسيون ومن جنسيات إيطالية) يوجد من بينهم من كانوا ضعاف الحال نسبيا (المالطيون والصقليون).

وعلاوة عن هذه المجموعات محدودة العدد، يوجد بالبلاد المرتحلون وكذلك القرويون الحضريون.

أما البدو وأشباه البدو فتطلق عليهم تسميات، مثل: "نواجع العربان "أو "العروش" ويهيمنون على مناطق الوسط والشمال الغربي والجنوب (باستثناء الشريط الساحلي: جرجيس -جربة) والإطار الذي يعيشون فيه هو الإطار القبلي، علما بأن الهيكل الاجتماعي التراتبي لديهم كان من الأعلى إلى الأسفل كما يأتي: [1]

القبيلة
↓
العرش (البردعة)
↓
الفرقة
↓
الدوار
↓
البيت

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 33.

أما بالنسبة للحرفيين والتجار فمؤطرون ضمن جمعيات الصنايعية "وجمعيات التجار" وتخضع الجمعية لمراتبية معينة (الأمين– المعلم أو "السطا"، القلفة، وأحيانا نصف القلفة (جمع لقائف) ثم الصانع)، وتراقب الدولة هذه الجمعيات عن طريق الأمين الذي تتولى هي تعيينه، وتوجد أحيانا أكثر من جمعية واحدة للمهنة نفسها، والمدينة ذاتها، ونظرا لسيطرة "المعلمين" فإن الارتقاء في صلب المهنة صعب جدا وانتصاب "القلايف" للحساب الخاص يكاد يكون نادرا، حتى ولو أتقنوا المهنة إتقانا لا يشكك فيه أحد، كما أن الخروج من الجمعية والعمل من دون التقيد بتعليمات الأمين غير مسموح به، وتوجد جمعيات تعتبر "نفيسة" وهي القريبة أسواقها من المسجد الجامع (الشواشيون الجزائريون –العطارون– باعة الكتب والوراقون السرجون...) وجمعيات تعتبر "خسيسة، وهي البعيدة أسواقها عن المساجد الجامع (الحدادون –الفخاريون– الصباغون– الحلاقون...)[1].

وتحولت صناعة "الشاشية " تدريجيا إلى "أم الصنائع ". فمنذ حلول المورسكيين بتونس أصبحت لها أسواق فسيحة (المنطقة العربية وأجزاء من إفريقيا وآسيا وأوروبا) وكانت تنتج أنواعا كثيرة من الشاشية: الصاريك (نوع رفيع) و"الساقس" و "الثلثي" و "الكلبوسي"... وأنواعا أقل جودة، وتسيطر على هذه الصناعة عائلات – من أصول أندلسية، مثل القسطلي وشبلي والوزير....

وكانت هذه الصناعة من حيث تقسيم العمل والتقنيات وجميع الإنتاج قريبة من مستوى التطور الذي بلغته على سبيل المثال الصناعات المانيفكتورية الفرنسية قبيل "الثورة الصناعية الأولى في القرن 18م).

[1]– الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص39.

2-2-الأوضاع الاقتصادية:

أ- التجارة الداخلية:

كانت هذه التجارة أساسا بأيدي الجرابة (جزيرة جربة الجنوبية) والصفاقسية واليهودية والمزابيين (منطقة مزاب الجزائرية) وكان الجرابة مسيطرين على الشمال التونسي، والصفاقسية مسيطرين على الوسط والجنوب، أما اليهود فتجدهم في أغلب المدن، خصوصا بتونس العاصمة.

كانت العملة التونسية متنوعة، تنقسم إلى ذهبية وفضية ونحاسية، كما توجد بالبلاد النقود الأوروبية، والعملة الرسمية هي الريال، وهو وحدة نقدية فضية عادة (ريال "بوخمسة")، وينقسم الريال إلى 16 خروبة من فضة و52 ناصري و104 فلسا، أما العملة الذهبية في المحبوب الذي كان يساوي 7 ريالات، لكن يوجد كذلك الريال الذهبي المسمى: "بوخمسين" والريال البندقي والريال بـ "دورو"و"بومدفع "و"بونوارة"[1].

بدأت قيمة العملة التونسية منذ حكم محمود باي (1814م-1824م).

ب- التجارة الخارجية:

لم يكن لتونس أسطول بحري تجاري، فقد العرب والتونسيون مثلما هو معروف السيطرة على البحر الأبيض المتوسط منذ انتهاء الحروب الصليبية وفقدت تونس والمغرب العربي دور الوساطة بين إفريقيا وأوروبا، وذلك منذ الاكتشافات الجغرافية الكبرى التي مكنت الأوروبيين من الذهاب مباشرة بأساطيلهم المتطورة إلى مواطن الذهب والعبيد في إفريقيا.

وسيطر التجار الأوروبيون بسرعة على دواليب التجارة الخارجية التونسية منذ بدايات القرن 19 م، ولم يبق أمام التجار التونسيين سوى تجارة التفصيل أو الوساطة أو المضاربة، كما ازدادت قيمة الواردات من أوروبا بين 1816م و1829م بنسبة 100%، بينما لم ترتفع الصادرات التونسية في الفترة نفسها إلا بنسبة 45% فقط، وقد أدى التدخل الاقتصادي

[1]- الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 40.

الأوروبي إلى إفلاس العديد من كبار التجار التونسيين المسلمين الذين كانوا يمارسون التجارة الخارجية مثل، الجلولي والرصاع والغماد والعصفوري.

3-الوضعية العقارية قبل 1831م:

كانت الوضعية كالآتي:

- أراضي البايلك (أو الدولة أو الباي).
- الأراضي المملوكة ملكية تامة من قبل الخواص (الشمال المناطق الساحلية والواحات وأحواز المدن والقرى).
- أراضي "العروش" القبلية: أراض شبه جماعية مملوكة من دون وثائق ملكية.
- الأراضي "الموات": الأحراش -الجبال -المستنقعات -الأراضي المهملة منذ مدة طويلة[1].
- أراضي الأحباس (أو الأوقاف): موجودة في الشمال والوسط، ويتمثل التحبيس في إضفاء المحبس على الأرض طابعا دينيا.
- الأحباس العامة أو الخيرية: هي الأراضي التي وهبها أصحابها لمشروع خيري أوديني، ويشرف على هذه الأراضي وكلاء يعينهم القاضي، وهذه الأحباس موقوفة على المساجد والجوامع والمدارس والحرمين الشريفين والمارستانات والتكايا والحنفيات وأحزاب قراء القرآن.
- الأحباس الخاصة أو الأهلية: هي الأراضي التي لايزال المنتفعون بها على قيد الحياة، شريطة أن تعود بعد انقراضهم إلى مشروع ديني أو خيري (مسجد -مستشفى مدرسة...) ويتولى إدارتها "المقدم " وهو شخص ينحدر غالبا من نسل المحبس.
- أحباس الزوايا أو الأحباس المشتركة: هي أراض يحبسها أصحابها لفائدة ولي صالح أو طريقة دينية (مثل الرحمانية والقادرية) ويتولى عليها شيخ الزاوية.

[1] – الهادي التيمومي، المرجع السابق ، ص 44.

4-الأوضاع الثقافية والدينية:

كان ليل الأمية الدامس قبيل 1831م مخيما على عموم الناس، وهذا عامل غير موات للإصلاح والتحديث، وفي أواخر القرن 16م وبداية القرن 17م، بلغت تونس درجة من الجهل ندر أن بلغتها منذ أن دخلت التاريخ والحضارة، إذ قال أحمد ابن أبي الضياف "... كاد أن يرتفع العلم من الحاضرة، فبث (العالم التركي أحمد أفندي) العلم في صدور الناس"(الإتحاف)[1].

كان التعليم قبيل 1831م محدودا جدا مقتصرا على مدن المناطق المحاذية للبحر وبعض كبريات المدن الداخلية (القيروان – الكاف – قفصة...) وهو تعليم ابتدائي في "الكتاتيب "، أما التعليم الثانوي والعالي فكان من مشمولات الجامعة الزيتونية بالعاصمة وبعض فروعها في دواخل البلاد (القيروان – صفاقس – توزر...) وكانت الأغلبية الساحقة من التلاميذ تتوقف عند التعليم الابتدائي، وتوجد أقلية فقط تواصل تعليمها بالجامعة الزيتونية، وتتخرج عدولا أو قضاة أو مدرسين وتتاح لبعضهم فرص الاتصال بالخارج، خصوصا بأوروبا عن طريق انخراطهم في هياكل الدولة، أو عن طريق الأسفار أو الحج أو التجارة... .

كان التعليم قائما على الحفظ، منحصرا في تدريس القرآن والفقه، (مثل متن ابن عاشر) والنحو والصرف، (مثل متن الأجرومية أو ألفية بن مالك)، وقليل من الحساب، وعلم الفرائض، وكان ممولا أساسا من الأحباس ومن الدولة، أما بالنسبة للمذهب فهو المذهب المالكي (المذهب الرسمي للدولة) مع وجود أقلية من الحنفيين، كما توجد جالية يهودية، وكانت ظاهرة الأولياء والطرق الدينية مسيطرة بقوة على الأرياف والبوادي وعلى قطاعات هامة من المجالات الحضرية، وتوجد بالبلاد التونسية قبيل 1831م أربع طرق رئيسية:

[1]– الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص48.

(القادرية – الرحمانية – التيجانية – السنوسية)، كانت هذه الطرق منظمة تنظيما محكما، ولشيوخها تأثير معنوي سائر في أوساط الناس.

-النمط الاقتصادي والاجتماعي التونسي قبيل 1831م:

ما طبيعة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية قبيل 1831م؟ إن نمط الإنتاج الرئيسي في تونس قبل 1831م نمط إنتاج سماه المؤرخ التونسي الهادي التيمومي: نمط الإنتاج المخامسي Made de production quintenir نسبة إلى عقد الشغل المسمى: الخماسة، وهو عقد شغل يهم قطاع الحبوب، والحبوب أهم قطاع اقتصادي، وكل مؤسسات الشغل في البلاد (مثل المغارسة أو الرعي أو عقود الحرف في المدن...).

لقد عمت تسمية "الخماسة "على كل أنماط الإنتاج عن قصد، وقد انطلقت من عالم المنتجين المباشرين لاختيار تسمية لنمط الإنتاج الذي أعتقد أني اكتشفته....

وعلاوة عن نمط الانتاج المخامسي: تضم التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية أنماط إنتاج أخرى خاضعة بطرق مختلفة وقنوعة لنمط الإنتاج المخامسي، وهي:

- نمط الإنتاج القائم على الرعي والملكية شبه الجماعية.
- نمط الإنتاج القائم على الصناعات الحرفية العاملة أساسا للسوق.
- نمط الإنتاج القائم على الوحدات الفلاحية العائلية المكتفية ذاتيا أو المتعاملة بصفة محدودة مع السوق.
- نمط الإنتاج القائم على التأجير ما قبل الرأسمالي.
- وأخيرا، بقايا نمط الإنتاج العبودي[1].

[1]– الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص66.

ثانيا: أوضاع المغرب الأقصى ما بين (1800م-1830م):

1-الأوضاع السياسية والعلاقات الخارجية:

لقد عرف المغرب بعد وفاة السلطان المولى اليزيد سنة 1792م أزمة صراع حول الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة ، بحيث استغلت بعض الزوايا هذا الضعف وأخذت تتدخل في هذه النزاعات، وبقيت مراكش ونواحيها متمسكة ببيعة أخيه المولى هشام، وبايع أهل فاس أخاه المولى سليمان، ثم وقعت بين مسلمة وبين أخيه المولى سليمان صدامات دموية فاضطرابات الأمور، لكن مبايعة المولى سليمان بفاس لم تضع حدا للصراع حول السلطة والخلافة، بل زادت المسألة تعقيدا وخلافا بإضافتها مرشحا آخر لقائمة المطالبين بالملك[1]، بحيث نجد أن سيدي علي بن أحمد الشريف الوزاني في الشمال عزم على الوقوف إلى جانب المولى سليمان في تحكيم الشرع في المسألة[2].

إلا أن الكلمة الأخيرة ستكون للأقوى الذي سيحسم في الأمر، لا الحجج والفتاوى الشرعية، ومباشرة بعد بيعة المولى سليمان، عمل على إجراء عدة تغييرات في المناصب الإقليمية، ثم تواردت تباعا وعلى مراحل استغرقت أزيد من أربع سنوات حيث كان على المولى سليمان أن يضع حدا لمنافسة الأمراء الآخرين، وهكذا تمكن بعد شهرين من القضاء على المولى سليمان، رغم أنه لم يكن يتوفر على ما يكفي من القوة العسكرية، والموارد المالية للدخول في مواجهة على نطاق واسع مع الأقاليم المتمردة الأمر الذي دفعه إلى تبني استراتيجية جديدة في سعيه لتوحيد البلاد، وهي استراتيجية تقوم على ثلاثة مبادئ:

1-الاعتماد على القوى الدينية (الوزانية والشرقاوية).

2-إضعاف المناطق الساحلية المتمردة المستفيدة من التجارة البحرية باعتراض سفنها ومصادرة تجارتها.

---

[1]- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين(1792م-1822م)، تر: محمد حبيدة ط1، ص153.

[2]- بلال كركيش، العلاقات المغربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، د ط، مركز التاريخ العربي للنشر والتوزيع، اسطنبول، تركيا، 2020م، ص31.

3-التقرب من إسبانيا سعيا لإقناعها بتغيير موقفها من أزمة الخلافة بالمغرب بمنحها امتيازات تجارية هامة.

تبين لنا من خلال الاستراتيجية المعتمدة من طرف المولى سليمان أنه كان حريصا على تفادي المواجهة العسكرية المكلفة والمدمرة، فبعد أن تخلص السلطان من الاضطرابات التي تسبب فيها المولى مسلمة، حتى وقعت فتنة أخرى أثارها المولى هشام، بحيث دخل مراكش مع أهل دكالة ونهبها وخرب مآثرها وأصبح أميرا عليها، وبعد سنة من ذلك بايعه جميع أهل الرحامنة ومسفيوة وزالات والشبانات وبويع الأخير السلطان الحسين بتازروت لما عرفوا شهامته ومعرفته بالسياسة للتدخل فيها، فإن أن أبا الربيع ظل صامدا في وجه الأحلاف بنهج سياسة حيادية بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية[1].

هذا التعامل الحذر الذي نهجه المولى سليمان، جعله يمنع التجار المغاربة من التعامل مع البلدان الأوروبية، وحصر إقامة القناصل في طنجة، وحدد نشاط الأسطول المغربي في عرض البحار، غير أن الحدث الخارجي الخطير الذي واجهه المغرب أيام المولى سليمان كان مؤتمر فيينا سنة 1814م، هذا المؤتمر الذي اشتركت فيه الدول الأوروبية وعقدته تحت شعار "منع القرصنة وتحريم الرق" حيث أجمعت دول مؤتمر فيينا على ذلك، أبلغ القرار إلى أقطاب المغرب الثلاثة (المغرب -الجزائر -تونس) وتوالت عليها الضغوط لقبوله، مما أكره المولى سليمان على التخلي عن أسطول المغرب[2]، وقد أدت السياسة التوسعية الفرنسية في حوض البحر المتوسط إلى حدوث تقارب غير مسبوق بين المغرب وبريطانيا، لكن بالمقابل سوف تتوتر وتتدهور العلاقة مع فرنسا وإسبانيا.

في بداية سنة 1798م، اتفق مولاي الحسين مع بعض القبائل على إخراج المولى هشام من مراكش فنجحوا في إخراجه، وقد استغل المولى سليمان هذه التناقضات ليشن حملة عسكرية ضخمة ضد قبائل الشاوية فتمكن من إخضاعها، وأما أهل مراكش فقد اتفقوا على

---

[1]- بلال كركيش ،المرجع السابق32

[2]- نفسه، ص32

مبايعة السلطان مولاي سليمان، فهرب المولى الحسين إلى زاوية مولاي إبراهيم بالجبل، وهكذا تم توحيد البلاد وتمكن المولى سليمان من دخول مراكش في: 26 نوفمبر 1798م، ومما عزز سلطة المولى سليمان تلقيه بيعة ابن أخيه عبد الملك الزيزون الذي كان مستبدا بحكم أكادير ومنطقة سوس وهكذا أصبح المولى سليمان سلطان المغرب بعد ست سنوات من مبايعته بفاس بعد صراعات ونزاعات طويلة ومكلفة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بحيث نجد أن المولى سليمان بعدما استقرت أوضاع البلاد وتمكن من الحكم سوف يكون له تعامل خاص مع ما كان يجري في أوروبا، بحيث كان لحروب الثورة الفرنسية والصراعات الأوروبية التي نتج عنها أثر مباشر على علاقات الغرب الدولية خلال العهد السليماني، فقد اعتلى هذا السلطان العرش في وقت أوشكت فيه الثورة الفرنسية أن تجر أوروبا نحو حرب شاملة، كما أن موقع المغرب الاستراتيجي الذي يوجد فيه، المطل على مضيق جبل طارق أكسبه أهمية إضافية خلال الحروب النابليونية، بالرغم من المحاولات التي قامت بها أطراف النزاع لدفع المبلغ المقدر بـ .278.27700002

2-الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ما بين (1800م-1818م):

لم يشهد تاريخ المغرب ولاية عهد كالتي عرفها عهد مولاي سليمان فالمتعارف عليه أن ولاية العهد تسند للأبناء، وفي حالة تعذر ذلك أو عدم كفاءتهم تنقل إلى الإخوة، إما أن تؤول الخلافة إلى ابن أخ السلطان بحضور الأبناء فهو أمر لم يسجل مثله التاريخ المغربي من قبل، بالإضافة إلى أن فترة تولي مولاي عبد الرحمان بن هشام كانت عصيبة جدا من الناحية السياسية، اندلعت اضطرابات في جميع ربوع البلاد بعد أن أذكتها فتن قبائل الأطلس منذ سنة 1818م، وانتهت بإعلان سلطان جديد للبلاد، ومن الناحية الاقتصادية كان لتوالي

المجاعات والأوبئة تأثير سلبي على الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر[1].

عرف المغرب وضعية اقتصادية حرجة قبل سنة 1818م، ففي سنة 1815م غزت البلاد موجات من الجراد أدت لارتفاع الأسعار، كما تميزت السنة الموالية بالجفاف خصوصا بمنطقة سلا، حيث شهد المغرب نقص الأمطار من شهر نوفمبر إلى غاية مارس من سنة 1817م، ولم يكد الفلاح المغربي يتجاوز هذه الصدمة حتى اكتسح الجراد أراضيه مما «جنى على الناس زروعهم وثمارهم وغلت بسببه الأسعار»[2].

وفي الوقت الذي كان فيه المغرب بأمس الحاجة لخيراته، أو بالأحرى المتبقي منها، سمح السلطان مولاي سليمان لفرنسا باستيراد الحبوب لمواجهة النقص الذي كانت تعانيه بعد أن التزم بذلك بناء على محاصيل السنوات السابقة، وبالرغم من أن الصفقة كانت تتم في سرية تامة، إلا أن الخبر تسرب فهاجم سكان الرباط المراكب الفرنسية التي جاءت لشحن القمح، في حين خرج أهل فاس يذكرون السلطان بالوعد الذي قطعه على نفسه سنة ولايته 1792م، بعد السماح بتصدير الحبوب والزيوت والصوف للمسيحين، وأمام الضغط الشعبي قرر السلطان إيقاف تصدير الحبوب، غير أن ثمن المد من القمح ظل مرتفعا بالرغم من ذلك، حيث وصل سعره بالرباط: إلى 26 مثقالا نهاية سنة 1817م بدل 22، كما كان في ربيع السنة المذكورة[3]، واستمرت الأزمة الغذائية طيلة 1818م، فأفرغت المخازن ولم يجد الناس ما يقتاتون به، وفي ظل هذه الأجواء المعتمة ضرب وباء الطاعون المغرب سنتي 1818م – 1820م وكان عاما، إذ ضرب مجموع البلاد من غربها إلى شرقها، ومن شمالها

---

[1]– خديجة بن بوسلهام، المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام، (1822م– 1859م)، ط1، المندوبية السامية لقدماء المقاومة وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، ص17.

[2]– محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب الإنسانية الرباط، المغرب، 1992م، ص103.

[3]– ابن بوسلهام خديجة، المرجع السابق، ص18.

إلى جنوبها، ولم تسلم منه حتى تخوم الصحراء، فقد قدرت نسبة الخسائر البشرية بخمس سكان ($\frac{1}{5}$) البلاد فكسدت بذلك جميع الأنشطة الاقتصادية من تجارة وحرف.

-التقديرات السكانية بمغرب القرن التاسع عشر:

تتباين تقديرات ساكنة المغرب عند بداية القرن التاسع تباينا كبيرا في الأرقام التي قدمها الأوروبيون لتقدير سكان المغرب تتأرجح بين مليونين إلى ما يقرب من 1,5 مليونا من الأفراد، والجدول المثبت أسفله يبين بشكل واضح هذا التباين.

الجدول (1): تقديرات السكان (1771م – 1825م)[1]

1771م	2000 000
1779م	6000 000
1787م	بين 000 5000 و000 6000
1791م	6000 000
1793م	8000 000
1805م	5336 000
1808م	14886 000
1823م	8500 000
1825م	بين 000 5000 و000 6000

شكل سكان المغرب مجموعة متجانسة نسبيا تتكون من البربر السكان الأصليين للبلاد، والمستعربين الذين ينحدرون في غالبيتهم من الفئة الأولى، وكان جل سكان المغرب يعيشون في البادية، في حين كانت نسبة السكان تتراوح ما بين 05 و10 بالمائة لا غير، وكان جزء كبير من سكان البادية يعيشون في المناطق الجبلية كالريف وبلاد السوس، بينما كانت السهول الأطلسية أقل كثافة بكثير من الأراضي الجبلية.

[1]– محمد المنصور، المرجع السابق، ص22.

وتشكل القبيلة بالنسبة للمغاربة إطار التنظيم الاجتماعي، فالفرد كان ينتمي إلى قبيلة معينة وعلى هذا الأساس كان يصنف من طرف السكان باقي القبائل أومن طرف الإدارة المخزنية، وكان سكان القبيلة واعين بأن انتمائهم إلى مجموعة محددة لا يقوم على أساس سلالي بل على ضرورة التساكن والتآزر، الذي يقوى مع مرور الوقت، ففي المناطق لم تعد القبيلة تشكل وحدة للإنتاج، لأن النشاط الاقتصادي كان يتمحور أساسا حول الأسرة أو المدشر.

ويظهر أن استمرار النظام القبلي حتى عندما تنتفي الأسباب الموضوعية والدولة كبقائه كان أمرا يلبي مصلحة كل من القبيلة والدولة ،فالنسبة للسكان شكلت القبيلة إطارا اجتماعيا ملائما إن لم يكن للإنتاج فعلى الأقل لدرء الخطر الخارجي ،ففي مناخ سياسي يطبعه غياب الاستقرار وتأرجح المخزن بين القوة والضعف كانت القبيلة توفر الملاذ الآمن الوحيد بالنسبة للكان ، أما الدولة من جهتها فإنها لم تجد أفضل من البنية القبلية كإطار ينظم السكان ويوفر لها أداة إدارية وسيطة بينها وبين هؤلاء في كل ما يتعلق بمستحقات الدولة وعلى رأسها الخدمة العسكرية والجباية، لذلك فإن المخزن لم يعمل على إضعاف البنية القبيلة، بل على العكس من ذلك، فإنه قواها لاعتبارات إدارية وسياسية، وفي المجال الأمني شكلت القبيلة بالنسبة للمخزن وحدة أساسية على مستوى التوازنات الداخلية، لذلك فإنه حافظ عليها واستعمل التناقضات القبلية كلما كان ذلك في صالحه ،وأخيرا فإن التنظيم القبلي وفر للدولة وسيلة لبسط سلطتها على مناطق نائية وصعبة المنال، لم تكن لتصل إليها بوجود جيش قوي وجهاز إداري فعال.

3-الأوضاع الثقافية والدينية:

من الناحية الدينية، فالأغلبية الساحقة من المغاربة تدين بالإسلام السني وتتبنى المذهب المالكي، مع انتشار كبير للطرق الصوفية منها الطريقة الدرقاوية ،والكتانية والتيجانية ،وغيرها ومع أن هذه الزوايا والطرق أسهمت في توجيه الناس ورفع مستواهم الثقافي إلا أن بعض المشايخ نصبوا أنفسهم واسطة بين الشعب والحاكم، في حين شكل

اليهود أقلية دينية تمركزت بالأساس في المدن أما المسيحيون ، وإذا ستثنينا الثغور المحتلة من طرف الإسبان فإن عددهم كان محدودا جدا ،وكان ينحصر في الأوربيين المقيمين بالمراسي ، والأسرى ،قبل تصفية القرصنة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أما عند بداية القرن التاسع عشر فإن الجالية الأوربية بطنجة، وهي آنذاك مقر التمثيل القنصلي الغربي كانت تتكون أساسا من عائلات القناصلة وموظفي القنصليات، وبمدينة الصويرة كانت الساكنة الأوربية أقل أهمية ،وكانت تضم نواب القناصلة وأسرهم وعدد محدودا من التجار[1].

[1]–محمد المنصور: المرجع السابق، ص 23.

وختاما لهذا الفصل، نقول:

كانت البني السياسية والسكانية والاقتصادية والثقافية والدينية في تونس والمغرب قبيل 1831م (تاريخ انطلاق الإصلاح والتحديث المحلي بتونس) تنطوي على عناصر غير مواتية لتقبل التأثيرات الغربية، وهي عناصر ملائمة للإصلاح والتحديث، لا يستهان بها خصوصا لدى –النخبة، ونحن نعرف هنا أن الهوة سحيقة جدا بين انفتاح تلك النخبة على الخارج، وتزمت السواد الأعظم من الناس.

الفصل الثالث

مظاهر وتجليات محاولات الإصلاح بتونس والمغرب

خلال القرن التاسع عشر

أولا: الإصلاحات العسكرية

1-الإصلاح العسكري بتونس:

2-الإصلاح العسكري بالمغرب الأقصى.

ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية والثقافية:

1-الإصلاح عند خير الدين باشا التونسي:

2-الإصلاح عند أحمد الناصري بالمغرب:

3-إصلاحات السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام

ثالثا: الإصلاحات الإدارية.

1-الإصلاح الإداري في خطاب النخبة.

2-إصلاح وتحديث الإدارة.

ثالثا: الإصلاحات المالية والجبائية.

1-الإصلاح المالي:

2-الإصلاح الجبائي:

أولا: الإصلاحات العسكرية بالبلدين خلال القرن التاسع عشر

1-الإصلاح العسكري بتونس:

فتحت تونس مع بداية القرن التاسع عشر صفحة جديدة في تاريخها، وهي فترة الصدمة وبداية الانفتاح على الحضارة الأوروبية، اللذين أحدثهما التدخل الفرنسي في مصر 1798م، ومنذ ذلك التاريخ بدأت العقول تتغير بعد الاكتشاف المفاجئ للتطور والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي بلغته دول أوروبا، تسعى للتقليد المفتوح الذي ستتولد عنه النزعة الاستقلالية السياسية والاقتصادية عن الدولة العثمانية التي دخلت في مرحلة ترهل ووهن.

وسيزداد حجم الصدمة والرجة في تونس بدخول القوات الفرنسية للجزائر سنة 1830م، حيث أيقن حسين باي أن الجيش التقليدي المبني على الميليشيات والعروش والقبائل لم يعد مجديا إزاء التقدم الأوروبي في مجال الفنون العسكرية والأسلحة والتنظيم، وتكون في نفسه وفى نفس وزيره شاكير صاحب الطابع شعور بالحاجة للإصلاح والتحديث، وانفتاح المجتمع التونسي على أسباب نهضة أوروبا باستعمال المبادئ والطرق والأساليب نفسها التي مكنتها من صنع ثروتها وقوتها، وهو يعلم أن الحركة الإصلاحية قد حطت رحالها بكل من روسيا مصر وإسطنبول وإيران، وأنه حان الوقت لفتح أبواب تونس لها، واستقبالها وتبنيها، خصوصا أن البلاد باتت تحتاج إلى حركة الإصلاح الكبرى، ويمكن اعتبار تأسيس الجيش النظامي[1]، هو أول الأعمال الإصلاحية التي قام بها بايات تونس وأصل بداية تاريخ تونس الحديثة، فهو أعطى لتونس دفعة قوية من أصحاب القول النيرة التي تخرجت من المدرسة الحربية منادية للإصلاح، الذي سيكون لهم الفضل الكبير في إنعاش الحركة الإصلاحية من خلال تأسيس مرحلة ثانية تميزت بالإصلاح السياسي، تلتها مرحلة ثالثة ركزت على المجال التربوي والتعليمي، فما هذا الإصلاح العسكري؟ وما الظروف التي أنجز فيه؟ وما مراحله؟

---

[1]- محجوب السميراني، الجيش التونسي (1831م-1881م) رافد نهضة وإصلاح، ط1 سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2017م، ص 59.

عرف الإصلاح العسكري في تونس أربعة مراحل مختلفة:

- المرحلة الأولى: تأسيس النواة الأولى للجيش النظامي.
- المرحلة الثانية: توطيد الجيش النظامي.
- المرحلة الثالثة: توسيع الجيش النظامي.
- المرحلة الرابعة: مرحلة الانتكاس والانحلال.

سنتناول في هذا الفصل الإصلاح العسكري من مرحلة حسين باي إلى أحمد باي.

1-ظروف تأسيس النواة الأولى للجيش النظامي بتونس:

بدأت محاولة حسين باي (1824م-1835م) بتأسيس جيش نظامي سنة 1831م، جيش قوي من الطراز الحديث، قادر على مجابهة الأخطار التي تحدق بها، فكانت فكرة تأسيس الجيش النظامي الذي استعان في تركيزه بالخبرة الفرنسية من حيث التنظيم والتجهيز والتدريب وترجمة بعض الوثائق التدريبية المتعلقة بالفنون العسكرية[1]على الرائد "قاي Guy" ضابط مختص في الهندسة العسكرية ومساعده النقيب "لوقان"(A Lagan) الضابط المتخصص في المدفعية، ثم التحق بهما فيما بعد ضابط ثالث هو النقيب قاي أخو الرائد وصاحبهم في هذه المهمة النقيب بوسكي (Bousquet)، وطاقم موسيقى عسكرية ومهمتهم الإشراف التطبيقي والميداني على التدريب.

ويتكون الجيش النظامي من:

أولا: سرية المدفعية

وتضم 120 رجلا و14 قطعة مدفعية، منها ما هو من أصل فرنسي تم استجلابها من الجزائر، والأخرى من صنع روسي وإسباني، وتضم هذه السرية:

1-الأفراد: مجموعهم (120 رجلا) مصنفين كالآتي:

(النقيب 1 – ملازم1 –باش شاوس:1 – شاوش5 –بلوك أميني :1-إمباشي: 9 – رماة المدفع: 102).

[1]– محجوب السميراني: المرجع السابق، ص 60.

2-المعدات:

أ-مدفعية الميدان: وتضم مفارز مدافع كالآتي:

- مفرزتين صنف4: مفرزتين فرنسيتين، وركائز وقع إصلاحها، وهي مناسبة لمنظومة المدفعية الجديدة في فرنسا.

ب-مدفعية المواقع: وتضم 06 مفارز.

- مدفع صنف12: مفرزة فرنسية، ركيزة جديدة، نوع جديد.
- مدفع صنف: 8:3 مفارز إسبانية وفرنسية، وركيزتين نوع جديد، وواحدة عثر عليها في حالة جيدة.
- مدفع صنف 24: مفرزتين إسبانيتين، وركيزة وقع إصلاحها حديثا مناسبة لمنظومة السلاح.

ج-مدفعية الجبال: وتضم:

- مفرزة صنف 3: ستة مدافع، منها اثنان تم جلبهما من الجزائر بركيزتهما وصناديق ذخيرتهما، كما تم العثور في تونس على مدافع مماثلة وتكملة السرية بستة مدافع أخرى.

د-مدفعية الحصار: تضم 4 مفارز[1]:

- مفرزة صنف 12: مفرزتين، وقع صنع العجلات والأحزمة لهذه المدافع، لأنها ستنقل بركائزها.

ثانيا: سرية الهندسة

تتكون سرية الهندسة من 125 رجلا بتجهيزاتهم الهندسية، تضم:

1-**الأفراد:** مجموعهم 120 رجلا مصنفين كالآتي:

نقيب:1-ملازم:1-باش شاوش:1-شاوش: 6-بلوك أميني(fourrier):1 ويعني في المصطلح الحديث: محاسب سرية. -إمباشي: 8-نقاب(sapeur):102.

[1]- محجوب السميراني: المرجع السابق، ص77.

وضمت سرية الهندسة عدة عمال متخصصين في النجارة والحدادة، ومصطلح عمال(ouvrier)، هو المصطلح العسكري المعتمد في تشكيلات المدفعية والهندسة الفرنسية في ذلك الوقت.

2-المعدات:

معول-pioches:300.

مجرفة-pelles:300.

فأس-Haches:100.

عربة صغيرة للمعاول: اثنين(2) تم تصليحهما.

أدوات الأسلحة النارية.

أدوات الهندسة الأخرى.

ثالثا: سرية النقل

تتكون سرية النقل مما يأتي:

-**الأفراد:** ومجموعهم 75 رجلا مصنفين كالآتي:

ملازم (ملازم أول):1 - صول قول أغاسي(وكيل):1- شاوش:3- إمباشي: 8- أنفار نقل: 62.

1-توطيد الجيش النظامي (1831م-1837م):

أدت الإصلاحات الأولية بالإيالة التونسية إلى تأسيس نواة جيش نظامي عصري يحتكم لقواعد الجيوش النظامية الأوروبية إلى التوجه أكثر في الانفتاح على أوروبا، باستنجاد حكومة الباي بمدربين أوروبيين خصوصا بعد مغادرة الرائد قاي والنقيب لوقان، ومن هؤلاء المدربين يمكن ذكر المقدم ستروبونفسكي بولوني الأصل، والضابط الفرنسي أرقوت (Angout) وكولين (colin) ومهمتهم تدريب الخيالة، وتم تولي ضابط آخر اسمه: باقوسكي تدريب المشاة، ومن الشخصيات التي عملت في تكوين الجيش النظامي نجد أمير اللواء البحرية جوزيبي غاريبالدى (1807م – 1882م) بطل المقاومة الإيطالية المتوسط،

وأن عليه من ذلك التاريخ فصاعدا استغلال هذا الوضع والشروع في تحقيق الانفصال التام عن الدولة العلية ووضع أسس الدولة الحديثة من خلال بناء جيش قوي، وإنشاء هياكل إدارية متينة والتوجه بتونس إلى التمدن والحضارة، فكانت البداية ببناء جيش نظامي على النمط الأوروبي[1].

لالا ومن أجل تأسيس جيش نظامي على النمط الأوروبي قام الباي بربط علاقات مع فرنسا بدءا بإمضاء معاهدة بتاريخ: 30 أفريل 1830م، هدفها الاستغناء النهائي عن بقايا جند الترك الذين صاروا عبئا على الدولة وعالة عليها في نظره وأحد أسباب تأخرها.

إن هدف حسين باي من أجل تأسيس جيش نظامي هو إيجاد السبيل التي تضمن له عدم تسرب الزحف الاستعماري، داخل الإيالة لاختلالها، وبسط يده على مقدراتها وطاقاتها ومواردها وإلحاقها بالجزائر، فأسرع في تأسيسه اقتداء بمحمد على باشا بمصر.

يشير ابن أبي الضياف في هذا الشأن: "...في شعبان السنة 1246ه (جانفي 1831م) شرع الباي في ترتيب العسكر النظامي، وذلك أنه جمع شبانا من أولاد الجند الثابتين في ديوانه، أكثرهم الطبجية، وضم إليهم آخرين من أولاد البلاد وأسكنهم المحمدية وجلب لهم معلما من فرنسا لصناعة الرمي بالمدفع والمكحلة على الترتيب النظامي، ثم كثر عددهم شيئا فشيئا"[2].

ما يتطلب جنودا مكسوين ومتدربين قادرين على المناورة على الميدان طبقا للمواصفات والمقاييس الحديثة المعتمدة في أوروبا، وهو شيء غير موجود عند العسكر التونسي، وهذا ما دفعه لاتخاذ جملة من التدابير فيما يخص تأسيس جيش نظامي وتدريب عناصره وتحصين الثغور والمواقع الحساسة في البلاد وتسليحها لتكون قادرة على التصدي لأي هجوم محتمل.

---

[1]– محجوب السميراني: المرجع السابق، ص ص 85–86.

[2]– ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج3، ص179.

وإلى جانب هذا، أحدث احتلال فرنسا الجزائر صدمة للباي جعلته يعتقد بأنه لا بد لهذه البلاد الغارقة في ظلمة الجهل والتخلف أن تنهض تماشيا مع مستوى الرقي والحضارة والتمدن الذي بلغته أوروبا، فهو يدرك أنه لا يمكن أن يتم أي إصلاح في الإيالة من دون مساعدة خبراء أوروبيين، فلم يتوان في طلب تجديد ضباط فرنسيين غير مسلمين لتدريب الجيش الذي يرغب في إنشائه وتأهيله، علما وأنه تقدم بطلب في الغرض إلى فرنسا مند سنة 1827م عن طريق القنصل الفرنسي بتونس، عندما طلب منه التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإلحاق بعض الضباط الفرنسيين بتونس قصد المساعدة على إنشاء جيش نظامى اقتداء بالنظام الجديد الذي أعاد إحياءه السلطان محمود الثاني في الدولة العثمانية.

إن تأثر الباي بصدمة القوة العسكرية في مقابل الضعف العربي الإسلامي وجاذبية النموذج الأوروبي، ودور التجار والسفراء، مثل الأغا سليمان مليملي والرايس محمد حسونة المورالي وغيرهما وزيارتهم المتكررة لأوروبا وأمريكا جعلتهم يطلعون على الكثير من مقومات الحضارة الجديدة ولدت لديه قناعة بالانفصال عن الدولة العثمانية، خصوصا بعد هزيمة الدولة العثمانية في معركة نافرين 1827م ونهاية سيطرة العثمانيين على البحر.

قرر حسين باي أن يقتدي بأولئك الذين حاولوا قبله الدنو من العمل الخطر الرامي إلى الإصلاح والتحديث، فكان يرى مثلهم أن هناك حواجز وموانع صعبة العبور تعترض سبيله، صحيح أنه لم يكن لديه صعوبات مماثلة كتلك التي اعترضت السلطان محمود الثاني (1808م_1839م) وهي القضاء على الفرقة الانكشارية التي يتجاوز عددها 80,000 رجل في الدولة العثمانية، أو محمد علي باشا مصر الذي كان يتعين عليه القضاء على فرقة المماليك شديدة البأس، بما أن أسلافه من أمثال حمودة باشا ومن بعده محمود باي، مهدوا له الطريق للقضاء على جند الترك في أكثر من مناسبة، فهؤلاء الجنود كانوا لمدة قرنين ونصف تقريبا يرهبون الباشوات ومن بعدهم الدايات، ثم البايات، وأصبح القلق المتنامي الذي ينتاب حسين باي من جند الترك يدفعه للبحث عن طريقة لتأسيس جيش

تونسي وطني من أبناء البلد[1]، يستطيع أن يخلق به توازنا في القوى داخل الإيالة مع ما تبقى من جند الترك، وهكذا وجد حسين باي الأرض ممهدة أمامه لوضع حجر الأساس للبناية الجديدة التي يريد تركيزها[2].

تفاجأ حسين باي بتفوق الجيوش الأوروبية بمناسبة احتلال فرنسا الجزائر سنة 1830م، وتأكد له أن نجاح الفرنسيين في احتلال الجزائر مرده تطور التجهيزات العسكرية التي كان جنودهم يستخدمونها، وأدرك أن الجزائر انهزمت بسبب عدم التكافؤ بين القوة العسكرية الفرنسية وقوة الدايات العسكرية، فقوات فرنسا تتميز بحسن التدريب، وتطور الأسلحة خصوصا المدفعية التي أصبحت تدعم القوات في تحركها، وأظهر التفوق العسكري الفرنسي بشكل واضح النقائص والعيوب في أسلوب القتال الجزائري، وفي التنظيم والهيكلة والقيادة، مما أدى بجيش الدايات إلى الهزيمة، لذلك كان غزو الجزائر مدعاة لحسين باي للتفكير مليا في هزيمة الجزائريين واستخلاص العبر حتى لا يحدث لتونس ما وقع لها.

3-بناء الجيش النظامي:

أصبحت الإيالة التونسية عندما اعتلى أحمد باي كرسي الحكم في: 29 أكتوبر 1837م محاطة بجارين يشكلان في نظره مصدر تهديد، الأول فرنسي في الجزائر، ويشكل تهديدا مباشرا للإيالة خصوصا بعد أن استكمل سيطرته على مدينة قسنطينة في: 13 أكتوبر 1837م في الشهر نفسه الذي تولى فيه حكم البلاد وكانت فرنسا تقدم له دعما ظاهريا، لكنه لا يطمئن لها، وهو يخشى من أن تقدم في يوم من الأيام على توسيع رقعة نفوذها في الجزائر واحتلال تونس، والثاني عثماني، حيث أن الدولة العثمانية باتت تخلق الذرائع لتقويض سلطة الباي في الإيالة بسبب مواقفه التواقة نحو الاستقلال، فالسلطان العثماني لم يكن راضيا عن النزعة الاستقلالية للبايات التي جسدوها في عدة مظاهر، منها تأسيس

[1]- محجوب السميراني: المرجع السابق، ص61.

[2]- نفسه، ص61.

جيش نظامي، وإنشاء علم تونسي، وعدم تطبيق التنظيمات التي وردت عليهم سنة 1840م في الإيالة وغيرها.

تميزت الفترة التي تلت وفاة أحمد باشا بدخول البلاد في مرحلة الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية والتربوية، ويمكن اعتبار خير الدين باشا ومحمود قبادو محركا هذه المرحلة النشيطين، إذ تمكنا من الجمع بين النخب العسكرية والنخب الدينية، وتحقيق التوافق بينهم وإقناعهم بالعمل في صلب حزب واحد تحت قيادة خير الدين باشا من أجل إصلاح المجتمع التونسي.

إن طبيعة خير الدين العسكرية وميله إلى الجندية، جعلته يحمل فكرا ناضجا يتميز بالبعد الاستراتيجي، فكان منفتحا على الأفكار الإصلاحية التقدمية، حيث أنه حاول إشهار سلاح العلم والمعرفة في وجه الظلم والفساد، فكان صحبة رفاقه من خريجي المدرسة الحربية أو الجامع الأعظم، تلاميذ صديقه ورفيق دربه محمود قبادو متحمسين للأفكار التنويرية الشائعة بأوربا. كانا مؤسسا الحركة التنويرية التي سيكون من نتائجها ظهور حركة التحرر الوطني. كانا يريدانها ثورة على الجهل والتعصب والتقاليد العمياء، تطبق مبادئها على أرض الواقع، لكن لم يكن الشعب في عهدهما واع بما هما مقبلان عليه، فلم تنخرط الطبقة الثقافية في مشروع النهضة، بل عارضته وعملت على إسقاطه، وظهر ذلك من خلال إجبار الباي على إلغاء دستور 1861م، إبان ثورة 1864م، حيث أن الثوار كانوا "يطالبون بإبطال المجالس بالكلية، وهذا من نقل جهل المتزلفين الذين يحبون الإطلاق ويكرهون التقيد بقانون، لفائدة تخصهم في العاجل[1]."

تلا ذلك بعد خمسة عشر عاما عزل الفريق خير الدين عن خطة الوزارة الكبرى والدفع برجال الإصلاح إلى الهجرة خارج البلاد. قد يتساءل المرء: من هو الفريق خير الدين؟ وما رؤيته نحو الإصلاح؟ ومن هو قبادو؟ وكيف تعايش الرجلان؟

[1]– أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج5، ص 130.

1-خير الدين باشا التونسي وآراؤه الإصلاحية:

يعد الفريق خير الدين أول مؤسس لمنهج الفكر السياسي الحديث، وهو من الأركان الأساسية التي قام عليها الإصلاح التونسي في القرن التاسع عشر، فكان حامل لواء الدعوة إلى اليقظة والتحرر. تكون خير الدين في المدرسة الحربية بباردو[1]، وفيها اكتسب تكوينه العسكري، وخالط الضباط الأوروبيين الذين كانوا يسهرون على التدريب فيها وفي لواء الخيالة الذي انضم إليه منذ تأسيسه سنة 1840م برتبة بينباشي، بعد أن نال إعجاب وثقة أحمد باشا، وقد تعاون كثيرا مع الخبير الفرنسي في تدريب الخيالة الرائد قراف(GREFF) الملحق بالجيش التونسي منذ نوفمبر 1837م، ومكنته قدراته العسكرية من التدرج في الرتب والخطط إلى أن بلغ رتبة أمير لواء سنة 1850م، وآمر لواء الخيالة في السنة نفسها، لكن الصفات العديدة والشمائل المديدة من التواضع، ودماثة الخلق والحزم والشجاعة والحكمة والقناعة والحنكة في المواقف المتأزمة، التي تميز بها خلال قيادته لواء الخيالة، والوضع السياسي في البلاد أعطت توجها آخر لطموحاته ونشاطه، فتبوأ مناصب رفيعة في الدولة بفضل عمله وجده ومثابرته وذكائه، وهنا دخل خير الدين مرحلة جديدة من مسيرته السياسية[2].

3-1-مواهبه الدبلوماسية:

أرسله أحمد باي إلى باريس سنة 1853م، للدفاع عن مصالح الإيالة في قضية أمير اللواء محمود بن عياد الذي هرب بأموال الدولة سنة 1852م حاملا معه 60 مليون فرنك فرنسي، في حين أن ميزانية الدولة تبلغ 10 مليون فرنك، وبقي بها ثلاث سنوات، وتمكن من استرجاع جزء من الأموال المهربة، وكافأه أحمد باشا بترقيته أمير الأمراء (فريق). لم تكن هذه النتيجة الأولى لإقامته بباريس، فلقد فهم فيها أسرار السياسة الأوروبية، ووسع دائرة معارفه، وفهم كل الفوائد التي يمكن للحضارة أن تعطيها لـلشعوب، فقام بدراسة كاملة حول

[1]- محجوب السميراني: المرجع السابق، 378.

[2]- نفسه، ص378.

المؤسسات البنكية والمكتبات والآليات السياسية، والحركات العمالية التي يمكن لتونس أن تستفيد منها، كما اطلع على كثير من مقومات الحضارة، وأسباب المدنية في أوروبا، وتعمق في دراسة قوانينها، ثم رجع إلى تونس ورأسه مزدحم بأفكار الإصلاح التي يأمل بتحقيقها[1].

وبباريس ركز معرفته باللغة الفرنسية، لتضاف إلى معرفته الجيدة للغة الإنجليزية والألمانية والإيطالية والتركية، وهناك نضجت فكرة الإصلاح في وعيه فضمها في كتابه الذي أصدره سنة: 1867م، ومكنه من تبوؤ مكانة مرموقة في نادي الكتاب والمصلحين في العالم، وتضمن كتابه أفكارا وآراء رائعة في مجال إصلاح نظام الحكم، وبرنامج الإصلاحات التي يريد إنجازها، وفي آن الوقت مبرراتها تجاه الشريعة الإسلامية. كما أراد من خلاله إظهار نزوات الحاكم المطلق المستبد وضرورة تقييدها بالرقابة التشريعية. لقيت أفكاره تجاوبا كبيرا من عدة شخصيات كان يرغب بالعمل معهم لإنجاز برنامجه الإصلاحي. كان يعرف أن الإصلاحات التي بدأ العمل بها أحمد باي لم تحقق النهضة المطلوبة، فتفكير خير الدين الإصلاحي، الذي انضم إليه عدد من خريجي المدرسة الحربية وجامع الزيتونة بلغ مستوى مرموقا من النضج، ووضوح الرؤية، جعله يكسب كثيرا من المؤيدين.

3-2-مآثره كوزير البحر:

سمي وزيرا لـلبحر سنة 1857م، فقام ببناء ثكنة البحرية التي حولها إلى ترسخانة وحفر فيها أحواضا لترميم أسفل السفن(bassin de carénage) وركز فيها عدة ورشات عمل لصناعة المحركات البخارية، وبنيت في عهد وزارته منارة جزيرة الكلاب. ركز منارة رأس أدار بالوطن القبلي عند توليه الوزارة الكبرى كما تقدم ذكر ذلك. قال ابن أبي الضياف: "وفي الشهر من السنة 1276م، أمر الباي بجعل ضوء نار بمشكاة في الجزيرة المعروفة بجزيرة الكلاب، من جزر خليج الوادي، كان ذلك على يد الأمير أبي محمد خير الدين وزير

[1] -*Revue de France, tome seizième-Paris,1875- Article : les réformes nécessaires aux états mu- sulmans par le général Khair-Eddine de Frédéric Baille, page 730.*

البحر، وشكر أهل السفن ذلك لما فيه من النفع العظيم للمسافرين في ذلك البحر ليلا"[1]. وفي سنة 1862م طلب إعفاءه من هذا المنصب، لم يقبل وزارة الحرب عندما عرضت عليه كما ذكر ذلك ابن أبي الضياف عندما قال: "وقد كان الباي عرض وزارة الحرب على الوزير أبي محمد خير الدين، فاعتذر واختار التخلي عن المباشرة، وقبل اعتذاره[2]."

عينه الباي سنة 1860م كاهية لرئيس المجلس، ثم رئيسا له سنة 1861م، وهو من بنود عهد الأمان الذي تم الإعلان عنه في موكب كبير بحضور أعيان البلاد والقناصل وضباط الجيش، وبإلغاء الدستور في أعقاب ثورة 1864م، وتأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد، وظهور مؤشرات لأزمة مالية في البلاد، فضل الانسحاب من الحياة العامة، على البقاء في حكومة يكون فيها شاهدا على إبرام قرض قد تكون له عواقب وخيمة على البلاد والعباد.

3-3-موقف مشرف ضد الظلم والاستبداد:

يعد الوحيد الذي احتج لدى محمد الصادق باي لتعمده إعطاء الإذن بقتل الفريق أبو محمد رشيد وزير البحر (1863م – 1865م)، وعامل الساحل وقائد البعثة العسكرية التونسية إلى حرب القرم، وأمير الأمراء إسماعيل السني صاحب الطابع، ظلما ومن دون محاكمة، بتدبير من مصطفى خزندار بعد اتهامهما بالتآمر ضد الباي الذي ناداهما، ولما قبلهما "لم يترك له لحظة للجواب، وأمر بخنقه في بيت وزير الحرب، ثم خنق بعده إسماعيل الآتي ذكره... ووقع العجب من هذا الاستعجال"[3]، وكانا ضابطين قويين، شجاعين، عادلين نزيهين، ويهمهما مصير البلاد ومستقبلها.

[1]– أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج5، ص15.

[2]– المصدر نفسه، ص54.

[3]– أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج5، ص 151.

3-4-جائزة عالمية في مجالي البيئة والفلاحة:

يعد الفريق خير الدين أول تونسي يتحصل على جائزة عالمية في مجال الفلاحة والمحافظة على البيئة سنة 1865م، متمثلة في ميدالية من الدرجة الأولى أسندتها له الجمعية الملكية الفرنسية لعلم الحيوان والتأقلم (société impériale zoologique d'acclimatation). لإقامته حديقة عصرية على النمط الأوروبي[1]، وهي الأولى من نوعها بالبلاد. وتنظم هذه الجمعية كل سنة منذ تأسيسها سنة 1854م مناظرة في إطار تشجيع العناية بالبستنة، وتربية الحيوانات والطيور والأسماك، وغيرها من المجالات الداخلة في مجال المحافظة على البيئة. وتضم عدة شخصيات مهتمة بمجالات التأقلم البيئي من مختلف دول العالم، وكان الفريق خير الدين عضوا فيها. أحدث الفريق خير الدين حديقة رائعة على بعد خطوات قليلة من البحر بمنطقة الكرم، وكانت هذه الحديقة، الوحيدة من نوعها في البلاد التونسية في ذلك الوقت.

استخدم فيها علوم البستنة (Horticulture) بكثير من الفن، فكانت جميع النباتات فيها مورقة حتى في فصل الشتاء، والنتائج طيبة مشجعة، وبنى فيها بيتين مكيفين(sous-serre) أشرف عليهما البستاني الفرنسي ويبار(M. Weber) الأولى تدعى هولندية مخصصة للمحافظة على النباتات الأكثر قيمة، والثانية مخصصة للإنتاج، وخير الدين لا يريد المحافظة على هذه الفئة من الأشجار فقط بل الزيادة في عددها، حتى يمكن له تمكين التونسيين من المشاتل، التي قد يحتاجونها، وتشجيعهم على أعمال البستنة، والفلاحة بصفة عامة، وتقريبها منهم.

وعند زيارة أعضاء لجنة المناظرة التابعة للجمعية الفرنسية هذه الحديقة لتقييمها وجدوها تضم عدة نباتات حديثة العهد يرجع تاريخها إلى بعض الشهور، وخلصت اللجنة في

[1] - *Bulletin de la Société Impériale Zoologique d'Acclimatation 2eme série, Tome III - Paris Mas- son et fils-1866-article, Un Jardin àTunis, Par M. Ernest G. de Grandmon-page, LXXIX.*

تقريرها إلى أن الحصول على مثل هذه النتائج في فرنسا يتطلب على الأقل أربع سنوات[1]، وقررت أن تسند له جائزة في المجال. كان خير الدين يسعى فيما يقوم به لخدمة الفلاحة التونسية والمحافظة على البيئة وخدمة الجميع لما فيه خير للبلاد والعباد، ويريد أن يبين للتونسيين أهمية الفلاحة، وزراعة الأشجار والنباتات بمختلف أنواعها. وتربية الحيوان، والمحافظة على سلالاتها في تقدم الشعوب وتطورها[2].

كانت هذه الحديقة المثالية عبارة عن رسالة أراد منها خير الدين أن يثبت لبني وطنه أن المثابرة في العمل، والجد والكد، وظهور النتائج الطيبة يمكن أن تثير فيهم الحماسة والأفكار الجيدة التي تولد لديهم حب التقدم والتطور[3]. لذلك رأينا خير الدين عندما أصبح وزيرا مستشارا، دفع بالباي إلى إنشاء وزارة الغابة بمرسوم مؤرخ: في 19 ماي 1870م.

ولمساعدته في مهامه، عين محمد الصادق الباي خير الدين في خطة وزير مستشار سنة 1870م، فيما بقي مصطفى صاحب الطابع الوزير الأكبر ومنسق المسائل الكبرى بالبلاد في خطته، وسمح لخير الدين بأن ينغمس أكثر في إدارة شؤون الدولة، وأعطيت له أهمية بالغة لم يحظ بها من قبل. وبفضل حماية الوزير الأكبر مصطفى ومحبته له أمكن لخير الدين من تكوين ثروة طائلة والحصول على مرتبة الشرف. وعندما أنشئت اللجنة المالية كان أول رئيس لها، واحتاجه الصادق باي في أكثر من مناسبة للقيام بالمهام الصعبة، مثل المهمة التي ذهب من أجلها إلى إسطنبول سنة 1864م خلال ثورة العروش بشمال وجنوب البلاد لجلب فرمان يضع بمقتضاه الإيالة تحت حماية السلطان العثماني، وكذلك في سنة 1871م لجلب فرمان تحديد الروابط السيادية بين السلطنة العثمانية والإيالة

[1] - *Bulletin de la Société Impériale Zoologique d'Acclimatation 2eme série, Tome III - Paris Mas- son et fils-1866-article, Un Jardin àTunis, Par M. Ernest G. de Grandmon-page, 51 à 53.*

[2] *-Ibid, page, 51 à 53.*

[3] *-Ibid, page, 51 à 53.*

التونسية، الذي سهر على تحريره بنفسه، كما ذكر ذلك المؤرخ التركي يلماز أوزتونا في كتابه تاريخ الدولة العثمانية[1].

1-رؤية خير الدين باشا للإصلاح:

كان خير الدين يعتقد أن مصير المسلمين قد شكلته عوامل داخلية وخارجية فقام بتحليل أسباب تأخر المسلمين وتقدم الأوروبيين، وهو السؤال نفسه الذي طرحه الكاتب والأديب اللبناني شكيب أرسلان الذي أعطاه عنوانا لكتابه: "لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟" وتضمن خلاصة أفكاره الإصلاحية، وهو الذي تتلمذ على يد الإمام المصلح رشيد رضا. بنى خير الدين مشروعه الإصلاحي على التجربة الشخصية، وعلى الملاحظات المباشرة التي اكتسبها خلال إقامته بباريس المبنية على الحرية التي لا يقيدها سوى القانون، فهو يعرف أن الحرية ولدت يوم ولد القانون. لقد واكب الأوروبيين عن قرب، واطلع على نظمهم السياسية وعلومهم وفنونهم وأسباب تمدنهم، فمكنته هذه الإقامة الطويلة من التشبع بقيم الحرية والعدالة والمساواة التي بني عليها الحكم في تلك البلدان، وفهم أنظمتها السياسية وطريقة تداول الحكام على السلطة، كما أنه اتصل برجال الفكر والعلم والسياسة في فرنسا واندمج في مجتمعها، الشيء الذي جعله يفهم جيدا أسباب التخلف والانحطاط في تونس وغيرها من بلاد المسلمين، فراح إلى الإصلاح والتحديث الشاملين من خلال تحقيق العدل والمساواة، وتأسيس نظام سياسي قائم على مبدأ الشورى، وبناء دولة المؤسسات، ومراقبة سير شؤون الحكم، وإحكام التصرف في موارد البلاد، ونبذ العنف والاستبداد، واحترام حقوق الإنسان، وتركيز نظام تعليمي غايته تنمية العقول، وبناء الشخصية، وتهذيب الخلق، وإيقاظ الناس وتوعيتهم بحقوقهم، بحيث يصبح هذا النظام السياسي قادرا على منافسة الأنظمة الأوروبية التي يتعامل معها في ذلك الوقت[2].

---

[1]- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، إسطنبول سنة 1988م، ج2، 452.

[2]- محجوب السيمراني: المرجع السابق، ص382.

كانت مهمته صعبة حساسة، وهي تحويل شعب، وتعليمه وفصله عن الأحكام المسبقة المتجذرة فيه، وتخليصه من الهاوية التي وضع نفسه فيها، وردم الهوة الموجودة بين المسيحيين في أوروبا والمسلمين بتونس، وجمع رجال فرقتهم المسائل الدينية وعدم التفاهم من أجل المصلحة العامة الوطنية، وتكوين أمة واحدة بكل هذه العناصر. كانت غايته المصالحة بين القرآن والحضارة العصرية. كان يحب أن تكون تونس حديثة وعصرية، فضخ في شرايينها دما جديدا، بإصلاحات في مجال الإدارة والتعليم من خلال إصلاح التعليم الزيتوني، وإحداث المدرسة الصادقية والمكتبة الصادقية، وجمع الأحباس والأوقاف، وضبط تراتيب نظام الخماسة. كما حاول وضع حد للفساد المالي، فحارب أعداء الإصلاح من الداخل والخارج، وترك بصمات واضحة. لقد حاول إصلاح المجتمع، فتصدى له المتعصبون والمتزمتون والرجعيون وأصحاب العقول القاصرة الذين يفتقدون الحس الوطني.

كثر الكلام حول إصلاحاته وشخصيته الشركسية، واتهم بعدة أشياء، مثل المرض وإن كان في الحقيقة، يعاني التهاب المفاصل(Rhumatisme) ، والتخاذل بغرض تشويه سمعته، لكن هذا لم يثنه عن مواصلة عمله بكل ثبات بفرض القانون على أولئك الذين تجاوزوا حجمهم، وإقامة العدالة الانتقالية التي خصص لها حمادي الدالي دراسة تحليلية قيمة بعنوان: "استبداد وفساد وعدالة انتقالية لم تتوج 1864م – 1877م". كان رجل "الحكمة والجرأة والصلابة"، فقام بعدة إصلاحات ثورية في بلد غير مكترث بها. أصبح نشاطه يزعج الكثير، ويطال مصالحهم، ورأى نفسه مهددا من طرف الباي شخصيا، عندما أعطى الإذن لمصطفى بن إسماعيل لقتله خنقا في بيته، وكاد يحدث ذلك لولا تدخل القنصل الفرنسي الذي أقنع الباي بالتراجع عن هذا القرار[1]. عجل هذا الأمر بخير الدين وبقية زملائه من رجال الإصلاح لمغادرة البلاد إلى المنفى الاختياري.

[1]-*Souvenirs d'un Préfet de Police par L ... Andrieux - Tome - 2 - Paris, Jules Rouff et Cie éditeurs, 1885- page - 189. Et A travers la République, de Louis Andrieux, Payot, Paris 1926, page 279.*

2-خير الدين والإصلاح العسكري:

عين الفريق خير الدين وزيرا أكبر سنة 1873م بعد أن أبعد مصطفى خزندار واتهم بالتلاعب بأموال الدولة واستغلال السلطة، ومنذ مباشرته مهامه لم يتردد في تطبيق الإصلاحات التي كانت تراوده، بداية بالتعليم العمومي الذي يعد الركيزة الأساسية لكل تقدم وتطور حضاري[1].

صحيح، أن تكوين خير الدين عسكري بالأساس، لكن كان لديه رؤية أخرى، فهو يرى أن عليه البداية بإصلاح المجتمع، بالتركيز على الجانب الثقافي والتربوي وتأسيس مجتمع واع بمصيره، وبحجم التحديات التي تنتظره داخل البلاد وخارجها حتى يمكن له تحقيق كرامته ورفاهيته وازدهاره وتحرره من كل أشكال العبودية، وقد يكون أدرك أن الصناعة العسكرية، والأسلحة المتطورة التي أصبحت تجهز جيوش أوروبا ليست من اهتماماته الأولى، فقد كان يرى أن تونس ليست مهددة بالاحتلال من القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر، ففرنسا ما زالت تحت وطأة الهزيمة النكراء التي لحقت بها في حربها مع روسيا (1870م -1871م)، وآثار الثورة الجزائرية بمنطقة القبائل سنة 1871م بقيادة الشيخ محمد المقراني التي اهتز لها حكم الاحتلال العسكري الفرنسي، ما جعله يستبعد كل تهديد عسكري محتمل لتونس[2].

كان يعتقد أن لا فائدة في إحياء سياسة أحمد باشا المبنية على عصرنة الجيش وتوسيعه، لأن هذا لا يساعد في شيء، على تركيز الإصلاح الدستوري والسياسي والتربوي والاقتصادي والاجتماعي الذي يريد وضعه في البلاد، الذي يحتاج أبناء البلاد. كان يعتقد أنه لا يمكن إخراج تونس مما هي عليه واستقامة الوضع فيها وبعث اليقظة والوعي في نفوس أبنائها إلا من خلال التعليم القادر وحده على إنتاج كفاءات وقدرات بشرية قادرة على رفع كل التحديات، مهما كان نوعها وحجمها ولذلك رأيناه يراهن على الإنسان من خلال

---

[1]- محجوب السميراني: المرجع السابق، ص383.

[2]- نفسه، ص 384.

إصلاح التعليم الزيتوني، وبناء المدارس التي تؤمن التعليم العصري المبني على اكتساب العلوم والمعرفة وتربية الخلق وإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا. وقد زاده اقتناعا بذلك المآل الذي عرفته الصناعات العسكرية المصرية التي أرهق بناؤها ميزانية الدولة، مما أجبرها على التداين، والدخول في مواجهة مباشرة مع التهديد الأوروبي المتزايد.

لكن السؤال المحير الذي قد يتبادر لذهن كل تونسي: كيف أن خير الدين وغيره من المصلحين لم يدركوا التهديدات المباشرة وغير المباشرة المتأتية من محيط تونس الإقليمي، ومن المناخ الاجتماعي المتوتر بالبلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي أفقد الدولة هيبتها وأصبح ينذر بخطر وشيك؟

أوحى الموقع الجغرافي المميز لتونس للدول العظمى مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا بالرغبة في السيطرة عليها، وأصبحت تشكل أحد مطامعها، وهو ما جعلها تدخل في تسابق وتنافس محمومين، لكنها كانت متفاهمة فيما بينها بحسب الظروف، ففرنسا مثلا سعت منذ احتلالها الجزائر لاحتواء تونس وابتلاعها، فهي تعتبرها امتدادا استراتيجيا حيويا لوجودها في الجزائر، في حين أن إيطاليا تعتبر تونس جزءا من إرث الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي فهي أحق من غيرها في بسط نفوذها عليها[1].

أما إنجلترا، فكانت تحلم منذ أمد بعيد بالسيطرة على ممر صقلية بما يضمن لها مزيد إحكام سيطرتها على الملاحة البحرية في المتوسط. وخلقت هذه البلدان لنفسها نقاط ارتكاز قارة لأساطيلها على الساحل التونسي، بتعلة التدخل عند الحاجة لإجلاء رعاياها.

اتسم الوضع العام في تونس بداية من 1864م بالفوضى العارمة، والانفلات الأمني الملحوظ، والأزمة المالية، وانكسار الجيش النظامي، كما أصبح الوضع الأمني على الحدود الجزائرية التونسية يبعث على الانشغال، جراء تفاقم عمليات تهريب الأسلحة والبارود، وتصاعد موجات العنف بين القبائل والعروش، وأصبح تلاحق الأحداث الحدودية مع الجزائر

[1]–محجوب السميراني : المرجع السابق، ص 385.

في فترة حكم الفريق خير الدين باشا وبعدها يلقي بظلاله على أمن البلاد واستقرارها، وينذر بتردي علاقات الجوار مع فرنسا في الجزائر، خصوصا بعد:

- هروب الثائر الكبلوطي بن الطاهر قائد الحنانشة وأغا توقرت في الجزائر وزعيم الثورة التي اندلعت ضد المستعمر الفرنسي سنة 1871م في سوق اهراس. هرب إلى تونس ومعه 23 صبايحي مسلح من رفاقه، ووصل إلى مدينة الكاف يوم 29 سبتمبر 1871م، حيث أحسن الجنرال رشيد قايد الكاف استقباله، ثم وجهه إلى تونس الحاضرة أين استقبله محمد الصادق الباي ومنحه الإقامة بمنطقة سليمان بالوطن القبلي.[1] ضغطت فرنسا على الباي من أجل ترحيله إلى الجزائر لمحاكمته، لكن الوزير خير الدين رفض الاستجابة لطلب فرنسا، وقام بترحيله إلى مالطة سنة 1875م. عاد إلى تونس خلسة سنة 1879م، فتم إلقاء القبض عليه من جديد وإيداعه سجن حلق الوادي[2].
- هروب زعماء ثورة القبائل في الجزائر لسنة 1871م إلى تونس، مثل سليمان القندوس، وعبد الرحمان القندوس (قايد) وأحمد بن محمد عبد الله (قايد) وجيلان يبنه بوزيد (قايد) وأحسن خير الدين باشا استقبالهم، وهو الشيء الذي لم يرق لفرنسا[3].
- إقدام بعض أهالي خمير على سلب ونهب السفينة الفرنسية أوفارني (Auvergne) التي جنحت يوم: 26 جانفي 1878م غرب مدينة طبرقة[4] وهو ما دفع بالباي لإرسال قوة عسكرية من عسكر زواوة تحت قيادة الآغا حسن بن سعيد آغا زواوة، من دون أن تفعل شيئا، وهو ما زاد في توتر الأوضاع بين فرنسا وتونس.

---

[1] *-ffaires étrangères, Documents diplomatiques, affaires de Tunis-1870-1881, Paris, imprimerie nationale-ministère des affaires étrangères-page 10.*

[2] *- En Tunisie et au Maroc - Raoul Postel - Paris, librairie générale de vulgarisation-1885-page 78.*

[3] *-Ibid, page, 52.*

[4] *- Ibid, page, 107.*

أعاد خير الدين خلال فترة توليه الوزارة الكبرى تركيز المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية بالبلاد، والإدارة المركزية والإدارة الجهوية، ومحاكم وإدارات جهوية وتعليم وفلاحة، فقد أعد كل المؤسسات التي تعطلت بسبب الثورات وأعمال العصيان والتمرد التي عرفتها البلاد، وأعد لها نصوصا تشريعية. وعرفت فترة حكمه القصيرة بفترة النظام والعدالة التي مازال كل التونسيين يذكرونها بشيء من الافتخار، لكن لم يكن له مشروع يوقف التدهور الأمني بمختلف مناطق البلاد كما لم تره يولي اهتمامه لمواجهة التمرد على الشرعية في تلك المناطق، والسيطرة على الحدود الغربية التي تحترف فيها بعض العصابات المسلحة أعمال النهب والسلب والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في بلد الجوار، بهدف قطع الطريق على أي تدخل عسكري محتمل في البلاد بذريعة حماية السكان الجزائريين.

وفي ظل غياب الجيش النظامي، لم يجد الباي سبيلا للسيطرة على الأوضاع الأمنية بالمناطق الداخلية للبلاد، وأصبحت الخلافات الناتجة عن الأحداث السالفة الذكر وغيرها تمثل شبحا مخيفا تخفي وراءها نوايا فرنسا العدائية. وهذا كان يستوجب من الوزير الأكبر خير الدين متابعة الأوضاع عن كثب ومزيد من الحذر واليقظة، لكنه لم يقم بأي خطوة في المجالين العسكري والأمني من أجل مواجهة انعكاسات هذه الأحداث بما يضمن الحفاظ على الأمن والنظام في البلاد، وحمايتها من كل الأطماع الخارجية، فهو لم يقم بإعادة هيكلة الجيش وترميمه في إطار استراتيجية واقعية تأخذ في الاعتبار إمكانية البلاد وحجم التهديدات التي تترصدها يكون بمقتضاها قادرا على التصدي لأي عدوان مفاجئ قادم من البحر أو البر واحتوائه، فبقيت تونس في عهده من غير جيش، وهو ما دفع بفرنسا بالزحف على تونس سنة 1881م من دون أن تلقى قوة عسكرية تعرقل تقدمها وتمنعها من تحقيق أهدافها الاستعمارية[1].

وما ساعد فرنسا على تحقيق ذلك، إضافة إلى الضعف والهوان الذي كان ينخر صفوف الجيش النظامي؛ تعمدها نشر شبكة كاملة من الأعوان القنصليين في مختلف

[1]–محجوب السميراني: المرجع السابق،386

جهات البلاد، للعمل ضمن الاثني عشر مركزا للبرق التي تم إنشاؤها على إثر ربط تونس بشبكة البرق في الجزائر، التي ترجع إليها مهمة تأمين حركة القطارات على شبكة السكة الحديدية الحديثة العهد في البلاد. وقامت هذه الشبكة بعمل استعلاماتي جبار لفائدة فرنسا، استقطبت من خلاله عدة قياد ومقدمي الطرق الصوفية، وهو ما مكن قواتها العسكرية سنة 1881م من دخول عدة مدن من دون مقاومة تذكر، وهذا يجعلنا نستنتج أن الباي ووزيره الأكبر خير الدين ومن معهما في الحكم لم يكونوا مدركين مفهوم الاستعلامات، وما يمكن أن تلعبه المعلومة الموقوتة الدقيقة في هزم الجيوش، فلم يرصدوا تحركات القناصل ومساعديهم وأعوانهم بمختلف أنحاء البلاد، ولم يحاولوا كشف مخططاتهم، ووضع الآليات الضرورية لذلك.

تعمد الفريق خير الدين عدم الخوض في مسألة مواصلة الإصلاح العسكري، فقد غفل عن ذلك عمدا، لا سهوا، فهو كان يدرك جيدا أن تطور بعض البلدان ونهضتها في القرن التاسع عشر كان مرتبطا بتطور المؤسسة العسكرية، ونتيجة تحديثها وتعديلها بحسب النموذج الأوروبي، وكان على علم بالدول التي حققت نهضتها بإدخال التقنيات والتنظيمات العسكرية الأوروبية، التي اعتنى بها عدة كتاب وأرخوا لها. وقد اهتم بهذه البلدان في تسعينيات القرن العشرين الكاتب الأمريكي دفيد ب راسلتون[1](David B.Ralston) ، الذي قام بدراسة خمسة بلدان منها، وهي روسيا والدولة العثمانية ومصر واليابان والصين، وخصص لها كتابا بعنوان: «الاقتداء بالجيش الأوروبي وإدخال التقنيات والتنظيمات العسكرية الأوروبية إلى البلدان غير الأوروبية.«الكل يعرف أن اليابان مثلا أصبحت في أواخر القرن التاسع عشر على لسان كل الناس، فهذه الإمبراطورية التي لم تحظ باهتمام أي أحد حتى منتصف القرن التاسع عشر، فاجأت الجميع عندما مرت بسرعة فائقة من بلد يسوده الفقر والجهل والتخلف إلى بلد متقدم ومتحضر، تمكن من وضع نفسه في محفل

[1]- *Importing the européan Army : the introduction of european military techniques into the extra - european world, 1604-1914) -the university of chicago press, 1990.*

الدول العظمى، فقد تجاوز كل التوقعات. لقد أذهلت نهضة اليابان السريعة ونجاحه البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهي البلدان التي كانت بداية الأمر تريد السيطرة عليه، وفرض شروطها عليه، في حين أن اليابانيين كانوا يرفضون إنشاء علاقات تجارية معها ويعترضون على الحضارة الأوروبية، وينفرون من كل مشاريع الإصلاح المتأتية من تلك البلدان. ورغم أن اليابان يقطنه عدد معتبر من العشائر والقبائل، تحيا على تنافس وتصادم مستمر فيما بينها، توحدها ظواهر الارتباك والفوضى والتناقض، فإنه تمكن في ظرف 40 سنة تقريبا من نزع ثياب الرجل العجوز، وقدم نفسه للعالم على أساس أن مواطنيه شعب موحد متماسك وقوي، وهو ما جعلهم يلعبون الأدوار الأولى في العالم.

وقد نالت نهضة اليابان اهتمام صديق خير الدين ومعاصره الشيخ المصلح محمد بيرم الخامس، الذي خصص في كتابه «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار» فصلا كاملا عن تقدم اليابان وتعثر العرب. ويعد بيرم الخامس أول كاتب عربي تعرض لمسألة النهضة اليابانية، فيذكر أن الإجراء الأول الذي قام به الإمبراطور الميجي هو «اختبار مدى تفاعل اليابانيين إيجابيا مع التغيير، هو الزي، إذ أوعز إلى الموظفين ورجال السلطة بارتداء اللباس على النمط الأوروبي وبما أنه لم يحصل أي اعتراض عن ذلك، فإن الميكادو بدل زيه كذلك، دليلا عن النجاح في أول الاختبار، وهذا ما يمكن نعته بالتغيير المتواتر حاليا، تكسير الحاجز النفسي، وهي أول خطوة أقدم عليها ونجح فيها رغم بساطتها، وكانت مقدمة لسلسلة من الإجراءات التي اهتمت بعدة مجالات من الحياة، كالتعليم والتجنيد والتجهيزات والبنى التحتية واستقدام الأطر الأجنبية». [1]كان بإمكان الوزير الأكبر خير الدين مواصلة البرنامج الإصلاحي الذي بدأه أحمد باشا باي بالمواصفات التي عليها الجيوش الأوروبية، ووفق أسس ومعايير مهنية، وترسيخ قيم ومبادئ الحداثة في جميع مستوياته، بالاعتماد على الخبرات القديمة المتراكمة للضباط والاستفادة من التجارب والسنوات الماضية، وبالتالي إعادة

[1]– العزيز العرباوي: "نهضة اليابان في عهد الميجي من منظور عربي إسلامي" ، مجلة سطور للدراسات التاريخية، العدد 2 تموز/يوليو 2015م، ص 192.

بناء جيش نظامي وطني قوي قادر على تحديث سياسة عسكرية دفاعية تتجاوز كل أخطاء الماضي وتنفيذها، يجسد بذلك فكرة الأمة المسلحة كما أراد ذلك أحمد باي، ويعتمد عليه ليس فقط لفرض الأمن والاستقرار بالبلاد، ودرء أي عدوان على أراضيها ومنع أي مساس بأرض الغير بأي شكل من الأشكال، وردع كل الحروب المحتملة والأعمال الضارة بالمصالح الوطنية، بل للإسهام أيضا في تحديث البلاد، وتطوير المجتمع وتحقيق نهضته.

تعد إعادة بناء الجيش وهيكلته أحد ركائز بناء الدولة الحديثة التي سعى أحمد باشا لتحقيقها وتجسيمها على أرض الواقع، وتكمن أهمية الجيش في أنه ركن من أركان الدولة، وأحد مقومات سيادتها، وأهم ناقل لحركة التحديث في عدة بلدان من العالم في القرن التاسع عشر. فحركة التحديث ببلادنا مثلا وجدت صداها في الجيش، فعدد معتبر من رجال النخبة الإصلاحية الذين اعتمد عليهم خير الدين في بلورة مشروعه الإصلاحي وتنفيذه على أرض الواقع تعلموا وتكونوا في المدرسة الحربية بباردو، وهناك تعلموا اللغات، والعلوم الصحيحة، والفن العسكري، وتروووا بأفكار الحرية والمساواة والعدالة، وغيرها من القيم الحداثية التي شكلت أهم عناصر برنامجه الإصلاحي.

لم يلتفت الفريق خير الدين إلى إصلاح الجيش النظامي، ولم يدرجه ضمن برنامجه الإصلاحي، ولم يعره أي اهتمام، ولم يكن ترميمه وإعادة بنائه من أولويات حكومته، وبقي عدم التفاته إلى الإصلاح العسكري لغزا محيرا. لقد وقع في خطأ تقديري فادح، ذلك أنه كان بإمكانه إعادة إنعاش القدرات العسكرية للإيالة مع الحفاظ على عدد يتناسب وعدد سكانها ومواردها المالية، لكنه لم يفعل، فهو لم يستوعب الصورة الكبرى التي كان عليها الوضع الدولي، والوضع الإقليمي، وما ترتب عنه من تنافس بين القوى العظمى للفوز بتونس وغيرها من بلدان العالم وبسط سيطرتهم عليها. فحصر اهتمامه وركزه على الجانب التعليمي والاجتماعي والسياسي، وهو عمل محمود خلد ذكره، بما كان له من انعكاسات إيجابية على مستقبل البلاد، لكنه كان منقوصا. كان بإمكان الإصلاح العسكري أن يسهم في مزيد تطوير المسار الإصلاحي الذي انتهجه والوصول إلى الحالة النهائية التي كان يأمل بها رجال

الإصلاح ذلك الوقت، لكنه لم يفعل. إن بناء دولة وطنية قوية موحدة متماسكة ذات مشروع نهضوي وحداثي لا يمكن أن تكون على حساب إغفال الجانب العسكري والأمني. نعتقد أنه من الصعب اليوم تقدير الخطأ الذي وقع فيه خير الدين وإصدار حكم بشأنه، فالأمر يحتاج بحثا مطولا لإماطة الغموض عنه ليس هذا الكتاب مجاله.

3 –من رجال الإصلاح بتونس الشيخ محمود قابادو:

سافر محمود قبادو إلى طرابلس الغرب منذ صغره، أين أقام فيها عدة سنوات. التحق خلالها بالطريقة المدنية، ثم رجع إلى تونس أين درس بعض الوقت، تحول بعد ذلك إلى إسطنبول أين تعرف على الصدر الأعظم عارف باي وهو من أنصار التنظيمات، شغل خطة أستاذ الفلسفة بجامعة إسطنبول، التقاه أحمد بن أبي الضياف بإسطنبول سنة 1842م[1]، وأقنعه بالرجوع إلى أرض الوطن، وقد رجع معه على السفينة نفسها انطلاقا من مالطا[2].

كان قابادو متشبعا بالفكر الإصلاحي، ومهتما بالعلوم الطبيعية والعلوم العقلية كانت له ثقافة واسعة، وعقل مستنير، ومن دعاة تحرير الفكر من قيود التقاليد الموروثة التي قضت على العزائم وحالت دون التقدم، ما جعله يتبوأ مكانة قائد مدرسة الاعتدال والوسطية في الجمع بين القديم والحديث، شجع على الترجمة والاقتباس والتقليد والتوفيق بين الدين والعقل. كان يستولي على عقول تلامذته ببلاغته المقنعة، فجمع وراءه غالبية طلابه في الزيتونة والمدرسة الحربية، وكان بذلك ممتلكا كل أسباب النجاح، وهو ما بوأه مناصب عليا أولاه إياها الصادق باي.

عينه أحمد باشا باي مدرسا من الطبقة الأولى في جامع الزيتونة منذ عودته إلى أرض الوطن سنة 1842م، وقد انضم إليه جميع الدارسين الذين جلبتهم شعبيته إلى دروسه[3]، وسماه أستاذ العربية والعلوم الإسلامية بالمدرسة الحربية، ثم عينه محمد الصادق باي في: 26 فيفري 1861م رئيسا لخطة القضاء ببباردو[4]، وكان الشاعر والأديب الأكثر احتراما وتقديرا في تونس ذلك الوقت.

---

[1]– أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج4، ص 37.

[2]– محجوب السميراني: المرجع السابق، ص389.

[3]– الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، دار الغرب الإسلامي، تقديم وتعريب حمادي الساحلي بيروت، لبنان،1986، ص69.

[4]– أحمد ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج8 ص151.

كان قابادو منشرحا منفتحا على ثقافة الآخرين، قادرا على التمييز بين الجوهر والقشور، وقبول ما يلائم دين أهل البلاد وعاداتهم وتقاليدهم. تميز بخطاب لم يعهد من قبل في تونس، وهو محاولته إقناع تلامذته وزملائه بالإقبال على العلوم الحديثة، وكان يوضح لهم أسباب تقدم الأوروبيين وقوتهم، فكان يقول لهم بأن القوة والتقدم والرقي الذي تمتاز به أوروبا راجع بالأساس لاهتمامهم بالعلوم الصحيحة[1].

كان يفسر لهم أسباب تقدم أوروبا، ويوضح لهم أن المسلمين كانوا سباقين في مجال العلوم في السابق، وهذا ما يمكن التوقف عليه في أعمال عدة علماء، مثل ابن سينا، وابن الجزار وابن الهيثم، وغيرهم، لكنهم تخلوا عن تلك العلوم منذ بداية عصر الانحطاط الذي يوافق غزو المغول بغداد سنة 656 هـ/1258م، في حين أن الأوروبيين أخذوا عنهم المشعل وتعلموا العلوم الصحيحة وطوروها، وهو شيء يشجع عليه الإسلام.

انعقدت أواصر الصداقة بين خير الدين وقبادو، تحت قبة المدرسة الحربية فتواصلا وتعايشا وتبادلا خبراتهما، فقد اختارا التوافق والتعايش بين الخط "العلماني" والخط الديني، كانت رؤيتهما في العمل الإصلاحي مبنية على روح التسامح والتعايش والتوافق والتجديد، والابتعاد عن الإقصاء والتنافر والتدافع ومسايرة تطورات العصر، ومعنى ذلك: ليس إعادة قديم مضى واندثر، والتجديد في الدين لا يعني تغيير اسمه أو التصرف في أحكامه، فتجديد الشيء لا يعني إبطاله وإلغاؤه وتعويضه بشيء مماثل له، وإصلاح الدين هو التحرر من الطقوس الفارغة التي لا تنفع في تطهير النفوس، فالدين جاء لتحقيق مصالح الناس، وهو مجموعة من القيم والأخلاق والسلوكيات التي يجب تطبيقها والالتزام بها، لكن الناس فهموا بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير حقيقتها، فلذلك نراه يسعى لتهذيب عقول تلامذته وإيقاظ حماستهم الناشئة، وإعدادهم فكريا ونفسيا بتوضيح القضية التي يتم إعدادهم لها، وهي تحويل العلوم والمعرفة التي يتحصلون عليها إلى مواقف وسلوكيات وعلاقات وقيم،

[1]–محجوب السميراني : المرجع السابق، ص390.

تساعد على تحديث البلاد وتطويرها وردم الفجوة التي تفصلها عن أوروبا، وهذا بالطبع لا يمكن أن يكون إلا بتهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الإنسانية.

لقد قام هذا الشيخ بدور ريادي في المدرسة الحربية، عندما أقنع تلامذته بأن المعرفة والعلوم لا تتضارب مع تعاليم الدين الإسلامي، فالإسلام ليس كما يعتقد البعض عدوا العلم، بل بالعكس يؤكد على الإنسان يجب أن يتعلم، ليفهم هذا الكون وظواهره، من تعاقب الليل والنهار وجاذبية الأرض وجريان الشمس والقمر وغيرها ويرقى بنفسه إلى أعلى درجات الرقي، والدين الإسلامي يحترم العقل لأنه دين العقل والفكر، والقرآن الكريم يشيد بالعقل والفكر والتدبير في أكثر من آية، ولذلك كنا نراه يجتهد في إقناع طلاب الجامع الأعظم وزملائه المدرسين بوجوب اكتساب الأفكار الجديدة عن العلوم والمعرفة والأفكار الحديثة الشائعة في البلاد الأوروبية وذلك حفاظا على عظمة الإسلام وقوة المسلمين.

كانت إسهاماته الرئيسية في الحركة الإصلاحية مبنية على التشجيع لاكتساب العلم والمعرفة، وإعادة قراءة الشريعة الإسلامية طبقا لما تقتضيه الحياة العصرية وتأسيس المدارس التي تعلم العلوم الحديثة كالهندسة والطب، وتركيز إدارة مركزية للتكيف مع النماذج الأوروبية، وخلق نظام تعليمي جديد طبقا للمعايير الأوروبية.

كان بشهادة الجميع أستاذا لامعا في المدرسة الحربية وجامع الزيتونة، وتأثر جيل كامل من المثقفين والمفكرين بخطابه وأفكاره. قال في شأنه الصادق الزمرلي في كتابه أعلام أن قابادو "سوف لا يهدأ له بال إلا بعد تكوين نخبة من الشبان بطريقة بيداغوجية يحتفظ هو وحده بسرها، سوف يحتلون أعلى المناصب بالمملكة التونسية اعتبارا لما يتمتعون به من ثقافة وأخلاق.[1]

قال في شأنه الشيخ محمد الفاضل بن عاشور: إن امتزاج أفراد من أساتذة الغرب بأستاذ عظيم من علماء جامع الزيتونة الذي هو مركز الحياة العلمية الإسلامية بتونس في ظل القصر الملكي وبتأييد من الملك وتشجيعه ... لجدير بأن يحدث احتكاكا بين العقلية

[1]– الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص68.

الغربية والعقلية الإسلامية، تنقدح منه شعلة مذهب فكري حقيقي له نظرياته الأصلية وقواعده الأساسية واتجاهاته المجردة التي تصور الأشياء على ما عليه حقيقتها وذاتها. كما قال أيضا: ولما اتصلت عبقريته بمكتب المهندسين وتوجهت إلى العمل الذي انتدبت له هنالك، فتبعت التعاليم التي هي سر النهضة الأوروبية، ظهر لها أن العلوم الحكمية والرياضية التي كان علماء الإسلام بمعزل عنها، والتي عرفها هو وعانى في تحصيلها ما استخف به الناس وربما سخروا منه بسببه، إنما هي مدار التفوق الذي نالته أوروبا على بلاد الإسلام فربط بين هذا وما تشكوه بلاد الإسلام من هوان بعد العز ربطا ولد لديه فلسفة في النهضة الإسلامية ترتكز أصولها على العودة إلى العلوم الحكمية، وأنه لا سبيل إلى أخذ الإسلام بحظه من السعادة والنهضة إلا باستعادة نهضة هذه العلوم الحكمية التي أضاعها، ولا سبيل إلى ذلك إلا باقتباسها عن الأوروبيين بالنقل والتعلم، وقال أيضا: تلك هي نظرية قابادو التي أصلها وعللها وبحثها واطمأن إليها واتخذها منهجا له ولأتباعه[1]."

لذلك، سنجد عددا معتبرا من طلاب المدرسة الحربية بباردو وجامع الزيتونة الذين سيتبنون أفكاره، ويقبلون على نشر فكرة الإصلاح في المجتمع التونسي والدفاع عنها، ومن خريجي المدرستين الذين استهوتهم الحضارة الأوروبية ورأوا في تطبيقها خلاصا للمجتمع التونسي، يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- خريجو المدرسة الحربية بباردو: الجندي المصلح ورجل الدولة أمير الأمراء خير الدين باشا (1822م – 1890م)، و«الرجل والمواطن والدبلوماسي» أمير الأمراء أبو عبد الله محمد حسين (1887م)، وأمير الأمراء رستم، وأمير الأمراء محمد القروي، وأمير اللواء وناس العجيمي، وأمير اللواء محمد العربي زروق، وغيرهم.

[1]– محمد الفاضل بن عاشور: المرجع السابق، ص ص 30، 32 و 40.

صورة عدد 21 من اليمين إلى اليسار الجنرال رشيد، الجنرال حسين، الجنرال البكوش، الجنرال خير الدين، الجنرال إلياس الموصلي، والجنرال رستم[1].

- خريجو الجامع الأعظم سالم بوحاجب، وعمر بن الشيخ، ومحمد السنوسي ومحمد بيرم الخامس، الذي يعد أول مؤلف عربي تعرض لمسألة الإصلاح والتحديث في اليابان في كتابه "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" المتقدم ذكره. وقال الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في شأن خريجي المدرسة الحربية والجامع الأعظم: "فكان من تلاقي العصابتين، الحربية والزيتونية، وتكتلهما ما كون حزبا قائما على أساس نظري في الإصلاح العلمي والاجتماعي والسياسي والإداري بدأت مساعيه تبرز في صميم الحياة الدولية وانتصب في صدره الوزير خير الدين للزعامة المطلقة[2]."

4-توافق الثنائي قابادو -خير الدين:

أسهم الثنائي خير الدين وقبادو وتلامذتهم من العسكريين والمدنيين في القيام بأدوار مبكرة في عملية الإصلاح، وفي إعداد جيل جديد من الضباط وكبار الموظفين القادرين على خدمة البلاد ومواكبة مصادر الحداثة، الذين سيكون لهم باع طويل في النهضة التي ستشهدها البلاد لاحقا في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية على أساس من التجديد والإبداع في كل هذه المجالات. وبناء مؤسسات على النمط الأوروبي[3].

لقي رواد الإصلاح في تونس دعما وتجاوبا كاملا من بعض الموظفين الكبار في الدولة الذين يحملون الرتبة العسكرية، على غرار أمير اللواء أحمد بن أبي الضياف، وأمير اللواء مصطفى صاحب الطابع، وعلماء الزيتونة على غرار أبو عبد الله محمد الطاهر بن

[1]- *Petit Almanach impérial illustré par MM. Horace Vernet, J.A. Beaucé et L. Breton. Année 1866 Henri Plon éditeur - Paris, p121.*

[2]- محمد الفاضل بن عاشور ،المرجع السابق، ص33.

[3]- محجوب السيمراني، المرجع السابق، ص377.

عاشور المتوفي في 13 أفريل 1868م وتلميذه محمد العزيز بوعتور (1825م–1907م) وزير المالية في عهد الصادق باي، وغيرهما مثل الشيخ محمد الطاهر النيفر ومحمد السنوسي، والقائمة طويلة لا يسع المجال لذكرهم جميعا.

ركز أحمد باشا مشروعه الإصلاحي على الجانب العسكري، غير أن النخبة السياسية والدينية التي أفرزها الإصلاح العسكري والزيتوني التي تم ذكر بعض أسمائها، الذين هيئوا الأجواء المناسبة لإصدار عهد الأمان سنة 1857م والدستور لسنة 1861م، وقانون التجنيد سنة 1860م، وغيرها من القرارات الثورية الجريئة التي اتخذت في سبيل تركيز دولة مدنية حداثية، مقيدة بقانون، طبقا لما تصوره خير الدين في كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " الذي أصدره سنة 1867م، وشرح فيه معاني الحرية والدستور، يشجع على اكتساب المعرفة من خلال التعليم والتربية السليمة، وهي الأفكار التي كان لها الأثر العميق في الإصلاحات التربوية، والسياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية التي عرفتها البلاد خصوصا في فترة توليه مسؤولية الوزارة الكبرى.

5–إصلاحات الباشا أحمد باي العسكرية:

بلغ تعداد الجيش التونسي في بداية عهد أحمد باي ستة آلاف من الجند غير النظامي وفي أواخر عام 1838م باشر بتسجيل إعداد غفيرة لجيشه، وأمر بتدريبها، ثم استحدث جيشا من المشاة، وأنشأ إلى جانبه بين عامي 1839م و1840م كتيبة نظامية مؤلفة من ألف فارس، أطلق عليها فرقة الخيالة وتشكلت بعد ذلك فرقتات من المدفعية مؤلفة من أربعة آلاف جندي، وقد جرى فصل الفرق العسكرية بحسب أنواع الأسلحة التي تستخدمها، فقسمت إلى مشاة ومدفعية وفرسان، وأصبح الجيش بعد مضي عدة سنوات يتألف من سبع فرق للمشاة، وأربع فرق للمدفعية[1].

[1] – حسن جبار إبراهيم، إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2017م، ص 14.

حرص الباي أين يكون جيشه جيشت وطنيا، فنقاه من كثير من العثمانيين والممالك، وقام بتعيين بعض التونسيين أبناء البلاد، كضباط ضمن قيادات الجيش التي كانت في السابق حكرا على العثمانيين والمماليك، وكان هو القائد الأعلى للجيش، ونائبه هو زير الحرب الفريق مصطفى آغا[1]، وقد استجابت الدولة العثمانية لطلبه ومنحته رتبة المشيرية في أغسطس 1840م، فأثارت الرتبة الجديدة حماسته في مواصلة ما شرع فيه من إصلاحات عسكرية، وفرض المزيد من التدريب وتطبيق الأوامر العسكرية بكل حدة وصرامة على العسكر.

تعد المدرسة الحربية في باردو أهم إنجاز قام به أحمد باي في المجال العسكري، والهدف من هذه المدرسة العليا تلقين ضباط الجيش الجديد العلوم العسكرية وتدريبهم تدريبا حديثا، وتكوين نخب وطنية بإمكانها أن تحل محل الفنيين الأجانب في إشغال جوانب مهمة تتعلق بإدارة الدولة وشؤون الجيش[2].

حاول أحمد باي إعادة بناء الأسطول التونسي، فأقام السفن مصنعا لإنشاء السفن بحلق الوادي واشترى عددا من السفن الحربية من فرنسا وإيطاليا، ووصل عدد السفن في عهده إلى 12 بارجة بحرية حربية من النوع الجيد الذي كانت تستخدمه الدول الأوروبية المتقدمة، وبذل بعض المحاولات لإصلاح بعض الموانئ، وعلى الرغم من تلك الجهود، ظلت البحرية التونسي متخلفة وتشكوا نقصا في المراكب البحرية والتجارية، كما عانت سوء الوضع المالي والتنظيمي، وبلغ عدد جنود البحرية في أقصى حد له 1500 جندي، فر الكثير منهم بسبب قلة ما لاقوه من قسوة ومهانة وظلم على أيدي الضباط، وبصورة عامة بقيت البحرية التونسية متأخرة جدا، اقتصرت أنشطتها على نقل المؤن وعلى رحلات عبر البحر المتوسط لنقل المبعوثين أو الحجاج التونسيين[3].

---

[1] – بن بلغيث الشباني، أضواء على التاريخ العسكري في تونس 1837–1917م، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، 2003، ص 21.

[2] – محمود عبد المولى، مدرسة باردو الحربية، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1977م، ص 118.

[3] – حسن جبار إبراهيم، المرجع السابق، ص 15.

بدءا من عام 1834م، أخذ أحمد باي ينظم جيشه على النمط الفرنسي، واعتمد في ذلك على الحكومة الفرنسية التي أرسلت إليه ضباطا لمساعدته على وضع الأسس لنظام عسكري حديث في تونس، فترك ذلك أثره في الشكل الخارجي للجيش بالنسبة إلى التنظيم العام، ورتب الضباط وأصبح الجندي التونسي يرتدي الزي العسكري ذاته الذي كان يرتديه الجندي الفرنسي فيما عدا لباس الرأس التقليدي (الشاشية)[1].

خضعت طريقة التجنيد العسكري لمزاج الباي وضباطه، من دون أن تكون هناك حدود واضحة لإعداد الذين يجري سوقهم للخدمة العسكرية، وعدم تحديد مدة معلومة لتلك الخدمة، وكان ضباط الباي يذهبون إلى المناطق الحضرية ويثبتون في سجلاتهم أسماء الصالحين للخدمة العسكرية، معتمدين في ذلك على النظر إلى أجسامهم، ويتم ذلك بحضور المفتيين وقايد البلدة والقضاة لإضفاء الصبغة الدينية والرسمية على تلك المهمة[2].

بعد ست سنوات من الإصلاحات العسكرية، حدثت أزمة بين تونس وسردينيا، وضحت الصورة الحقيقية لجيش أحمد باي الحديث، فقد عانى التونسيون عام 1843م القحط بسبب ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا كبيرا، فوجه الباي أوامره إلى الموانئ كافة يمنع تصدير تلك المادة.

قنصل سردينيا في تونس أظهر رد فعل غاضبا تجاه الباي، وكتب رسالة حمل الباي فيها مسؤولية الخسائر التي لحقت بتجارة بلاده، ثم غادر تونس مع عائلته بصورة مفاجئة ومن دون أن يعلم الباي بسفره كما جرت العادة، فانتشرت شائعة بعده تقول إن أسطول سردينيا يتهيأ للهجوم على تونس، فأصدر الباي قبل التثبت من صحة ذلك الخبر، أمره للقادة العسكريين بتعبئة الجيش وتحصين حلق الوادي بالمتاريس لصد العدو أو عرقلته، ثم أرسل بطلب العسكر كافة وتجميعها في منطقة المحمدية التي يقيم هو في قصره، ومكث الجميع

[1] – حسن جبار إبراهيم: المرجع السابق، ص 15.

[2] – دلندة الأرقش، جمال بن طاهر وعبد الحميد الأرقش: المغرب العربي من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م، ص 155.

هناك بحالة الاستعداد للتصدي للهجوم السرديني المتوقع، وامتد هذا الوضع لأشهر طويلة من دون أن يحدث شيء، حتى ضاق الجنود والضباط ذرعا بسبب تكديسهم في مكان واحد، فضلا عن شكواهم من شحة الماء والغذاء[1].

كان هدف بريطانيا تحديد نفوذ فرنسا في البحر المتوسط، ووضع العقبات بطريق انتشارها في تونس، لذا تدخلت دبلوماسيا في تلك الأزمة، وكانت تسعى إلى تحقيق التقارب بين تونس والباب العالي على خلاف السياسة الفرنسية، وحيث أراد الباب العالي التدخل في الأزمة وعزم على إرسال الأسطول، منعه القنصل البريطاني في إسطنبول، منبها إلى أن فرنسا سترسل هي الأخرى أسطولها إلى المياه التونسي، وقد وجد أحمد باي في قدوم عمر أفندي إلى تونس، والنصيحة التي أسدتها له بريطانيا منقذا له ولجيشه من حالة الفوضى والإرباك التي وضع نفسه فيها، فأكد للموفد العثماني بأنه سيأخذ برأي الدولة العلية ويحل الخلاف حلا دبلوماسيا.

انتهت الأزمة في 13 مارس 1844م، بدفع تونس للتجار السرديين تعويضات جسيمة، وكتب الباي إلى الباب العالي يعلمه بتسوية المشكلة بحسب ما أمر به السلطان، وكان قد فعل مثل ذلك مع القنصل البريطاني، وتسلم الباي رسالة من وزير الخارجية البريطاني نقل إليه سرور بريطانيا لأنه عمل بنصحها وتصرف بالحكمة والعقل[2].

بقي الجيش التونسي، على الرغم من كل ما صرف عليه من جهد ومال، قوة مسخرة لحماية النظام وقمع التمردات واستخلاص الضرائب، ولم يستفد من تلك القوة سوى القناصل والجوالي الأوروبية في تونس، التي وفرت لهم الأمان والراحة وهو يمارسون أعمالهم وتجارتهم.

[1] – حسن جبار إبراهيم، المرجع السابق، ص 16.

[2] – نفسه ص 17.

2-الإصلاح العسكري بالمغرب الأقصى:

في الوقت الذي كانت أقطار أوروبا الغربية تجني ثمار الثورتين الفلاحية والصناعية اللتين شهدهما القرن الثامن عشر، فضلا عما كان قد تحقق لمجتمعاتها في مجال الفكر والتنظيم الإداري والعسكري، وتعمل جاهدة على تحقيق المزيد من الإنجازات في كافة الميادين كان المغرب يرقد في سبات عميق، لا علم له ولا اهتمام بما كان يجري ويحدث خارج حدوده.

والحق أنه لولا الصدمة الحضارية بعد هزيمته في معركة إيسلي 1844م وحرب تطوان 1859م لما استيقظ من غفلته، حيث انكشف واقع الجيش المغربي المزري وانهزامه مرة ثانية أمام الجيش الإسباني، فما عسى أن يكون بوسع السلاطين فعله في حقبة زمنية حاسمة أخذ المد الاستعماري يتقوى فيها وينتشر، ليصل أواخر القرن التاسع عشر إلى عنفوان قوته؟ ففي هذا الإطار تندرج محاولات "الإصلاح" العسكري، حيث اتخذت مجموعة من الترقيات العملية والتنظيمية لتدارك العيوب التي كانت تعتري قطاع الجيش، وهذا ما سنعمل على معالجته في هذا العنصر.

2-1-تشكيلة الجيش:

تشير معظم مصنفات الأخبارين المغاربة بأن الجيش المغربي يتكون من فرق وتنظيمات تتضمن أساسا:

- قبائل الكيش.
- حراك القبائل.
- جيش أو عسكر "النظام".

أ-قبائل الكيش:

لعل اللجوء إلى قبائل معينة وإعفائها من أداء الضرائب غير الشرعية وما شابهها من الكلف والفروض والخدمات و"إقطاع" عناصرها أراضي فلاحية يستغلونها لحسابهم مقابل الخدمة في الجيش مدى الحياة، ظاهرة متميزة وعريقة في تاريخ المغرب ترجع على الأقل

إلى عهد الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (588-599هـ) (1184م-1199م)، حيث أقدم على ترحيل قبائل بني هلال العربية من إفريقية بسبب تشنجها وعدم انقيادها لأوامر الحكام، وبعثها بممتلكات الغير، حيث أسكنهم منطقة الغرب متخذا منهم جندا في خدمة الدولة[1].غير أن هذه المجموعات القبلية لم تندمج في مؤسسة الجيش ولم تحتل مكانة مرموقة في دواليبها إلا مع عهد السعديين، بالرغم من كون هؤلاء لم يعتمدوا عليها وحدها، حيث عملوا على تأسيس جيش نظامي عززوا صفوفه بعناصر محلية وأجنبية[2].

ومع تولي الدولة العلوية مقاليد الحكم بالبلاد، ازدادت أهمية هذه المجموعات القبلية في قطاع الجيش وفي المجتمع، واستكملت عددا من فرق تشكيلتها التقليدية النهائية، وذلك إثر إدماج قبائل اشراكة وأولاد جامع، والشراردة في صفوفها، على امتداد قرن ونصف تقريبا من الزمن، بدءا من عهد مولاي الرشيد بن الشريف (1664م-1672م) (1075هـ-1083هـ)، وانتهاء بعهد مولاي عبد الرحمان بن هشام (1238م-1276هـ) (1822م-1859م)[3].

وإلى جانب هذه الفرق الرئيسية، دأب السلاطين من حيث لأفراد على تجنيد عناصر من قبائل أخرى، وتوطينها في أماكن استراتيجية حساسة، جاعلين منها نوعا من "الكيش الثانوي" وكانت هذه العناصر تنتمي خصوصا إلى قبائل كسيمة ومسكينة والمنابهة (بمنطقة السوس) وأولاد مطاع وحربيل (بحو مراكش)، وكطاية وسمكت وبنى معدان وبني ملال (كيش أيت الربع بتادلة) وآيت خباش (بتاخيلالت) ومجاط بناية مكناس وآيت إسحاق وآيت عياش (بالأطلس المتوسط).

---

[1] *-Edouard Michaux-Bellaire-Geoges salmon, les Tribus Arabes de la vallei du lekkaus, Arch, Mar, vol4, 1905, p 27.*

[2] – المصطفى الشابي: الإصلاح العسكري في مغرب القرن التاسع عشر، (1830م-1912م)، ص04.

[3]– ابن زيدان عبد الرحمان، العز والصولة في نظم الدولة، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1961م، ن ج 2، ص189.

يشير في هذا الصدد محمد العربي المشرفي في سياق الحديث عن مؤسسات الدولة المغربية في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى ما يأتي:

«فجيوشه الملازمون لخدمته حضرا وسفرا خمسة قبائل بل ستة، بخاري، وشركسي وجامعي، وشراد وأودي، وأهل سوس المنسية وجيوش الثغور الريفية، وكلهم أهل خيل، وعساكره الرجلية ليس لهم قبيلة مخصوصة، بل هم من سائر القبائل...»[1].

[1]– المشرفي محمد العربي، الحسام المشرفي، مخطوط مديرية الوثائق الملكية بالرباط، رقم: 2276، ص275.

ب-حراك القبائل:

كانت المؤسسة المخزنية تستعين بأبناء القبائل، علاوة عن عناصر تنظيمية من عبيد البخاري وقبائل الكيش في حملاته العسكرية، كلما دعت الضرورة إلى تطويع قبائل عاصية أو تأديب متمردين خلعوا سلطة قوادهم وشيوخهم أو إظهار هيبة وعظمة المخزن، وكانت تلجأ إليها المؤسسة المخزنية في تسيير دفة الحكم ومراقبة الأوضاع في البلاد.

ومهما يكن من أمر، فهذا السلطان المولى عبد الله بن إسماعيل (1142م-1171هـ) و (1729م-1757م) قد اعتمد في المقام الأول وطيلة عهده المضطرب على مقاتلي القبائل أكثر من اعتماده على عبيد البخاري أو فرق الكيش الأخرى[1].

وقد اقتدى به في هذه الممارسة من جاء بعده من السلاطين، بل عمل بعضهم على تطوير الحركة وضبط صيغها، بيد أنه حتى أواخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، لم يكن المخزن قد وضع الأسس والقواعد بعد، التي كان يتم على ضوئها مطالبة القبائل بتسليم عدد معين من الخيالة أو الرجالة، إذ لم يتم ذلك إلا ابتداء من عهد السلطان مولاي الحسن (1290م-1311هـ) و (1873م-1874م). وبما أن المجال لا يسع هنا للحديث عن الترتيبات والتدابير والمقاييس التي كان يتم على ضوئها فرض عدد معين من الحراك على القبائل عند مطالبتها باستنفارهم، مع توفير زادهم ولوازم الحركة من زرع، ودواب وإدام وعلف، و"قروش" و "ظهائر" وخيام، فسنكتفي بالإشارة إلى أن المخزن قد ظل يعوّل على قبائل الكيش هذه في كل وقت وحين، في تدبير شؤون البلاد، في المجالين المدني والعسكري، مانحا إياها عددا من الامتيازات، مما بوأها مكانة متميزة، ليس في قطاع الجيش فحسب، بل في الجهاز المخزني كذلك، ومن ثمة تثبيت عناصرها قوادا وجندا بمكتسباتهم، ومعارضتهم كل تغيير وتحول في هياكل وبنى الجيش وطرق وأساليب تكوين

[1]- أحمد بن خالد السلاوي الناصري: كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج 7، ص160.

وتدريب رجاله، مسهمين بذلك في إفشال كل الجهود والمجالات الهادفة إلى تطوير المؤسسة العسكرية وتحسين أوضاعها المتردية[1].

2-2--جيش أو عسكر النظام:

خلال القرن التاسع عشر، وباحتكاك عناصر الجيش المغربي بمحاربي الجيوش الأوروبية الحديثة، خصوصا بعد موقعة إيسلي سنة 1844م من جهة ووقائع حرب تطوان من جهة ثانية، تبين للجميع أهمية ودور سلاحي المدفعية والمشاة في حسم أطوار ووقائع الحرب الحديثة، لهذا اتجهت عناية المخزن أول الأمر إلى تأسيس نواة جيش نظامي، تكون معظم عناصره من الرماة في عهد كل من السلطانين المولاي عبد الرحمان بن هشام، وابنه وخلفه سيدي محمد[2].

لقد كان لوقعة إيسلى أبلغ الأثر في نفوس المغاربة قاطبة، فما كادت المعركة تنتهي، حتى تبين للجميع واقع الجيش المغربي المتدهور، ومما لا شك فيه كذلك أن الخليفة السلطاني وقتئذ سيدي محمد بن عبد الرحمان الحاضر في ميدان القتال بصفته القائد الأعلى للمحاربين المغاربة قد لمس عن قرب درجة الفوضى العارمة السائدة في المعسكر المغربي، وأمكنه أن يشاهد ويتابع من موقعه، ما كانت تحدثه قنابل الجيش الفرنسي الغازي من رعب وهلع ودمار في صفوف المحاربين المغاربة.

هذا هو السياق الذي اندرجت فيه فكرة تأسيس نواة عسكرية جديدة إلى جانب التنظيمات التقليدية، التي دعيت: جيش النظام "أو عسكر النظام" والمصطلح مقتبس من لفظة التنظيمات التي استعملت من قبل الأتراك العثمانيين للدلالة على مجموعة من الترتيبات والتدابير المتخذة في تركيا أولا، ثم في مصر فيما بعد القرن التاسع عشر، لإصلاح بعض مرافق الدولة والمجتمع، وبالخصوص قطاع الجيش و الإدارة، وكان طبيعيا أن يتوجه المخزن إلى المسؤولين في هذين البلدين الاسلاميين ويطلب منهم المساعدة

[1]- المصطفى الشابي، المرجع السابق، ص07.

[2] - المصطفى الشابي، المرجع السابق، ص07.

لإنجاح هذه الخطوة بسبب استمرارية ومتانة الصلات الدينية والثقافية بينها وبين المغرب، إذ من المستحيل في الظروف التي تلت معركة إيسلى سنة 1844م، وانهزام المحاربين المغاربة أمام الجيش الفرنسي[1] الاعتماد على عون الفرنسيين والاطمئنان إليهم، وبالتالي الاستفادة من خبرتهم وتفوقهم في الميدان العسكري.

ويذكر التاجر ورجل الأعمال النشيط مصطفى الدكالي الرباطي الشهير في رسالته إلى الوزير محمد بن إدريس العمراوي، أن خبر عزم السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام على إنشاء نواة عسكرية جديدة قد تسرب إلى الخارج وبالخصوص إلى المحافل العوالم الأوروبية، حيث كتب يقول: «...فقد صح هنا عند النصارى بأن مولانا جعل جيشا من عسكر النظام وعنده الآن بزمامه ما يزيد على الألفين منه ولا زال في الزيادة...».

ومن علامات نباهة التاجر المغربي، وتحمسه للمشروع اقتراحه على مراسيله اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات العملية والتنظيمية الثمينة بإنجاحه[2].

هذا، وقد اقتصرت هذه التجربة في مرحلة أولى على مدن الشمال: تطوان وطنجة الفرائض فقط.

غير أن هذا لا يعني أن مساعي المولى عبد الرحمان بن هشام ومحاولاته قد أفلحت وآتت أكلها وتهافت الناس جماعات وفرادى على الانضمام إلى التنظيم العسكري الجديد، وانضبطوا فيه، وثبتوا بعض الوقت في الخدمة، بل العكس الذي حدث في كثير من الحالات، إذ لم تتحسن أحواله قط، بالرغم من مجهودات ومساعي المخزن بهدف نجاح التجربة، وظل هدف انتظام وانضباط عناصره أمرا بعيد المنال وأمرا عسيرا ليس أيام السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام فحسب، بل في أيام ابنه وخلفه سيدي محمد أيضا الذي كان يحدوه عزم قوي ورغبة أكيدة في اتخاذ مجموعة من التدابير والترتيبات، الهدف منها تحديث عدد من قطاعات الدولة، كالإدارة والمالية والجيش وتأسيس وحدات صناعية

[1]– المصطفى الشابي، المرجع السابق، ص09.

[2]– نفسه، ص10.

فلاحية وعسكرية. علما أنه في عهد هذا العامل تم تعيين وزير خاص بالشؤون العسكرية في شخص الفقيه عبد الله بن أحماد، أخ الحاجب موسى بن أحماد، وتبنى السلطان مولاي الحسن (1873م-1894م) الخطة التحديثية نفسها، مع اعتماد أساليب ووسائل أكثر نجاعة وتنوعا، ولكن لم يحالفها النجاح لأسباب مختلفة، التي سنتعرف عليها في فقرة موالية من دراستنا هذه.

رابعا: الإصلاح العسكري والإداري في عهد عبد الرحمان بن هشام:

يجرنا الحديث في هذا الفصل عن مجهودات مولاي عبد الرحمان بن هشام في مجال الجيش، وما كان من إعادة تنظيمه وتأطيره، فقد أبعد فرقا وأدخل أخرى في سلك الجندية، كما أن هزيمة إيسلي أبانت عن الضعف الشديد للقوة العسكرية للمغرب، وكشفت الوجه الحقيقي لها، وجعلت قضية الاهتمام بالجيش من أولويات المخزن الرحماني.

وإلى جانب الاهتمام بتنظيم الجيش، حث مولاي عبد الرحمان الصناع المغاربة على صنع العدة داخل البلاد، خصوصا الخفيفة منها، في حين تكفل بجلب الأسلحة الثقيلة من الخارج، وكلف الأمناء بضرورة صيانة ملح البارود وإصلاح الأبراج. ويمكن تقسيم مجهودات السلطان إلى مجهودات؛ ما قبل إيسلي، وأخرى كانت الهزيمة سببا في إحداثها.

1-الجيش:

1-1-مكوناته:

تكون الجيش في عهد مولاي عبد الرحمان من عناصر كانت في السابق كالأودايا وعبيد البخاري وشراقة وأولا جامع، إلى جانب الجيش الحوزي والجيش العرائشي والريفي، كما أضاف السلطان عناصر أخرى، يتعلق الأمر بالشراردة[1].

[1]- خديجة ابن بوسلهام: المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر، عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام (1822م - 1859م)، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط المغرب، ص80.

-الأودايا:

ينتمي الأودايا إلى عرب المعقل الذين تم نقلهم من طرف أحمد المنصور (1578-1603م) وأسكنهم أزغار حين أدخلهم إلى سلك الجندية، وشملوا مجموعات عديدة؛ من أولاد مطالع وأولاد جرار والشبانات وأهل سوس والمغافرة، إضافة إلى الأودايا التي كانت تشكل أكبر فرقة منهم فطغى اسمها على باقي الفرق، وكان لها نفوذ واسع داخل منظومة الجيش المغربي نظرا لعلاقة المصاهرة التي كانت تجمعها بمولاي إسماعيل، وهو الذي أسكنها فاس الجديد، وتجلى نفوذها أكثر بعد وفاة مولاي اسماعيل في الصراع حول السلطة، حيث كانوا يعينون ويعزلون السلاطين حسب رغبتهم، إلى أن تمكن مولاي عبد الله من الاستفراد بالحكم سنة 1757م، وفي عهد ابنه سيدى محمد قلل من نفوذهم باعتماده على قبائل شراكة والرحامنة ورحل الأودايا من فاس، حيث أمر القائد قدور بن الخضر بضم ألف من الأودايا والمغافرة إلى الجيش ونقلهم إلى مكناس وبنى لهم بها قصبة وعين عليهم بن الخضر[1]، وظل الأودايا بمكناس إلى أن أعادهم اليزيد بن محمد (1790-1792م) إلى فاس عندما ثار على والده.

أما في عهد مولاي السلطان سليمان، فتمردوا عليه (1815م) فأمر بإخراجهم من فاس، أما في عهد عبد الرحمان بن هشام فقد كان الأودايا من أهم وأقوى فرق الكيش من حيث العدة والعدد، كما كان يعين من بين قادتهم العمال والقواد، من ذلك تعينه القائد الطاهر بن سعود المغافري الحساني عاملا على تارودانت ونواحيها إلى أن عزله سنة 1829م.

1-2-جيش العبيد:

العنصر الثاني الذي كان يدخل ضمن الجيش المغربي في عهد مولاي عبد الرحمان هو جيش العبيد البخاري.

[1]- خديجة ابن بوسلهام ، المرجع السابق، ص80.

كان مولاي عبد الرحمان واعيا بالظروف الحرجة التي تولى فيها الحكم، فعمد إلى إرساء دعائم الدولة ودعم أركانها بسعيه الحثيث لتوفير المال والجيش لإحياء البلاد من جديد.

وهذا ما دفع ببعض المؤرخين إلى تشبيهه بمولاي إسماعيل[1]، واعتمدت الإدارة في عهده على وزير وحيد يعيّنه مجموعة من الكتاب، إضافة إلى الأمناء، أما على الصعيد المحلي فقد كان مولاي عبد الرحمان يعين قوادا ذوي شخصيات قوية حتى يتمكنوا من القيام بأعباء الإيالات، وأطلق لهم اليد في التصرف بكامل الحرية فيها دون الاعتماد الكلي على مركز المخزن، وفي الاتجاه نفسه أولى عناية بالغة للجيش، خصوصا في ظل الظروف التي شهدتها البلاد بعد احتلال الجزائر، وبرز أكثر بعد هزيمة إيسلي 1844م، حيث جدد الأساليب المعتمدة باتخاذ جيش "النظام".

لم ينس ما للجهاد البحري من دور في إبراز قوة الدولة البحرية فحاول إعادة إحياء نشاطه، وذلك بشراء السفن وتعيين رياس أكفاء[2].

كان الولاة يختارون في غالب الأحيان من عائلات ثرية، لأن المخزن كان يعتقد أنهم لن يطمعوا في المناصب المنوطة بهم.

ومن جهة ثانية كان هؤلاء يقدمون أموالا مقابل تعيينهم لا سيما القواد منهم، وقد سمح هذا العامل بتوارث العديد من العائلات الغنية مناصب إدارية لأكثر من ثلاثة أجيال، فكانت أسرة أشعاش التطوانية تقوم بمناصب الأمانة والعمالة، وأسرة الجامعي التي تولت منصبي الوزارة والحجابة، وأسرة بن سودة بفاس توارثت منصب القضاء.

---

[1]- أحمد بن خالد السلاوي الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، تحقيق: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، ساحة المسجد المحمدي، الدار البيضاء، المغرب، 1977م، ص 78.

[2]- خديجة ابن بوسلهام: المرجع السابق، ص45.

أما على المستوى المحلي، فقد ترك السلطان المبادرة للعمال والقواد في اختيار الأشياخ والأعوان تماشيا مع القول المأثور: "إن الحاضر ليس كالغائب، وإن الشاهد لا كمن سمع"[1].

2-الإصلاحات الإدارية:

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم الإصلاحات الإدارية بمغرب القرن التاسع عشر مركزين على إصلاحات الحسن الأول (1873-1894م) الذي قرر إعادة النظر في كثير من مؤسسات الدولة سواء في الميدان الإداري والعسكري أو المجال المالي، وكان عليه أن يبذل جهودا جبارة لإخراج البلاد من الورطة التي توجد فيها، وهو يواجه التهديدات الأجنبية والإمكانيات المادية المتواضعة، والأوضاع المتردية بفعل غياب الأمن الناتج عن انهيار السلطة وانتشار التمرد في كل أنحاء البلاد، وقد دفع هذا الوضع السلطان الحسن إلى التوجه نحو الخارج وتابع مولاي الحسن سياسة الإصلاحات الإدارية التي بدأها سلفه بعد تفطنه إلى أن البناء التقليدي للدولة المغربية المرتكز على الأنظمة العتيقة لم يعد صالحا لمواجهة مشاكل العصر التي تكاثرت وتعقدت، ولم يعد مجديا إزاء التقدم الأوروبي الحديث، لذا فالإصلاح بالنسبة إليه أصبح قضية حيوية وضرورية للخروج من وتيرة الركود والإحجام وتكون في نفسه شعور بالحاجة للتجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض، كما أدرك أن الزمن تبدل وأن إكراهات الواقع لا بد لها، وأن استشارة الفقهاء أصبحت لا تجدي نفعا كثيرا، فقرب منه النخبة التجارية الحضرية العارفة بأحوال المال والأعمال، فأصبح العمل من أجل إصلاح الدولة وتقوية أسسها[2].

والواقع أن إصلاحات مولاي الحسن قد تمحورت حول قطاعات على درجات بالغة التأثير والأهمية قضها ماله صلة بالأمن والحدود وإصلاح الجيش والنظام الجبائي، الذي أصبح موضوع استفهام واستياء بعد حرب تطوان، وما نجم عنها من مشاكل مالية وأخرى

---

[1]- خديجة ابن بوسلهام: المرجع السابق، ص45.

[2] -محمد أيت صالح، جوانب من الإصلاحات الإدارية في المغرب خلال عهد مولاي الحسن (1873-1894م)، مجلة كان التاريخية، ع40، 2018م، ص 98.

لها علاقة بوضعية المغرب الجي واستراتيجية ومكانته داخل التيارات التجارية الدولية، وأخرى ذات صلة أساسا رهانات القوى الأوروبية الرامية إلى إدماجه بالمنظومة الدولية الرأسمالية وربطه بمحاورها وأسواقها الاقتصادية، كما عمل السلطان على القيام بالإصلاحات في مجالات مختلفة من بينها الإدارة لنقذ أوروبي من طرف السفراء والقناصل والتجار والرحالة، ولنقذ محلي من العلماء والفقهاء[1].

كان هدف السلطان مولاي الحسن من الإصلاح الإداري هو تكوين موظفين مدربين مختارين، يتقاضون رواتب معلومة ويطبقون قوانين عامة، ويخضعون لتنظيم محكم، قصد بناء مؤسسات قادرة على الاضطلاع بالدور المنتظر منها، والضرب بيد من حديد على موظفي الدولة المتهاونين والقضاء على عوامل الاستبداد والظلم وسد الفراغ الذي تشكو منه البلاد في بعض الميادين، فقام بتدعيم الوزارات السابقة وتوسيعها مع مراعاة عناصر الكيف والتخلص كما أنشأ وزارات جديدة[2].

1-أمانة الأمناء:

كان لارتشاء الموظفين وخاصة العاملين في المالية من أسباب عدم فعالية الإدارة، ومن دواعي تذمر السكان، وقد وصف دراموند هاي (Darmand Hay) حالة التلاعب في المراسي بقوله: "...فلا أننا نستغرب في هذا النهب، حيث أن كثيرا من الأمناء لا يتوصلون للخدمة إلا بإبدال الرشاوي لكبير الأمناء وغير الخدام بالحضرة الشريفة، وحيث هذه الرشاوي هي قدر ما يقضيه المهدي والمرتشي في ستة أشهر أو نصف ذلك، فلا بد من التأمل كيف يكون دواء هذا...إذ غض الطرف عن الأمناء يزعم الغير في زيادة الفساد للذين هم عليه[3]، كما هدف المخزن الحسني في ضبط شؤون المراسي، الرفع من مداخيلها والتمكن من تسديد ما تبقى من الغرامة الحربية الإسبانية، وأقساط القرض الإنجليزي علاوة إلى توفير نفقات

[1] – محمد آيت صالح، المرجع السابق، ص 98.

[2] – نفسه، ص 98.

[3] – خالد ابن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م، ص 421.

للإصلاحات التي باشرها في الميادين الأخرى، وحماية بيت المال من النهب، وكان للمالية ضمن الإصلاحات في فترة مولاي الحسن نظاما خاصا، فأصبحت ذات أهمية واضحة بإعادة تنظيم جهازه المالي الذي يتولاه "أمين الأمناء"[1].

يباشر أمين الأمناء الأمور المتعلقة بأملاك وأموال المخزن، ويؤدي النفقات ورواتب المستخدمين والجند والصلات للأشراف والأعيان وذوي الفاقة ومؤونة دار المخزن، ويقبض بواسطة الأمناء الضرائب المختلفة وأعشار الديوانية والمستفاد وأكرية الأملاء المخزنية، ومن مهامه مراقبة السلع ليعلم هل خضعت للضريبة الجمركية أم لا، وبالجملة فإنه يشرف على بيت المال ويباشر جميع المداخيل والمصاريف للمخزن، ويدخل في اختصاصه أيضا النظر في تعيين أمناء المراشي والأملاك المخزنية والمستفادات وفرض مراقبة صارمة عليهم، وهذا ما جعله ينتقل باستمرار لتفقد أحوالهم ويراجع أعمالهم، وكان تعيين مختلف الأمناء في سائر الجهات رهن إشارته بعد موافقة السلطان ونظرا لأهمية منصب المالية باعتباره وظيفة عالية، فإن المزن كان يوليه بأخذ من المخزن أهمية عظمى، ولا يسند مهمة الإشراف عليه إلا للمقتدر الكفء من ذوي المروءة والدين والمعرفة، وقذ تولى محمد التازي هذا المنصب في سنة 1879م، حيث أسند إليه أمر خراج المغرب ومراسيه ومستفاداتها وما يتبع ذلك من صوائرها وفوض إليه في ذلك تفويضا تاما لعلمه وأمانته وضبطه لأنه من أمثل أهل المغرب وأصدقهم وأنصحهم للسلطان وأشدهم غيرة على الدين والوطن[2].

وقد ظل منصب أمين الأمناء من اختصاص عائلة التازي، فبعد وفاة محمد التازي عام 1890م، عين السلطان أخاه عبد السلام خلفا له، وكان بدوره من كبار التجار مع أوروبا وشغل أمانة بعض المراسي، وقام كسلفه بتوجيه رسائل للأمناء يحثهم فيها على احترام مهامهم، ومن ذلك توبيخه أمناء مرسى العدوتين على تعيينهم ليهودي كقابض لواجبات الأبواب باعتباره مخالف لعوائد وحقوق المخزن، الذي لا يسلم هذه الوظيفة إلا

[1] – محمد آيت صالح، المرجع السابق، ص 993.

[2] – أحمد الناصري، الإستقصا...، المرجع السابق، ج9، ص 166.

للمسلمين، ومن الإجراءات المتخذة لترتيب الجهاز المالي أنه تم تعيين أمناء من بعض قبائل الجنوب لأول مرة بواسطة ظهائر، وأمر السلطتان بدفع جميع تعويضات السفر للأمناء الجدد للالتحاق بمقر عملهم ووجه أوامره لعمال المدن بشد أزر الأمين حتى لا يتعرض لمشاكل أثناء مزاولته لعمله، وخضع الأمناء الجدد للتدريب تحت إشراف نظرائهم المقالين، وكان جلهم في المدن من عائلات غنية ومشهورة، مثل الحاج عبد السلام الحلو، ويتولى أمناء المستفاد الإشراف على جباية الضرائب على التجارة الداخلية وموارد الأملاك المخزنية، وبهذا تعددت مهام وأدوار الأمناء بهدف السهر على مصالح المخزن المركزي المالية وتأمين موارده وتسهيل مأموريته وإعلامه بدقائق الأمور الجارية في مناطقهم.

2-وزارة الأمور البرانية "الخارجية":

تكونت هذه الوزارة بعد الاتصالات المكثفة والمتصلة مع الدول الأوروبية التي أخذت تتنافس من أجل السيطرة على المغرب، وكان من مهام وزير الخارجية مراسلة ممثلي وسفراء الدول الأوروبية، والقيام بالوساطة بينهم وبين السلطان، والاهتمام بالجوانب الدبلوماسية والعلاقات مع القوى الأجنبية بوضع الاتفاقيات والمعاهدات معها وتحرير الرسائل الموجهة إليها والقيام بدراسة شؤون كل بعثة أجنبية في المغرب، كما كان يتلقى الشكاوي والالتماسات من ممثلي الأجانب ويبلغ إليهم أجوبة المخزن، ويراسل الممثلين المحليين فيما يتعلق بقضايا المحميين، وبكيفية معاملات الأجانب في مناطقهم بعد أن صارت الحماية كارثة بعد حرب تطوان 1860م[1].

3-تنظيم الكتابة:

نظم السلطان مولاي الحسن مصلحة الكتابة وقسمها إلى عدة دواوين، بلغ عددها ستة وجعل كل واحدة منها رئيس له عدة كتبه، منها ما كتابه، يبلغون الستين، ومنها ما يبلغون

[1] – محمد آيت صالح، المرجع السابق، ص 101.

العشرين ففوق، ومنها ما دون ذلك، والجميع في شغل شاغل مما يصدره لهم عن السلطان الحسن الأول عن نظره ورأيه وأمره[1].

4-تنظيم البريد:

شرع السلطان الحسن في تنظيم البريد سنة 1892م، واتخذه وسيلة لمهامه السياسية والإدارية، وجعل له ثمانية خطوط، وقام بترتيب البريد ترتيبا محكما انطلاقا من مدينة الجديدة إلى مدينة مراكش بقصد التجربة، ثم وضع تخطيطا لتعميمه بين مدن سائر البلاد، ومن التدابير التي قام بها في هذا المجال أن السلطان حدد لحملة البريد الأجرة في حالة القيام بالمهمة بالفعل، كما جعل السلطان لكل مدينة طابعان أحدهما يطبع به على المكاتيب والآخر يطبع به على الشكارة.

ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية والثقافية بتونس والمغرب:

1-الفكر الإصلاحي عند خير الدين باشا بالجانب التعليمي والاجتماعي:

يستحيل السير في هذا الجانب من قراءتنا فكر "خير الدين الإصلاحي" دون التطرق للأحوال التونسية التي كانت عليها البلاد زمنئذ، فالفترة التي نصب فيها "خير الدين" على مجموعة من المناصب الكبرى، كانت تزامن أزمات داخلية وخارجية، منها أن البلاد كانت تضمد جراحها الداخلية من أثر الكوارث الطبيعية والقلاقل البشرية، بين مطرفة العثمانيين وضغوطهم وسندان التدخلات الأجنبية وتحرشاتها، فكان مشروع "خير الدين" في قرارة نفسه يعي كل هذه الأحوال التي ضاقت بها البلاد، كان العزم منه على خوض هذه التجربة الإصلاحية حلا لا بديل عنه.

ومما لا شك فيه، أن خير الدين كان مساندا لكل التجارب الإصلاحية التي خاضها البايات التونسيون، حيث رأى فيها تصورا حقيقيا لفكّ أسر البلاد، فقد كان مناصرا لكل ما

[1] – محمد بن إبراهيم السباعي : البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، تحقيق أمنصور محمد، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف محمد الأمين بزاز، كلية الآداب، جامعة الرباط، المغرب، 2002، ص 365.

يخط في هذا الجانب، فأيد الباي محمد حسين حين أصدر "عهد الأمان" الذي ضمن لجميع سكان تونس المساواة في الحقوق، ووقف إلى جانب "محمد الصادق باي" حين أصدر دستور 1861م، وأسهم في وضع قوانين مجلس الشورى الذي أصبح رئيسا له، وأنشأ بمقتضاه مجلسا استشاريا مكونا من ستين (60) عضوا سمي: "المجلس الأكبر" وعين رئيسا له.[1]

من أهم ملاحظات المؤرخين التونسيين التي قدمت بخصوص التجربة الإصلاحية "لخير الدين"؛ اعتبار هذه التجربة ذات طابعا ثقافيا وسياسيا محضا فبعد أن كانت كل التجارب الإصلاحية على عهد البايات، خصوصا الباي "أحمد باشا" تركز على ما هو سياسي – عسكري، كما اعتبرت حركة الوزير "خير الدين" من أقدم الحركات الإصلاحية بالوطن العربي، وقد تم تقديمها على حركة المصلحين "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده"[2].

وعليه، سنحاول في هذا الصدد الوقوف عند بعض الاهتمامات التي عني بها في مشروعه هذا، التي عدت من الأولويات التي تأثر بها خلال سفرياته إلى أوروبا وسنخص بالتحليل والتمحيص المرتكزات الآتية: المسألة التعليمة والمسألة الاجتماعية.

أ-المسألة التعليمية:

حظيت المسألة التعليمية باهتمام "خير الدين باشا" وصنفت ضمن أولوياته التي عمل على الرفع من شأنها، فقد كان على إيمان عميق بأن حال الأمة لا يصلح إلا بصلاح تعليمها وحياتها الفكرية، وبتقدمها العلمي والتقني وصلاح كفاءة أطرها. وعليه، فقد رأى العمل على تكوين تحية شبيهة بتلك التي رآها خلال رحلاته إلى أوروبا، نخبة مستعدة

[1]- عبد اللطيف بلمعطي، نخبوية الإصلاح المغاربي من القرن التاسع عشر خير الدين باشا وأحمد الناصري نموذجا، م1، أفريل، 2019م، ص273.

[2]- الحبيب الجناحي، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر" الحوليات التونسية، العدد السادس، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية 1969م، ص121.

لاستعاب المعنى الحقيقي لفكرة الإصلاح وتحمل مسؤوليته قادرة على تسيير شؤون الدولة الحديثة، مستوعبة سير مؤسساتها[1].

فعمل على إصلاح تعليم الزيتونة، والاهتمام بالمطبعة التونسية التي كانت قد أسست في عهد الباي "محمد الصادق" عام 1860م، وكذا توسيعها، فضلا عن تشجيع الطباعة والصحافة والنشر.

وزاد اهتمام خير الدين بموضوع التعليم بعد توليه منصب الوزير الأكبر سنة 1873م، حيث أنشأ أول مؤسسة ثقافية قومية عصرية سنة 1875م سميت: المدرسة الصادقية نسبة للباي "محمد الصادق باي"، إذ اعتبرت أول مدرسة تونسية على الطراز الحديث تدرس فيها العلوم العربية والشرعية، إضافة للثقافة العصرية مع تعليم اللغات الفرنسية والفارسية والإيطالية والعلوم الحديثة، وقد خصص لها أملاك الوزير "مصطفى خازندار" التي انتزعت منه لمديونية الدولة له، فكان لهذه المؤسسة بالغ الأثر في النزعة القومية التونسية منذ تأسيسها على عهد هذا الوزير الأول، وحتى استقلال البلاد.

كما أسس المكتبة العبدلية وتسمى أيضا: المكتبة الصادقية؛ وهي من المكتبات الحديثة، حيث كان الحرص منه على الاقتباس مما كانت عليه المكتبات الأوربية وذلك من حيث هندستها وسير نهج المطالعة بها، فضم إليها شتات المخطوطات ونظمها عصريا، احترم فيها جميع ما هو متداول اليوم، إن من حيث ترتيب الكتب ووضع فهارسها ومحتوياتها، وإن من حيث طرائق تداولها بين القراء، وقد استفادت منها النخبة الفقيرة، إذ كانت المكتبة مفتوحة في وجه العموم[2].

وكان بإمكان هذه الفئة تصفح الكتب التي لم يكن من المتيسر تصفحها إلا من قبل القادرين ماليا على اقتنائها، كل هذه الاجتهادات التي قام بها "خير الدين التونسي" في مجال التعليم، التي لا يسعف المجال لذكر ما تعذر علينا ذكره، كانت نتاجا لنزعته الإصلاحية

[1]– الحبيب الجناحي، المرجع السابق، ص121.

[2]– عبد اللطيف بالمعطي، المرجع السابق، ص274.

وتأثره برحلاته التي قام بها صحبة "أحمد باي" إلى فرنسا وباقي الرحلات الأوروبية الأخرى، في فكره الإصلاحي بصفة عامة.

ب-المسألة الاجتماعية:

كانت الأوضاع الاجتماعية التونسية في أسوء أحوالها، وكان العامة أكبر المتضررين فيما كان يجبى ويسن من ضرائب، وقد شهدت البلاد إثر هذه السياسات التي نهجتها سلطة البايات مجموعة من الاضطرابات التي تمثلت في شكل انتفاضات رافضة للوضع الذي كانت تسير عليه البلاد، إلى جانب ذلك أسهمت الكوارث الطبيعية من جانبها في تأزم أحوال الإيالة التونسية، فانعكس ذلك سلبا على العباد والبلاد زمنئذ.

استلم "خير الدين" منصب الوزير الأكبر والبلاد في وضع لا تحسد عليها، فعمل في سياساته الإصلاحية على تنظيم وتدارك ما أفسده سلفه "مصطفى خازندار" خلال ستة وثلاثين سنة[1]، مستندا في ذلك إلى مجموعة من رجال النخبة الإصلاحيين المتخرجين من مدرسة باردو، الذين كانوا على أتم الاستعداد في نظره لمساندة مشروعه الإصلاحي: فكان من بينهم القادة العسكريون "الجزال حسين" و "الجنرال رستم" و "حسونة بن مصطفى".

وعلى الرغم من عمله على إصلاح السياسة الإدارية التي بموجبها كان يرى صلاح أحوال البلاد والرعية، إلا أن الوضع الاجتماعي لم يبارح موقعه المتدهور الذي بقي عليه منذ تبعات سياسة "أحمد باشا" الإصلاحية، وسياسة الجباية التي سارت عليها سلطة البايات فيما بعد، فالتأخر الاقتصادي ومزاحمة الزحف الإمبريالي كانا ينعكسان سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد[2] ويزيدان من تدهور حال فئة العامة التي كانت تأتي في المرتبة الدونية من التراتبية الاجتماعية التونسية.

---

[1] – الحبيب الجناحي، المرجع السابق، ص120.

[2] – خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، مكتبة الإسكندرية مصر، 2011م، ص36.

2-أحمد باي وإصلاحاته في الجانب الاجتماعي:

استند أحمد باي في إنجازاته التي مست الجانب الاجتماعي إلى جال الدين المهمين مثل الشيخ محمد بيرم الثالث ومن بعده ابنه شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع، كما اعتمد على محمود قابادو ومحمد الطيب بن سلامة وغيرهم في التصدي للمتزمتين الذين غذوا أي شيء يأتي من الغرب هو بدعة قادمة من دار الكفر يجب محاربها.

كان تحرير العبيد أهم إنجاز حققه أحمد باي خلال عهده كله في المجال الاجتماعي والعبيد في تونس صنفان، عبيد الباي الذين يقيمون ويعملون في قصره، وعبيد الخواص الذين يشتغلون في مهنة ويكسبون منها لصالحهم ولصالح مالكهم، ويعرض العبيد للبيع يوم الجمعة من كل أسبوع في "سوق البركة" بالطريقة نفسها التي تعرض وتباع فيها الحيوانات.

قرر الباي الشروع عملية تدريجية لتحرير العبيد في بلاده بعد أن نقل إليه القنصل البريطاني في تونس توماس ريد احتجاج حكومته بسبب التسهيلات التي كان يمنحها لتصدير العبيد من تونس إلى الدولة العثمانية، فأصدر في أغسطس 1841م، أمرا بمنع تصدير العبيد، وفي السادس من سبتمبر من العام نفسه منع بيعهم في السوق.

ولاقت تلك الخطوة الاستياء في أوساط الأغنياء الذين كانوا يمتلكون إعدادا كبيرة منهم، كما أنها أوقفت تجارة مربحة للغاية وقضت على نشاط بعض التجار ورجال البحر، وقد غضب بعض رجال الدين أيضا، لأن ذلك المنع برأيهم مناقض لأحكام الدين ونصوصه، وحتى الفرنسيون المقيمون في تونس انتقدوه علنا.

تلك المعارضة لم توقف أحمد باي عما عزم عليه وتابع خطواته بإصدار أمر جديد في أفريل 1842م، حظر بموجبه استيراد العبيد من داخل إفريقيا وأرسل تعليمات مشددة بذلك إلى منافذ تونس البرية والبحرية كافة، ثم تبع ذلك بخطوة أخرى في ديسمبر من العام نفسه، حين أصدر مرسوما أعلن فيه أن أي شخص يولد في تونس هو إنسان حر، وأخيرا في جانفي 1846م، أصدر الباي قراره الحاسم بعتق جميع العبيد ومنع امتلاكهم في سائر

أنحاء تونس، وعد هذا القرار هو الأهم، لأنه بداية التطبيق العملي لقرار تحرير العبيد في تونس.

نجح أحمد باي أيضا في تحقيق بعض الإصلاحات الثقافية لتونس، حيث أصدر أمرا أراد من خلاله إرضاء السكان الذين كانوا على المذهب المالكي، بسبب ما حظي به أفراد المذهب الحنفي من امتيازات كثيرة على الرغم من قلة عددهم، وكان شيخ الإسلام الحنفي في تونس العاصمة، يتمتع وحده بمنصب شيخ الإسلام في الدولة، فعين الباي إلى جانبه شيخ إسلام مالكي، كما جعل لأعضاء المجلس الشرعي المالكي مرتبات متساوية مع مرتبات أعضاء المجلس الشرعي الحنفي.

وفي مجال التعليم أصدر الباي عام 1842م أمرا عد أفضل تنظيم اتبع في جامع الزيتونة، إذ ضبط فيه عدد المدرسين وحدد مرتباتهم، وأصبح عددهم أكثر من 100 مدرس تقاضوا رواتبا ممتازة، وجعل نصف مدرسي الدرجة الأولى من المالكية ونصفهم الآخر من الحنفية، وحاول من خلال زياراته المتكررة لجامع الزيتونة إظهار احترامه للمدرسين ورفع شأنهم، وإبراز أهمية العلم وهيبته أمام التلاميذ، وما يحسب لهذا الباي أنه لم يلغ التعليم في جامعة الزيتونة حين فتح المدرسة الحربية في باردو التي بدأت تدرس فيها العلوم العصرية المعتمدة على برامج ومناهج أوروبية حديثة، بل عمل على تنظيم التعليم وتطويره فيها.

لذا بادر "خير الدين"، في محاولة للحد من تدهور الأوضاع الاجتماعية إلى العمل على تحديد الضريبة المفروضة على الرعية، ومتابعة كل المكلفين بجمعها لما كان يروج عنهم من مضاعفة قيمتها بطرائق تعسفية متحيزة بين الرعية.

كما قام خلال مرحلة حكمه بالحد من الحملات العسكرية التي كانت تتطلب أموالا باهظة لجمع الضرائب من القبائل الرحل، هذه الأخيرة التي اعتادت أن لا تدفع الضرائب المفروضة عليها إلا عنوة، إلا أن كل هذه المحاولات كانت غير كافية أمام ما كانت عليه كثرة الضرائب التي أضحت بمثابة تعجيز للمزارعين الصغار واختلاسات بعض أعوان السلطة، نذكر منهم شخص "نسيم شمامة" الذي فر بجزء مهم من ميزانية الإيالة، وأمام كل

هذه القلاقل ستندلع أهم ثورة بالبلاد وهي ثورة "على ابن غذاهم" 1864م التي جاءت رد فعل مباشر عنى سوء أحوال الرعية.

أمام تضارب الرؤى الإصلاحية ما بين سياسة "خير الدين" وسياسة سلطة الباي محمد الصادق وتغييب فئة العامة (البوادي والقرى النائية) في العديد من المحطات الإصلاحية إلا في حالة جبي الضرائب، فإن الوضع لم يسر إلا في اتجاه الأسوأ وزاد من تأزم العلاقة بين الطرفين إقدام الباي "محمد الصادق" على إيقاف العمل بالدستور ونظام المجالس، الأمر الذي كان بمثابة ضرب لنهج "خير الدين" الإصلاحي وخلص معارضو إصلاحات خير الدين إلى أن أسباب تدهور الوضع الاجتماعي زمنئذ، قد تمثلت في السياسة الإصلاحية التي انتهجها الرجل خلال السنوات الأخيرة[1].

لعل أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا العنصر وجعله ضمن أسباب العوائق التي لحقت بتجربة خير الدين باشا، عدم توافق الرؤى الإصلاحية بين "خير الدين" وسلطة الباي، هذه السلطة التي وعلى الرغم من دعمها لكل المشاريع الإصلاحية بالإيالة يومها، إلا أن اعتراضها كان واضحا وجازما أمام كل ما يمكنه أن يقزم من نفوذ السلطة المطلقة للبايات الحسينيين على البلاد، وبغض النظر عن ذلك لم يذهب جهد هذه التجربة الإصلاحية أدراج الرياح، بل على العكس من ذلك فقد كانت الأساس الأول لما ستعرفه البلاد من نهضة فكرية وثقافية فيما بعد[2].

3-الفكر الإصلاحي عند أحمد الناصري في الجانب التعليمي والاجتماعي:

يعد أحمد بن خالد بن حماد بن الشيخ محمد الدرعي الجعفري السلاوي الناصري[3]، المؤرخ والفقيه العلامة في القرن التاسع عشر الذي عرف بشغفه في التحصيل العلمي والاعتكاف على دراسة علوم الأوائل التي كان قد ولى بها العهد يومئذ، حيث تفرغ الرجل

---

[1]- خير الدين التونسي، المرجع السابق، ص37.

[2]- عبد اللطيف بلمعطى، المرجع السابق، ص77.

[3]- أحمد الناصري : المصدر السابق، ص09.

لدراسة علم التفسير، ويحسب له في هذا الجانب إحياؤه التفسير بشرح الخازن الذي لم يعتمد لفترات تاريخية طويلة بالمغرب، كما أولى اهتمامه بالعلوم العقلية، ومنها العلوم الرياضية والطبيعية.

وقد تحدثت عنه مجموعة من المصادر بمكانته العلمي العالية، سواء من خلال ما سطره قلمه ضمن مؤلفه الخالد: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الذي يتوج على رأس هرم مؤلفاته، أو باقي كتاباته التي طعن عليها.

ازداد همه وأرقه الإصلاحي لما كانت عليه الأوضاع المغربية زمنئذ، فقد اعتبره "ليفي بروفنصال" في مؤلفه "مؤرخو الشرفاء" ظاهرة الكتابة التاريخية الجديدة في القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من قلة المادة المصدرية التي تسعفه في الابتداع، إضافة إلى ما شار إليه "محمد المنوني" في مؤلفه: "مظاهر يقظة المغرب" الحديث الذي أكد فيه أن أحمد الناصري أول مؤرخ مغربي حديث الاقتباس من المصادر الأوروبية.

3-1-أحمد الناصري: النشأة والتكوين

ولد "أحمد الناصري" بمدينة سلا يوم: 20 أفريل 1835م من أسرة عريقة الأصل يصل نسبها إلى الزاوية الناصرية التامكروتية الواقعة بوادي درعة، وتعد أسرة "أحمد الناصري" أحد أهم البيوتات المغربية في مختلف العلوم الأدبية والدينية والتاريخية تدريسا وخدمة وأليفا، وقد ترعرع مؤرخنا الناصري بمدينة سلا وكبر بها، آخذا المعرفة عن علمائها، متدرجا في مراقي معارفها، التي كانت تشبه إلى حد ما مدينة فاس من حيث العلم والعلماء زمنئذ، إذ كان يشهد لعلمائها بالكفاءة وامتلاك ناصية المعرفة، ونجمل ممن تتلمذ على أيديهم الناصري بهذا الركن من البلاد المغربية: الشيخ محمد بن الجيلاني" الذي أخذ عنه مبادئ العلوم في قراءة القرآن، كما أتم القراءات السبع وفن التجويد وحفظ المتون والأمهات كمنظومة الشاطبي وخلاصة إبن مالك على يدي شيخه "عبد السلام بن طلحة"[1].

[1]- عبد اللطيف بلمعطي، المرجع السابق، ص278.

3-2-المسألة التعليمية:

معلوم أن النصف الأخير من القرن التاسع عشر بالمغرب، قد عرف حركة انبعاث في المجال التعليمي، خصوصا فترة السلطان "محمد الرابع" الذي أولى اهتمامه الأوفر للمسألة التعليمية، وباعتبار أن التعليم أحد أهم المحركات الأساسية في العجلة الحضارية، فقد كان له نصيبه من اهتمامات مؤرخنا، حيث رأى ضرورة التجديد في بعض الطرق التي كانت معتمدة في إيصال المعرفة لطلاب العلم، وهي الطرق التي كانت تحيا على قاعدة الجمود على الموجود مما خلفه السلف، فقد رأى الناصري أن العلم من دون العمل به ونشره في النفوس يحط من قيمة صاحبه، وأن الفقه من دون التدبر فيه يجعل من الفقيه لا يختلف عن صانع يعيد استهلاك الأنموذج نفسه.

ضمن هذا الطرح الفكري، نلاحظ أن الناصري كانت له خاصيته التي اعتمدها مدة تفوق الأربعين سنة في مجالسه؛ طرق تستحضر منهج التفهيم والتبسيط، وهو خلاف مكان معمولا به من قبل علماء عصره الذين تبنوا شرح المستعصي بما هو أشد منه[1].

3-3-المسألة الاجتماعية:

ينطلق رأي "أحمد الناصري" فيما سارت إليه الأوضاع الاجتماعية بالبلاد المغربية من المرتكزات الثلاث التي أسلفنا الحديث عنها، إلى جانب تدرجه المعرفي بهذه المدينة، فقد ترقى "أحمد الناصري" في عدة مناصب كلها في مجال التدريس بمدن عديدة بالمغرب، وشغل منصب عدل في الجمارك بكل من مراسي سلا والدار البيضاء، وعين على رأس العديد من المؤسسات العلمية، كالمسجد الأعظم سلا وجامع القرويين بفاس، وجامع إبن يوسف بمراكش، وقد تخرج على يده العديد من فقهاء المغرب ورموزه وأقطاب الزاويا، فكان من جملة الأسماء: شيخ الطريقة الكتانية "محمد بن عبد الكبير الكتاني"، والفقيه عبد الرحمن بن الطيب بن الشيخ العربي الدرقاوي، ثم قاضي العاصمتين الفاسية والمراكشية العلامة "أبو محمد عبد الله بن خضراء".

[1]- عبد اللطيف بلمعطي، المرجع السابق، ص281.

يعد أهم رجال الإصلاح زمن القرن التاسع نتيجة حتمية كما كانت عليه الأوضاع بالمنطقة المغاربية والمغربية على وجه الخصوص، إذ أن الأوضاع السياسية قد أحدثت في النفوس وقعها واستفاق الجميع على هول ما آلت إليه الأحوال المغربية أمام الرجة الاستعمارية، فكان التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع رد فعل مباشر، وكان للسلطة رأيها الإصلاحي في هذا الشأن، كان للنخبة رأيها الخاص، وباعتبار "أحمد الناصري "فردا من جملة فقهاء القرن التاسع عشر، فقد كان له رأيه الخاص الذي استثنى به عن عموم فقهاء وعلماء عصره، فقد انصب اهتمامه حول مجموعة من الجوانب والمرتكزات التي سنقتصر منها في مقامنا هذا على ثلاث أساسيات:

- رأيه في المسألة التعليمية.
- رأيه في الأوضاع الاجتماعية.
- موقفه من مسألة الجيش.

من الأمور التي خاض الناصري القول فيها كمصلح اجتماعي، التي كانت نتيجة تراكمات تاريخية طويلة ترسبت لترسو زمن القرن التاسع عشر في شكل عادات وطقوس وممارسات، لم يكن العامة على وعي بها زمنئذ، وكان للخاصة فائدة من انتشارها، خصوصا بعض شيوخ الطرقية؛ هؤلاء الذي كانوا يرعون هذه الخروقات الأخلاقية والدينية من منظور "أحمد الناصري"، نجده مثلا فيما يخص موضوع الممارسات الأجنبية التي بقيت حية في عادات المغاربة مثل "طقس النيروز[1] وهو أحد الطقوس الفارسية التي اختلطت إثر وصولها كعادة من المشرق بالعادات المغاربية، وأضحت إحدى الاحتفاليات التي يحييها المغاربة.

3-4-مسألة الجيش:

كان للهزائم التي مني بما المغرب تباعا منذ من منتصف القرن التاسع، أثرها البالغ في نفسية المغاربة خاصتهم وعامتهم يومئذ، وقد كان لفقهاء المغرب رد فعل مباشر، إذ

[1]- سلطان الطلبة وأمير النبي وأمير النيروز بين الجد والهزل: مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، العدد 135.

اعتبروا هذا الضغط بمثابة تهديد للهوية الإسلامية أكثر من كونه تهديدا اقتصاديا وسياسيا، فكان لميزة رفضهم القاطع هذا أن غلف بشيء من عدم الثقة في مقاومة الجيش المغربي للقوة العسكرية الأجنبية، فبالرغم من الإصلاحات التي كانت قد أحدثت زمن السلطان المولى "عبد الرحمان بن هشام"، التي كان جلها يسير على خطى نسق الجيش التركي[1]، إلا أن ما أبانت عنه القوة العسكرية الفرنسية في الجيش المغربي جعل العزائم تتزعزع، وكشف حجاب الهيبة عن المغرب عن تعبير "أحمد الناصري".

وعليه، فقد جعل الناصري موضوع إصلاح الجيش من بين أساسيات اهتماماته حيث ركز في نظرته الإصلاحية على الطراز العثماني، وكان دقيقا في مقترحات تنظيمه للجيش، فكان أول إجراء اتخذه من أول فكرة اقترحها، وهي وجوب أن يجمع ديوان الجيش أسماء الجند ويحصي إعدادهم بغرض الضبط ونفي اللبس، إلى جانب اقتراحه دواوين أخرى توزع حسب توزع الفرق العسكرية ومهامها.

4-السياسة التعليمية للسلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام:

تأثر المجتمع كثيرا بالأحداث الأخيرة لعهد مولاي سليمان، إلى جانب توالي فترات الكوارث والأوبئة عليه، مما أحدث وفيات عديدة كان من جملتها العلماء والفقهاء؛ هؤلاء الذين يلجأ إليهم للاستشارة الدينية، الشيء الذي أفرز مجتمعا ضعف فيه الوعاظ وزادت الأحداث الخارجية من احتلال الجزائر وما أعقبها من هزيمة إيسلى حدة، الأمر الذي فسح المجال أمام التصوف الشيعي لملأ ذلك الفراغ مما دفع السلطان مولاي عبد الرحمان لاستخلاص دروس وعبر من العهد السابق ، فقام بإصلاحات ترتق الصّدع داخل المجتمع، ومن هذا المنظور قام بإصلاحات في ميدان التعليم وأمر عمال البوادي خصوصا بالوقوف على إعادة تثبيت السكان بتعاليم الدين الإسلامي الصحيحة.

[1]- محمد المنوني: مظاهر بقضية المغرب الحديث، ج1، منشورات الأوقاف والشؤون الاسلامية والثقافة الرباط المغرب، 1973م، ص55.

4-1-في مجال التعليم:

انتقد مولاي عبد الرحمان طريقة التدريس في جامع القرويين وركز في انتقاده على محورين اثنين:

- الأول يتعلق بالمواد المدروسة.
- والثاني بمدة التدريس.

وتعد محاولة مولاي عبد الرحمان ثاني بادرة رسمية بعد محاولة سيدي محمد بن عبد الله (1757م –1790م) إعادة النظر في التعليم وطرق تلقينه بأكبر جامع بالبلاد، يتخرج منها خدام المخزن من قضاة وكتاب ووزراء[1].

خصوصا بعد التراجع الذي عرفه الجامع بعد هزيمة إيسلي، فقد كتب أحد الطلبة في رسالة موجهة إلى عائلته بعد تلك الهزيمة متحدثا عن عواقبها في مدينة فاس فقال: «[...] إن النصارى دمرهم الله قد دخلوا مدينة لقبت بوجدة [...] وبدخولهم تزعزعت وتروعت الإدريسية النافحة الأطياب صانها الله من الكافر وفك أسر المدخولة، روعا شديدا وكسدت سلعها وانسدت أسواقها[...] وانقطعت القراءة، فلو رمى الرامي بحجرة من جامع القرويين لا تقع على رأس فرد حتى كادت الجماعة تنقطع منه [...]»[2].

ومن بين إصلاحاته في مجال التعليم أيضا، تقليص مدة الدراسة وذلك بالاقتصار على شرح مضامين المواد، فعوض أن يدرس كتاب الخليل في عشر سنوات، والألفية في سنتين اثنتين، يصبح تحصيلها في ثلاث سنوات.

وفي هذا الصدد، كتب السلطان عبد الرحمان إلى قاضي الجماعة بفاس بقوله: «[...] فقد بلغنا توافر طلبة العلم على عادتهم وجدهم في الطلب، غير أنه قل التحصيل والإفادة، وذلك لمخالفة الفقهاء في إقرائهم الشيوخ وإعراضهم عما ينتج التحصيل والرسوخ، فإن الفقيه يبقى في سلكة سيدي خليل نحو عشر سنين، وفي الألفية العامين والثلاثة، لكثرة

[1]– خديجة بن بوسلهام: المرجع السابق، ص287.

[2]– المختار السوسي: المرجع السابق، ص303.

ما يجلب من الأقوال الشاذة والمعاني الغريبة الفاذة [...] وفي ذلك تضيع الأعمال التي هي أنفس المتاجر بلا فائدة [...][1].

ومن وجهة نظر السلطان، فالمسؤولية تقع على الأساتذة الذين "يهتمون بشرح الحواشي والتقول عوض الاهتمام بالمتون".

وإلى جانب هدر سنوات الطالب، فإن طول المدة وكثرة الحشو يضفي عليه الملل فلا يتم التحصيل بالشكل المرغوب، ولهذا الغرض حدد ساعات الدرس في ساعة أو ساعتين بدل ارتكازها على ساعات طوال، وخصص فترات معينة لدراسة بعض المواد، فكانت مجالس الوعظ مثلا تدرس في فترة بعد الظهر، ومجالس الفقه قبل صلاة العصر، في حين أن صحيح البخاري والمسند كانا يدرسان بين المغرب والعشاء.

وفي الرسالة نفسها التي بعث بها إلى السلطان عبد الرحمان إلى قاضي الجماعة مولاي عبد الهادي العلوي يأمره فيها بتقليص مدة التدريس، طلب منه كذلك الاهتمام بمضامين "صلب" المواضع والابتعاد عن "القشور"، وحدد الإصلاح في النقاط الآتية:

- الاقتصار على التقرير على حل كلام المؤلفين وإفهامه للسامعين المتعلمين.
- التنبيه إلى الخطأ والتحريف من غير إكثار أو إهدار.
- دراسة النحو والبيان والمعقول لفهم المنقول فلا ينبغي.
- مناقشة الألفاظ، ويدعو إلى تبسيط المسائل ليسهل فهمها[2].

ولم يشمل الإصلاح المواد المدرسة في القرويين فقط، بل إن مولاي عبد الرحمان دعا إلى إعادة تدريس مواد تم إلغاؤها في عهد سلفه، كالحساب والفلك والهندسة، وقد كان لهزيمة إيسلي أثر ظاهر في العودة لتدريس هذه المواد، لأن السلطان أدرك أن الجيش المغربي لا يمكنه أن يواجه الجيوش الأوروبية بالطرق التقليدية، فابتداء من سنة 1844م أسس مدرسة المهندسين بفاس، وكان من بين طلبتها الخليفة السلطاني سيدي محمد الذي أنهى

[1]– ابن زيدان، النهضة العلمية، م– س، ص27.

[2]– خديجة بن بوسلهام : المرجع السابق، ص289.

كتاب إقليدس في الرياضيات سنة (1854م – 1855م) وإلى جانب هذه المدرسة، ولخدمة الجيش كذلك أحدث مولاي عبد الرحمان مدرسة لتعلم فنون المدفعية، جاء في رسالة سلطانية إلى عامل سلا بتاريخ: 28 صفر و1269 الموافق لـ 11 ديسمبر 1852م.

«[...] وأكد ذلك الرماية، وخصوصا بهذه الآلة الموجودة اليوم من مدافع وغيرها وصرف البال إليها أأكد والحاجة لمعرفة استعمالها والتصرف بها أشد [...] وعليه، فبوصول كتابنا هذا إليك كلف من هو رئيس عالم عندكم في هذا الفن بتعليم المعينين منكم في ديوان الطبجية بأن يتولى كل واحد تعليم طائفة في برج من الأبراج، ويكون يعلمهم فيه ويقوم بدراسته وحفظه وصيانته، ثم يوم الشارة يجتمعون إليها على العادة القديمة وأمرهم أن يجعلوا هذا الأمر من أهم أمورهم وأكد انشغالهم بجد وحزم واعتناء وعزم [...][1].

كما أولى المخزن اهتماما بالغا بتعليم الطبجية، ففي سنة 1857م أوصى مولاي عبد الرحمان العامل نفسه بضرورة اختيار عشرين صبيا لتعلم علم "تالطبجيت" واختيار معلم ماهر من طبجي مدينة سلا لتدريبهم حتى "يصبحوا قادرين على الخدمة"، ولم يكتف السلطان بمدرسة سلا، بل عمم المدارس في مجموع المراسي وأحدث فيها منافسة فيمن تظهر فيها تفوق طلبتها، فقد وردت عبارات تدل على ذلك من قبيل: "وسننتظر من تظهر ثمرته واعتناؤه".

إلى جانب الدعوة إلى تعلم الطبجية، أحيا مدارس العلوم الرياضية والفلك، واشتهر علماء أمثال الحاج محمد الصادق من فاس والمؤقت مصطفى بطنجة وأوصى عاملها القائد السعيدي باختيار عشرة صبيان لتعلم علم التوقيت على يد هذا المؤقت[2].

وفيما يخص مجالس العلم والعلماء حرص السلطان على حضورها خصوصا مجالس الحديث، حيث كان يقرأ صحيح البخاري لاسيما في أشهر رجب وشعبان ورمضان، وقد سجل المشرفي اهتمام السلطان مولاي عبد الرحمان بحضور هذه المجالس قائلا: «كان

---

[1]– خديجة بن بوسلهام : المرجع السابق، ص290.

[2]– محمد المنونى، مظاهر يقضة المغرب الحديث، المرجع السابق، ص144.

مولعا بعلم الحديث، منكبا على صحيح البخاري ملازما له حريصا على مذاكرة العلماء [...]، طلبا المواعظ منهم»[1].

كما أمر مولاي عبد الرحمان قاضي القرويين بالوقوف على تسفير وتجديد الكتب الموجودة بالخزانة، ونسخ ما اندثر منها حفاظا على المخزون الثقافي للدولة.

كما اهتم السلطان بالمدرسين وطلبة العلم، وتعهد لهم بالإنعامات والتحفيزات المادية خصوصا الذين ظهرت نجابتهم تحفيزا لهم على المضي في التحصيل، كما خصص السلطان مبلغا شهريا لطلبة العلم إعانة لهم على طلب العلم وتحصيله وكانت الإعانة تصرف في الغالب من الأوقاف[2].

كما كان المخزن بين الفينة والأخرى، يوزع هبات وإكراميات على طلبة العلم والمدرسين خصوصا في أيام الأعياد أو المناسبات، فقد أمر القائد محمد أشعاش بتوزيع ألف أوقية على طلبة تطوان وضعفاء المدينة، ولم تقتصر الهبات على توزيع الأموال، بل كانت تشمل أحيانا تنفيذ دور لطلبة العلم من غير كراء إعانة لهم أيضا على تحصيل المعرفة[3].

أما المدرسون، فقد كان المخزن يخصص لهم راتبا شهريا حسب درجاتهم ومراتبهم العلمية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

المراتب	العدد	الراتب
الطبقة الأولى: الفقهاء الكبار	13	15 مثقالا
الطبقة الثانية	24	7,5 أوقية
الطبقة الثالثة: النجباء	15	5 أوقية
الطبقة الرابعة: المبتدئون	26	2,5 أوقية

[1]– محمد بن محمد بن مصطفى المشرقي، المرجع السابق، ص604.

[2]– خديجة بن بوسلهام: المرجع السابق، ص291.

[3]– نفسه، ص292.

5-أحمد باي محاولاته الإصلاحية في الجانب الاقتصادي:

كانت تونس في عهد أحمد باي تشكو تأخرا اقتصاديا في مظاهرها كافة، فالعمل الزراعي كان ينفذ بأساليب وبأدوات وآلات عتيقة، ولم يتقن الفلاح كيفية العناية الصحيحة بأشجاره، وكانت الأرض خصبة والمراعي جيدة، ولكن كميات الأمطار متغير، فكان انهمارها يعني بحبوحة في العيش، وشحها أو انعدامها يفضي أحيانا إلى مجاعات، وقد خلف الطاعون والكوليرا نقصا في عدد السكان، نتج منه تقلص في مساحات الأراضي المزروعة، فضلا عن الوضع المتطرف للطبيعة، كان ثقل النظام الضريبي أحمد العوامل الرئيسية التي عطلت تطور الفلاح والمجتمع الريفي عموما، وأسهم في الوقت نفسه بتدعيم الملتزمين من القياد وكبار الأعيان على حساب الفلاح الذي أهمل أرضه ولم يعد يزرعها، فأوشكت الزراعة أن تختفي، وأصبحت الأراضي الزراعية الخصبة مجرد مراع للدواب[1].

أما الصناعة التونسية فقد أخضعها أحمد باي لحاجات الجيش من عذاء وملابس وخيم وسلاح وعتاد، فإنشا مطاحن الحبوب والمخازن ومدابغ الجلود ومصانع السروج وغيرها من حاجات الجيش، وقام ببناء مصنع الأسلحة الصغيرة تحت إشراف ضباط ومهنيين من فرنسا، وعد مصنع الملف في طبرية على ضفاف وادي جردة، الذي افتتح في أفريل 1844م، أهم عمل أنجزه أحمد باي في المجال الاقتصادي، وكان الهدف منه إنتاج الملابس العسكرية وأنواع من الأقمشة التي يحتاج الجيش إليها، وهدف الباي إلى جعله مؤسسة صناعية حديثة على غرار المصانع الأوروبية وجهزه بمعدات استوردها من بريطانيا، وجلب عشرة خبراء فرنسيين للإشراف عليه، فضلا عن 28 عاملا فنيا ممن كانوا يعملون في مصانع النسيج في فرنسا، وتدرب على أيدي هؤلاء نحو 400 عامل فرنسا، ولكن ما لبث أحمد باي أن أهمل ذلك المصنع الذي بناه بجهد مضين وبأموال طائلة، والسبب أنه لم يدر عليه ما كان يتوقعه من أرباح فأخذ المصنع بالتدهور السريع[2].

---

[1] – حسن إبراهيم جبار، المرجع السابق، ص 17.

[2] – حسن جبار إبراهيم، المرجع نفسه، ص 17.

فرضت حكومة أحمد باي سيطرتها على الصناعات الحرفية واحتكرت بيع وشراء مواد كثيرة وكان موظفو الدولة الكبار في الوقت نفسه إقطاعيين وتجارا، وهم الذي يزودون الحرفيين بالمواد المستوردة من الخارج ويعملون على تسويق إنتاجهم، لذا كانوا يتحكمون فيهم بحسب مصالحهم، وقد تدفقت على تونس البضائع والسلع الأوروبية، وقام التجار ورجال الأعمال الأوروبيون بتصدير رؤوس أموالهم وتوظيفها فيها، فأصبحت تونس بلادا مستورة للمواد المصنعة، ومصدرة للمواد الخام بأسعار متدنية جدا[1].

اقتصرت صادرات تونس على منتجات البلاد الزراعية والحيوانية، أما وارداتها فكانت كثيرة ومتنوعة، وكانت البضائع تحمل بحرا في سفن من حلق الوادي وإليها، أما في الطرق البرية فتحمل على عربات أو على ظهور الدوا، وكانت تجارة زيت الزيتون أنشط تجارة في الساحل، ولكن أكثر من استفاد منها هم الأجانب بحكم الامتيازات الممنوحة لهم التي لا تسمح للدولة بفرض أكثر من 80% من قيمة البضائع المستوردة، لذا عمدت إلى زيادة الرسوم المفروضة على البضائع المصدرة من أجل تعويض النقص في دخل الواردات.

أخذت التجارة هي الأخرى بالانحطاط في عهد أحمد باي، وانتقل كل ما يتلق بها إلى أيدي الأوروبيين، وكان للدول الأوروبية يد في ذلك الانحطاط، إذ سعت دائما إلى منع التونسيين من تكوين أسطول تجاري خاص بهم، ثم استغلت تفوقها في ميدان صناعة السفن لينفرد تجارها بنقل البضائع التونسية ومنتجاتها من تونس وإليها، بدلا من التجار التونسيين[2].

ثالثا: الإصلاح الجبائي بمغرب القرن التاسع عشر

يبدو أن المكوس كجبايات تقوم بها الدولة، كانت مؤسسة مرتبطة بتاريخ الدولة العلوية منذ قيامها بالمغرب، فقد عرفت البلاد ضريبة المكس في عهد مولاي إسماعيل الذي وطد دعائم الدولة الناشئة، كما وجدت أيضا في عهد من خلفوه.

---

[1] – الهادي التيمومي، انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906م، تونس، بيت الحكمة، 1993م، ص ص 47–50.

[2] – حسن جبار إبراهيم، المرجع السابق، ص 18.

لكن أكثر من اشتهر من سلاطين هذه الدولة بتنظيم هذه الجباية مطلع القرن التاسع عشر هو السلطان سيدي محمد بن عبد الله.

1-وضعية المكوس من عهد بن محمد بن عبد الله إلى نهاية عهد عبد الرحمان بن هشام

في عهد أبيه كانت المكوس مقتصرة على التجارة، حيث تؤدى عند وزن السلع من أجل البيع[1]، ولكنه عمل على تعميمها بعد ذلك تدريجيا، وشملت مختلف أنواع التجارة مهما كان بسيطا «حتى أن أهل الوزيعة بسوق الخميس جعل عليهم المكس»[2].

بعد وفاة هذا السلطان بخمسة عشر يوما كتب المولى اليزيد الذي بويع في شمال المغرب إلى سكان فاس ومكناس وغيرهم معلنا إلغاء "المكس من الأسواق" محاولا بذلك دون شك تأليف قلوبهم ليلتفوا حوله ولا يبايعوا غيره.

ولما تولى السلطان مولاي سليمان حكم البلاد سنة 1792م بدأ بحذف جميع المكوس نظرا لتدينه وورعه، أو تطبيقا للشرط الذي قبله من سكان مدينة فاس لدى مبايعتهم له، ولكنه في نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر عاد إلى جباية بعضها.

يقول الضعيف الرباطي في هذا الصدد: "... وفي يوم الثلاثاء العاشر من ربيع الثاني (1225هـ/15ماي 1810م) بعث السلطان لأمناء الرباط مع القاضي عبد القادر مرين على أن يجلس عادل وأمين بفندق القاعة وفندق الجلد وفندق الزيت والأمين يتخلص والطالب يكتب، ويظهر أن هذه المكوس قد توقفت جبايتها بعد ذلك، إلا أن السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام عندما احتاج إلى المال بعد هزيمة إيسلي فرض المكس من جديد على الجلد، ثم على البهائم سنة 1850م، ورغم أن المصادر تسكت بعد ذلك عن وضعية هذه الجباية في عهده، إلا أن الظاهر أن المكوس شملت مجموعة من التجارات والأسواق، وما يدعم هذا القول أن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان في أمس حاجته إلى المال

---

[1]- آفا (عمر): مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن 19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، المغرب، 1988م. ص96

[2] -*AyAche (Jermain): Aspects de la crise financière un maroc, apris L'expéditions Espagnole de 1860, p 97.*

بعد هزيمة تطوان، لم يستفت العلماء سوى على فرض مكس الأبواب، ولم يؤسس غيرها وكان هذا كافيا لكي يقال عنه بأن المكوس في عهده عمت الأبواب والأسواق، وما كادت تمر سنة على إنشاء مكوس الأبواب في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان حتى بدأت تظهر مشاكل الجباية منها بسبب تفاقم المخالطة مع الأجانب، وبسبب دخول المغاربة في حماية الأجانب أو بسبب ادعاء نسبة الأحمال المارة بالأبواب فقط إلي هذه الفئات[1].

2-أهم التطورات التي عرفتها المكوس في عهد مولاي الحسن.

أ-تأسيس الحافر وإحداث مكوس جديدة:

وقد عمل السلطان مولاي الحسن، منذ توليه حكم البلاد على إيجاد حلول لهذه الوضعية، وهكذا حاول تعميم جباية المكوس بالأبواب من جميع من يمرون بها سواء كانوا أجانب أو محميين، وكان أول قرار اتخذه في هذا الشأن إحداث مكس الحافر، وغير بذلك موضوع الجباية في الأبواب من جباية من أرباب السلع إلى جباية من أصحاب الدواب الحاملة لهذه السلع[2]، ورغم ما وقع في فاس من توقف الجباية المكسية نتيجة موقف الدباغين والخرازين منها إبان جمع البيعة لمولاي الحسن خصوصا بعد «عيطة بنيس»، فإن ذلك لم يؤثر في سياسة المخزن الجديدة وهكذا بعدما عادت جباية المكوس إلى حالتها العادية تابع المولى الحسن تطبيق هذه السياسة، نعم المكوس على أسواق وأماكن لم تكن فيها مكوس من قبل[3].

وتشير بعض لوائح المكوس المتعلقة بمدينة فاس إلى هذا المكس، أو هذه المكوس الجديدة التي أحدثها مولاي الحسن ابتداء من 29 ربيع الثاني 1292م الموافق 30 ماي 1875م "بالأسواق الحادثة "وتسميتها أيضا: "المكس الحادث"و"المكس الجديد".

---

[1]- محمد نجيدي: المكس وأزمة جباية مغربية في القرن التاسع عشر مجلة أمل، ع3، الدار البيضاء المغرب، 1993م، ص21.

[2]- محمد نجيدي: المرجع نفسه، ص28.

[3]- نفسه، ص28.

ولكن هذه السياسة ستتعرض لضربات الدول الإمبريالية الطامعة في المغرب التي سرعان ما أظهرت ردود فعل سلبية بالخصوص ضد مكس الحافر، فقد أخبر أمين مستفادات "الدار البيضاء "«بأن أهل الحمايات (بها) جعلوا يقيدون الحافر الذي يخرج من المدينة ويكتب (له) قنصواتهم بذلك ويطبعون عليه بطوابعهم المخزنية »[1].

ب-حذف مكس الحافر:

ولا شك أن المشاكل التي كانت تعرقل جباية الحاضر من الأجانب المحميين الذين كان عددهم يعرف تزايدا ملحوظا، ومشاكل الجباية من الحمالين كذلك، نظرا لحصولهم بواسطة الشراء على شهادات مزورة بأن دوابهم ملك للغير إضافة إلى ضغوط الأجانب من أجل الحصول على رخص لشراء الأملاك العقارية بالمغرب مقابل موافقتهم على هذا الأداء غير الفعلي للحافر، لا شك أن كل هذا كان من الأسباب التي جعلت السلطان بعد كفاح طويل من أجل الوصول إلى تعميم أداء الحافر من طرف جميع المغاربة، وعلى رأسهم المحميون بسلطة أجنبية ومن طرف الرعايا الأجانب الممارسين للتجارة بالمغرب، يعلن حذفها على الأقل في الموانئ المفتوحة للتجارة مع الأجانب، التي كانت تصله منها احتجاجاتهم، وكذلك طلباتهم بالسماح لهم باقتناء الأراضي، فكان أن صدر هذا القرار منه يوم الثاني من ربيع الأول سنة 1303ه الموافق و09 ديسمبر 1885م.

رابعا: الإصلاح الثقافي والتعليمي بتونس ومغرب القرن التاسع عشر.

1-المسألة التعليمية في الخطاب الإصلاحي بتونس والمغرب:

إن الحديث عن الإصلاح، سواء بتونس أو بالبلاد العربية الإسلامية خلال القرن التاسع عشر، ليس بالموضوع الجديد، فقد تناولته الدراسات التونسية والمغربية بإسهاب ووقفت عند بواعثه والمجالات التي شملها، وكيف أن البنيان التقليدية للمجتمعات العربية الإسلامية لم تكن مؤهلة ومستعدة لتلك الرجة التي أحدثتها الصدمة الحضارية وتقدم الآخر، وسنركز على الإصلاحات التعليمية داخل المؤسسات التعليمية (جامع الزيتونة – القرويين)

[1]– محمد الجنيدي المرجع السابق، ص28

كنموذجين في الدراسة كون الإصلاح يشكل مطلبا نهضويا أساسيا لدى كافة رواد الإصلاح خلال القرن التاسع عشر، بناء على تشخيصهم للأزمة.

2 –أهمية التعليم في عملية الإصلاح:

احتل التعليم أهمية بالغة لدى دعاة الإصلاح، بل اعتبرته الشرط الأساس لتحقيق النهضة والتقدم، وتتجلى أهمية التعليم من خلال المقارنة بين واقع العالم العربي الإسلامي بالواقع الأوروبي، فتقهقر الأول وتمدن الثاني: يرتبط بالتعليم إلى حد كبير[1].

فخير الدين التونسي حينما تحدث عن التقدم الأوربي في المدينة الحديثة ربطه بالعلم والمعرفة «ولما كان تقدم أهل أوروبا في ميدان التمدن الذي من نتائجه الاختراعات إنما كان بتمهيد طرق العلوم والفنون وتسهيل أسباب استعمالها»[2].

دستورية قائمة على العدل والمساواة، ونظرا لإعجابه بالنموذج الفرنسي الذي اشتهر بحسن تدبيره في مجال التعليم، فإنه لم يتردد في الإشادة بهذه التجربة إلى حد مطالبته بضرورة السير على هذا المنوال. في مقابل ذلك، يعود تأخر المسلمين عن المدنيّة بحسب خير الدين إلى: «عدم الإجبار على عدم تعلم العلوم العقلية والنقلية، بينما التعلم عند الدول الأورباوية جبري لمن بلغ سبع سنين ذكرا أو أنثى»[3].

لقد أدرك خير الدين باشا أن تغيير أوضاع البلاد التونسية، لا يمكن أن يتم دون تغيير في الأوضاع السياسية، عبر مؤسسات دستورية قائمة على العدل والمساواة والحرية، وفي ذلك قال: "إن الحرية هي منشأ سعة نطاق العرفان والتمدن بالممالك الأوروبية"[4].

فالمشروع الإصلاحي بتونس ورغم تمحوره حول الجوانب السياسية، فإنه يبنى على نوع من التكامل بين المكونات الإصلاحية والعسكرية والاجتماعية والتعليمية ويهمنا منها ما يتعلق بجانب التعليم.

---

[1]– عبد الإله عبد الله: المرجع السابق، ص250.

[2]– خير الدين: أقوم المسالك، م، س، ص195.

[3]– خير الدين: المصدر نفسه، ص197.

[4]– نفسه، ص231.

- فماهي أهم ملامح الإصلاح التعليمي بتونس؟ وما أهم المؤسسات التعليمية التي أحدثت بتونس خلال القرن التاسع عشر؟

3-ملامح الإصلاح التعليمي بتونس:

يعد جامع الزيتونة من أقدم المعاهد العربية الثلاثة الموجودة بشمال إفريقيا، بناه حسان بن النعمان سنة 79هـ، وأتى بعده عبيد الله بن الحبحاب سنة 114 هـ، وأتم تجميله عندما كان واليا على مصر وإفريقية والأندلس، وأسس بغاية تعليم أبناء المسلمين أمور الدين، ما لهم وما عليهم، وينقد وينقسم التعليم به إلى نوعين أساسيين، هما:

- تعليم علوم الشريعة.
- تعليم العلوم الوضعية.

وقد كان لجامع الزيتونة عبر التاريخ مكانة مهمة في نشر العلم والثقافة، فهو (يعد أقدم جامعة في العالم).

فقد لعب دور المحافظ على هوية البلاد التونسية والعنصر المؤجج للشعور الوطني ضد المستعمر[1].

وكان للزيتونة مجموعة من الفروع: في صفاقس، وجامع عقبة بن نافع بالقيروان، وفي سوسة، وفي قفصة، وفي توزر، يدرس بها فقهاء لهم ثقافة إسلامية هدفهم تكوين الطلبة تكوينا خاصا مغلقا ومستقلا، وكان غالبية هؤلاء الطلبة من الطبقة البورجوازية، أما الدروس فتكون تفسيرا لمتن، أو تقريرا لأقوال شراحه، والنظر فيما بينهما من اختلافات، وفي حالة ما إذا كان الاستناد ملما واسع الاطلاع فيقوم بالاستطراد، وكانت الدروس تلقن في الصباح والمساء على السواء، إلا أنه غالبا ما يتم تخصيص ما بين المغرب والعشاء للدروس الدينية الخاصة بالعبادات، نظرا لحضور أصحاب الحرف المختلفة لها بعد انصرافهم عن العمل، وكانت طريقة التدريس المعتمدة هي الإلقاء، والمواد المدرسة تتراوح بين العلوم العقلية والنقلية

[1]- أحمد سوالم: إصلاح التعليم بتونس خلال القرن التاسع عشر، مجلة مدارات تاريخية، م2، ع4، المغرب 2020م، ص 132.

وهي: التفسير، والحديث، والسيرة، والتوحيد، والقراءات، والمصطلح، والفقه والأصول، وآداب الشريعة، والنحو والبيان، واللغة والآداب، وعلم العروض والمنطق، والتاريخ، والحساب، والهندسة والهيئة والميقات والمساحة[1].

شهدت الزيتونة جمودا فكريا وثقافيا منذ أواخر القرن التاسع والعاشر الميلادي بسبب غلبة التقليد على البحث والتجديد، وغلق باب الاجتهاد وتوقف الإبداع النظري وهيمنة الشروح والحواشي، وتماشيا مع المحاولات الإصلاحية التي عرفتها تونس خلال القرن التاسع عشر، عرف التعليم الزيتوني بدوره بعضها خلال عهد المشير أحمد باي، وفي عهد الصادق باي.

ففي عهد أحمد باي، تم إصدار أمر يعرف بـملعقة "الشفاء "بتاريخ: 1 نوفمبر سنة 1842م نص على إعادة النظر في الأنظمة داخل الزيتونة، حيث تحولت الدراسة من دراسة غير محدودة إلى دراسة منظمة ومحددة، كما تم إغناء مكتبتها وتحسين مواردها المالية، وتم ترتيب ثلاثين مدرسا من المالكية والحنفية بالتساوي وجعلت لهم رواتب من الأحباس، ظل نطاق هذا الإصلاح محدودا، رغم إدخال تعلم حديث، من خلال إضافة علوم دنيوية حديثة وتعليم اللغات الأجنبية، إلى جانب التعليم الذي كان يلقن بجامع الزيتونة، وأدخلت هذه العلوم الحديثة بإيعاز من شيوخ الزيتونة المناصرين لحركة الإصلاح الجارية في الأقطار الإسلامية التابعة للسلطنة العثمانية كمصر[2].

وفي عهد محمد الصادق باي، قام الوزير خير الدين بتأسيس المكتبة المحمدية وأصدر قانون: 26 ديسمبر 1875م القاضي بإعادة ترتيب وتنظيم الدراسة بالمسجد الأعظم، فقضى بجمع لجنة من رجال الدولة والعلماء تحت رئاسته وأصدر قانون إصلاح التعليم الزيتوني، يتكون من سبعة وستين مادة، يهدف إلى تجديد الثقافة العربية الإسلامية، وتلقيحها بالعلوم العصرية وطرق البحث العلمية الحديثة، حيث أصبح التعليم الزيتوني في

[1]– محمد حسين الخضر: تونس وجامع الزيتونة: الفقه – الشعر–الزيتونة –ابن خلدون –تراجم–جمعه وحققه: على الرضا التونسي المطبعة التعاونية، دمشق، 1971م، ص26.

[2]– أحمد سوالم: المرجع السابق، ص133.

ثلاث مراحل: الابتدائي والمتوسط والعالي، وأعفى الطلبة من الواجب العسكري وضريبة المجيء، وتم إحداث هيئة "النظارة " التي تشرف على سير التعليم في الجامع الأعظم. كما أهدى خير الدين باشا الزيتونة مكتبة عظيمة جمعت من العديد من المساجد، وقدم مكتبته الخاصة التي تحتوي على ألفي مخطوط لمكتبة جامعة الزيتونة، كما تم إصدار قرار تكميلي سنة 1876م خاص ببعض الإجراءات، كضبط عدد الأساتذة.

كما عقدت مجموعة من اللجان لإصلاح الزيتونة وصلت خمسة، يهمنا منها لجنة الإصلاح الأولى التي عقدت سنة 1879م، ناقشت مجموعة من النقط أوردها الباحث التونسي عبد الباسط الغابري، وهي:

- ضرورة تخصيص الجامع الأعظم للتعليم فقط.
- النظر في المواد الواجب أن تشتمل عليها برامج كل مرتبة تعليمية.
- البحث في المواد الواجب إدراجها مع حتمية التعليم الديني في الجامع وخارجه.
- إمكانية إخضاع الطلبة لامتحان كتابي.
- مطالبة كل مدرس بتدريس علم أو اثنين على الأكثر.
- التأمل في كل الوسائل العائدة بالنفع على تدريس العالم العربي، وعلى حال التعليم العامة[1].

4-كتاب "أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك[2]:

يمثل كتاب "أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك: لخير الدين وثيقة مهمة عن فكرة الإصلاح بتونس منذ سنة 1867م، خصوصا مقدمته التي كتبت على غرار مقدمة ابن خلدون، ومقدمة أحمد بن أبي الضياف لكتابه: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد

[1]- أحمد سوالم: المرجع السابق، ص134.

[2]- يعتبر كتاب "أقوم المسالك" من أبرز الكتب التي حررت في القرن التاسع عشر وهو في باب التحرير السياسي، وقد حوت مقدمته الآراء الجوهرية الخطيرة ما يجعل منها مرحلة حاسمة من مراحل التفكير السياسي في العالم العربي الإسلامي الحديث، فقد ظهر الكتاب سنة 1867م، وهو يشمل مقدمة طويلة يحلل فيها المؤلف وضع البلدان العربية الاسلامية المنضوية تحت لواء الخلافة العثمانية، للمزيد يراجع: الشنوفي منصف، المرجع السابق، ص 35.

الأمان، إذ بسط فيها خير الدين فلسفته الإصلاحية وقدم برنامجه لخروج تونس من حالة التأخر والتدهور والتبعية للغير، لقد كانت لخير الدين جرأة وشجاعة في تناوله القضايا السياسية المزمنة في عصره، واجه بهما البايات والأمراء وأصحاب السلطة ورجال الشرع لتحديد الحكم المطلق وتقييده وألح على ضرورة إدخال إصلاحات مهمة على جهاز الدولة والحكم[1].

لقد كان واعيا لحالة بلاده بالنسبة لأوروبا التي زارها ودرس تاريخها واتصل ببعض رجالها السياسيين فأحب أن يقدم هذه الملاحظات بعد التفكير العميق في تأخر الأمة الإسلامية وتقدم الغرب، ففكر في ماضي البلاد الإسلامية بعد أن اطلع على حضارتها السابقة، ورأى أنه لا يمكن تقديم برنامج عمل إصلاحي من دون دراسة أحوال البلاد المتقدمة ومن دون التفتح على هذه الأمم التي في جوار تونس ولا تنفك تتسابق فيما بينها في ميدان الحضارة.

ولقد قدم في متن كتابه تحقيقات تخص عددا من البلدان الأوربية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية.

ويمكن أن نعد هذا الكتاب برنامجا عاما دعائيا يومئ إلى الدعاية لألأفكار الإصلاحية بين الشعب، وتحبيب الدعوة الإصلاحية إليهم، وتدعوهم إلى عدم مناهضة فكرة الإصلاح وعدم تأييد الرجعية والمحافظة، ومعارضة كل تقدم من قبل الذين نقش في عقولهم حسب قوله، أن جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي أن يهجر، وتآلفيهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر، حتى إنهم يشددون الإنكار على من يستحسن شيئا منها، وأراد خير الدين أن يقنع المعارضين بضرورة استرجاع الوسائل التي كانت سبب تقدم المسلمين في الماضي، التي عمل بها الغرب فتقدم[2].

---

[1]– أحمد الطويلي: دراسات ووثائق عن الحركة الاصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، ط1 سوسة تونس، 1992م، ص16.

[2]– أحمد الطويلي: المرجع نفسه، ص16.

وحاز الكتاب على اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني واستحسانه، بل أن حصل عليه من قبل محمد ظافر أفندي، مما جعل هذا الأخير يأمر باي تونس بتركه يغادر تونس للالتحاق على الفور بإستانبول، عندما علم الباي محمد الصادق قد عزله من منصبه كوزير أكبر، مقتنعا بان الرجل يستحق المساهمة في الحياة السياسية للدولة العثمانية وقادر على إنجاز بعض الإصلاحات[1]

وقد انطلق هذا البرنامج الإصلاحي من تحليل خير الدين للواقع السياسي بالبلاد وتعريضه بالباي الذي هو أحد ثلاثة:

1- ملك عارف ومحب للوطن، قادر على إجراء المصالح.

2- ملك عارف، لكن يتبع أغراضه وشهواته.

3- ملك غير عارف، يتبع أغراضه وشهواته.

فدعوته ترمي إلى تحقيق مرحلتين متضامنتين: التشريك في الحكم واقتباس العلوم والمعارف من الغرب.

5-التشريك في الحكم:

تقوم دعوة خير الدين الإصلاحية على أساس التشريك في الحكم، لا سيما في هذا الزمان الذي قل فيه العرفان وكثر الطغيان حسب قوله.

ويستشهد خير الدين لدعم هذا الرأي بأقوال مختلفة من ذلك قولة لتيار(Thien): "إنه لا يسوغ أبدا أن يسلم أمر المملكة لإنسان واحد، بحيث تكون سعادتها وشقاوتها بيده، ولو كان أكمل الناس وأرجحهم عقلا ". ويستشهد بأرسطو القائل: إنه من الغلط الفادح أن تعرض الشريعة بشخص يتصرف بمقتضى إرادته[2].

---

[1]- أتيلا جيتين ،خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة ،ترجمة مصطفى الستيتي ،وزارة الثقافة والمحافظة على التراث،تونس،2006،ص 177.

[2]-أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص17 .

إن كل الاستشهادات الإسلامية والغربية التي أوردها خير الدين عن الحكماء والفلاسفة والعلماء ورجال السياسة بالغرب تندد بالحكم المفرد المطلق، وتبين أن كل المصائب والمحن والشرور متأتية عنه.

وكذلك، فأقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم) والصحابة تدعو إلى التشريك في الحكم، وأورد خير الدين حديثا نبويا شريفا مهما يمكن أن يلخص ما تقتضيه الحال الإسلامية عصرئذ، إذ نوه الرسول(ص) بالروم قائلا: "إن فيهم لخلالا أربعا، إنهم لأحلم عند فتنة وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد قرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف وخامسة حسنة جميلة: وآمنهم من ظلم الملوك"[1].

دعا خير الدين إلى التعاون بين رجال الدين ورجال السياسة لتحقيق مصالح الأمة والعمل بالمبادئ الإصلاحية حتى تتحسن الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2]، دعا إلى تضافر جهود الجميع وتكاملها: رجال السياسة يضعون البرامج ورجال الشرع يدلون بالحكم الشرعي ويطبقون النصوص الشرعية، ورأى أن تعاونهم وتعاضدهم من أهم الواجبات الشرعية لعموم المصلحة.

فرجال السياسة مطلعون على الأحوال السياسية الداخلية والخارجية، أما رجال الشرع فهم يفتون ويبيحون وجوه المصلحة الدنيوية، ويعيب خير الدين على كثير من العلماء عزلتهم وابتعادهم عن ميدان السياسة، فهو يحمس العلماء لاتخاذ المواقف الوطنية ويحظهم على المشاركة في ميدان الإصلاح، وبهذا التعاون يثبت أن الإصلاحات لا تعارض الشرع لأنها تزيد المناعة وتحفظ النظام وتنمي العمران وتضمن الرفاهية للرعايا وتقضي على البطالة، ويدعو العلماء إلى الاقتداء بالشيخين أحمد عارف بإسطنبول وإبراهيم الرياحي بتونس، وكلاهما خطب من أعلى المنبر لينوه بالإصلاحات العثمانية.

---

[1]– أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص 17.

[2]– محمد الربودي، المرجع السابق، ص89.

لذلك، فالكتاب موجه أساسا لتذكير العلماء ورجال السياسة بالداء الكامن في الأحوال السياسية بتونس خاصة، والبلاد الإسلامية عامة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية، خصوصا التنبيه إلى الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية فينبغي إذن «أن تتخير منها ما يكون بحالنا لائقا، ولنصوص شريعتنا مساعدا وموافقا، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا، إلى غير ذلك مما تتشوق إليه نفس الناظر في هذا الموضوع... »[1] فالتشريك حينئذ قد دعا إليه ظلم الملوك ولذلك نرى خير الدين طوال صفحات المقدمة يسلق الظلم ويبين مخاطره يقول: كان إطلاق أيدي الملوك مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه، كما هو واقع اليوم ببعض ممالك الإسلام، ووقع بممالك أوربا في تلك القرون عند استبداد ملوكها بالتصرف المطلق في عبيد الله من غير تقيد بقانون عقلي لمنافاته لشهواتهم ولا شرعي لعدم وجوده في الديانة المسيحية المبنية على التبتل والزهد في الدنيا... .

ويحدث هذا التشريك بالمشاريع الآتية:

6-مشورة أهل الحل والعقد:

الشورى لا تضيق على الملك أمره، فيبقى حرا في تعيين أهل الخطط والتجارة مع الأجانب وتحديد سياسة البلاد. يحاول خير الدين أن يقنع الملك أنه لا يوجد خطر على الملك من المشورة، ويضرب أمثلة عن ذلك خصوصا مثال البستاني وصاحب الحقل: "وهو أن مالك البستان الكبير مثلا لا يستغني في إقامته وتدبير شجره عن الاستعانة بأعوان يكون لهم مزيد معرفة بأحوال الشجر وما يصلحه أو يفسده الخ...وهو مثل طويل يبين ضرورة وصلوحية وجود البستاني مع صاحب البستان الكبير[2].

ويدلي خير الدين بمحاورة أجراها مع أحد أعيان أوروبا بعد أن مدح له ملكه الأوربي، فسأله خير الدين: كيف تشاحون في الحرية السياسية وترومون مشاركته في الأمور

---

[1]- -أحمد الطويلي ، المرجع السابق ، ص18 .

[2]-التونسي خير الدين، مقدمة أقوم المسالك، مطبعة الحاضرة ،تونس،ط1867،1،ص73

الملكية، والحال أنكم تسلمون له من الكمالات ما لا يحتاج معه إلى مشاركة؟ فأجاب: من يضمن لنا بقاءه مستقيما واستقامة ذريته بعده؟

7-الاستعانة بالوزير العارف النصوح:

يقول خير الدين: «وجب علينا أن نجزم بأن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة، مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين بمقتضى قوانين مضبوطة مراعى فيها حال المملكة أجلب لخيرها وأحفظ له»[1].

فالوزير يعين الملك الصالح في تدبيره لمملكته، وبفضله تستقيم الأحوال في عهود الملوك الصالحين الذين يتبعون أهواءهم[2].

وتقوم أسس هذا التشريك على حماية حقوق الناس مسلمين كانوا أم أهل ذمة واعتبار المصالح المرسلة للناس ودرء المفاسد، خصوصا عدم اتباع الأهواء، وبعد أن درس خير الدين المجالس الأوربية رآها تقابل مجمع العلماء الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويحتسبون على الدولة.

وأخذ خير الدين ينوه بما كان يقع في صدر الإسلام من عدالة، وبما لاحظه في الماضي من قوة عسكرية جبارة واتحاد في بلاد المسلمين أمكنهم من تحقيق فتوحات جبارة، ولاحظ بعض المفكرين أن الإسلام قد فتح في ظرف ثمانين سنة من الأقاليم أكثر مما فتحه الرومان في ثمانية قرون.

ينوه خير الدين بما كان للأمة الإسلامية من نمو في العمران وسعة في الثروة وقوة حربية ناشئة عن العدل واجتماع الكلمة واتحاد المسلمين واعتنائه بالعلوم والصناعات.

ومن أهم المبادئ التي قامت عليها دعوته للتشريك في الحكم واعتماد الشورى الرجوع إلى صدر الإسلام والتذكير بأقوال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، نجد في "أقوم المسالك" أقوالا مأثورة كثيرة للخليفة الثاني عمر بن الخطاب، قال عمر: "أيها الناس من رأى منكم في

---

[1] أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص18.

[2]- نفسه، ص19.

اعوجاجا فليقومه "فقام له رجل وقال: والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا، فقال: الحمد الله الذي جعل في هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر بسيفه[1].

ولاحظ خير الدين أن عمر بن الخطاب جعل الخلافة شورى بين ستة وقال: إن انقسموا اثنين وأربعة فكونوا مع الأربعة، وإن تساوى فكونوا في الحزب الذي فيه عبد الرحمان بن عوف، وقد اعتمد خير الدين على القرآن الكريم والحديث النبوي والسنة الشريفة، وكتب الغزالي وابن خلدون والماوردي وابن تيمية، وحاول التوفيق بين النظريات السياسية الغربية التي اطلع عليها وبين المبادئ الإسلامية.

فأساس الإصلاح عنده؛ أن الشريعة الإسلامية كفيلة بمصالح الدنيا والآخرة، بل إن إصلاح الأحوال في الدنيا شرط أساسي لإصلاحها في الآخرة، فحسن السياسة أو السياسة العادلة هي المؤسسة للمرحلة الثانية، وهي مرحلة الازدهار والنهضة العمرانية والتطور الاقتصادي. ويربط خير الدين ربطا نفسانيا بين المرحلتين، يقول: أساس جميع ذلك؛ (أي تنمية أسباب التمدن بتوسيع دوائر العلوم والعرفان وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة وترويج سائر الصناعات ونفي أسباب البطالة) حسن الإمارة المتولد منه الأمن، المتولد منه الأمل، المتولد منه إتقان العمل المشاهد في الممالك الأورباوية بالعيان ولين بعده بيان.

8-اقتباس العلوم من الغرب:

فحسن الإمارة يؤسس الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي، فالهام عند خير الدين في هذه المرحلة هو اقتباس العلوم من الغرب، إذ يقول متسائلا: «أي مانع لنا اليوم من أخذ بعض المعارف التي نرى أنفسنا محتاجين إليها غاية الاحتياج في دفع المكائد وجلب الفوائد.

يرى خير الدين أنه ينبغي ألا نقف من العرب موقفا عدائيا محضا، بل يجب أن نستفيد من تجاربهم وكل ما أحرزوه من تقدم، ويرى أن الشين والعار في البقاء في حالة

[1]- نفسه، ص21.

تأخر وحالة تبعية في غالب الحاجيات بالنسبة إلى الغير: يقول: «أما الشين في الاحتياج للغير في غالب الضرورات الدال على تأخر الأمة في المعارف»[1].

فخير الدين يشتهر بأخذ الملابس والأثاث من أوروبا، بينما لا يأخذ الأساسي للتقدم، وهو العمل بالمبادئ الإصلاحية، خصوصا أخذ العلوم والتقنية وسر التقدم في الصناعات، فهو يدعو إلى التصنيع لأن التبعية الاقتصادية مانعة للاستقلال حسب رأيه، خصوصا التبعية العسكرية، يقول مستشهدا ببعض أقوال الأوروبيين: إن الممالك التي لا تنسج على منوال مجاوريها فيما يستحدثونه من الآلات الحربية والتراتيب العسكرية يوشك أن تكون غنيمة لهم، ولو بعد حين.

وهذا الارتباط بين المرحلتين، ارتباط عضوي، فكل مظاهر التقدم عند الإفرنج راجع إلى سببين هامين، هما: توفر العدل السياسي والتمتع بالحرية بجميع أصنافها، فالإصلاح السياسي يقتضي الإصلاح الاقتصادي في مجالات التجارة والفلاحة والصناعة، وتقوم النهضة الأوروبية على نجاح التنظيمات السياسية، إذ أنهم بلغوا تلك الغايات والتقدم في العلوم والصناعات بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي وتسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة وملاك ذلك كله الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم، فالنهضة الاقتصادية رهينة الإصلاح السياسي لأن «العدل وحسن التدبير والتراتيب المحفوظة؛ (أي القوانين) من أسباب نمو الأموال والأنفس والثمرات".

وقدم خير الدين في آخر المقدمة تاريخا موجزا للحضارة الأوروبية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنكلترا منذ القرن التاسع الميلادي، حيث كانت توجد علاقة بين شارلمان وهارون الرشيد، وبين خير الدين أن مخالطة الأوروبيين للأمة الإسلامية المتقدمة عليهم في التمدن والحضارة كانت سببا لابتداء التمدن عندهم.

فتقدم المسلمين والعرب مشروع في نظر خير الدين لتقدمهم قديما في مختلف العلوم، كالطب والرياضيات والتاريخ والهندسة والبناء والتجارة والفلاحة والصناعة الخ... ويستشهد

[1]- أحمد الطويلي المرجع السابق، ص 22

بتحليلين لعالمين غربيين من شأنهما أن يبعثا الثقة في النفوس يقول أحدهما: «إن العرب خلقهم الله ليكونوا واسطة بين الأمم المنتشرة من شواطئ نهر الفرات إلى الوادي الكبير بإسبانيا، وبين العلوم وأسباب التمدن فتناولتها الأمم على أيديهم". ويبين رجحان عقول العرب، وأنهم كانوا في القرون الوسطى متخصصين بالعلوم من بين سائر الأمم وانقشعت بسببهم سحائب البربرية التي امتدت على أوروبا، ويقول أحد العلماء الفرنسيين: "وبالجملة، فالعرب هم منبع حضارتنا ولم نزل إلى الآن نتطلع على أشياء من مخترعاتهم التي كانت منسوبة لغيرهم كلما قرأنا كتبهم.

وهكذا، يتجلى أن العرب أساتذة الغرب ومعلموه، وأن لهم مزايا على غيرهم من الأمم. وأخيرا، يجب أن تذكر أحوال تونس أواخر القرن الماضي وجهود خير الدين ومن معه في مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي، وتعد هذه الجهود جهادا ضد التخلف الفكري والجمود والتأخر والتقليد والإحباط، جهادا يعتمد التعمق في دراسة أسباب التأخر عند العرب وأسباب التقدم عند الغرب، جهادا يتسم بالموضوعية العلمية وينبثق عن نفوس مؤمنة كلها أمل في التقدم والنهضة، وفي أن الإصلاح سيجرف كل العوائق، يقول خير الدين: «إن التمدن الأوروباوي تدفق سيله في الأرض، فلا يعارضه شيء إلا استأصلته قوة تياره المتتابع فيخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلا إذا حذوه وجروا مجراه في التنظيمات الدنيوية فيمكن نجاتهم من الغرق».

فالتطور إذن حسب دعوة خير الدين الإصلاحية محتم وهو مصير تونس والبلاد الإسلامية بحكم الجوار الأوروبي خاصة.

وينبنني كتاب "أقوم المسالك "على التعلق بالمبادئ السامية التي كانت للحضارة العربية الإسلامية وإخلاص للوطن والعروبة والإسلام، ووعي وتفطن لأغراض الأجانب المتربصين بتونس وسائر البلاد الإسلامية لتقع فريسة بين أيديهم، إذ أن الكتاب يحذر من خطرهم وتهمهم وتخريبهم وفسادهم[1]، فالأجانب من أهم العوائق للإصلاحات بما يقومون به

[1]- أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص23.

من تخريب ودعاية ضد الإصلاح، وبذلك تظهر أوروبا بمظهر المستعمر المستفيد من الوضع المتأزم، وحالة الفوضى والخراب والبطالة بتونس وسائر البلدان الإسلامية.

كان خير الدين قائدا فكريا عظيما دافع عن تونس والإسلام وحضارته ومجده. وانتبه إلى أنه من دون عدالة وحرية لا يمكن أن يعم الازدهار المجتمع وتنتشر العلوم وتنهض البلاد، وانتبه أيضا إلى أنه من دون تعاضد الجميع، علماء ورجال سياسة وشعبا، لا يمكن أن يكون تقدم ولا إصلاح، كما أنه انتبه إلى ضرورة مؤازرة الأجانب للإصلاحات كي تتم وتنجح.

وهكذا، قدم خير الدين "أقوم المسالك"؛ أي الطريق القويم السليم الوحيد للنهضة هو اقتباس المبادئ السياسية من الغرب التي كان العمل بها قديما في الإسلام ومنها العدل وهو الأساس الوحيد للدولة وتحديد السلطة، وكذلك اجتماع الشريعة والعقل لإيجاد قوانين ضابطة للحكم السياسي. فاقتباس التنظيمات الأوروبية يعني العمل بروح الشريعة ومبادئها السامية، وهكذا كانت غاية خير الدين ومن معه.

4-ملامح الإصلاح التعليمي بالمغرب:

4-1-مشروع السليماني لإصلاح التعليم بالمغرب:

قوام هذا المشروع الدفاع عن بنية لـلتعليم جديد ترفع من قدرة المجتمع على ممارسة اكتساب أفضل للعلوم والمعارف والدفاع ذلك متمظهر في صورة عرض صريح لهيكل النظام المدرسي الحديث كما. هو مطبق في أوروبا، وفرنسا بالخصوص.[1]

لنلق نظرة على معطيات-وأفكار-هذا المشروع الإصلاحي الذي طرحه السليماني:

المشروع، في جملته عرض تفصيلي للنظام المدرسي الحديث في فرنسا مع بعض التكييف والتعديل. يقع التكييف في الجوانب المتعلقة بمضمون البرنامج التعليمي ونوعية المواد المدرسة فيه. إذ هو يقرر الالتزام بإجبارية العلوم العربية-الإسلامية، من نحو وصرف وبلاغة وحديث وأصول وتفسير وكلام، جنبا إلى جنب مع العلوم المعاصرة. وهذا التكييف نوع من التأصيل» للتعليم العصري، أي شكل من توظيف بنياته ونظمه الجديدة لتعميم وبعث هذه العلوم (العربية الإسلامية). أما التعديل، فيقع في نطاق إدراج التعليم الأساسي القرآني بمؤسسته التقليدية (الكتاب)، ضمن هيكلة هذا النظام المدرسي المقترح. وفيه ما يكفي من الشواهد للدلالة على تشبع السليماني، الفقيه المجتهد، بفكرة التأصيل الديني للتكوين العلمي بأبعادها الفكرية والعقدية والتربوية[2].

تمتد مرحلة التكوين القرآني من سن الخامسة إلى السابعة. وتكون فرصة لتعلم التلميذ-كما كانت دائما-الكتابة والحفظ والتزام الآداب الدينية، وتختتم بامتحان التلميذ فيما تلقى فإذا حصل على الشهادة من مجلس الامتحان المنعقد في وقته يؤهل للدخول إلى المدرسة الابتدائية.

---

[1] -وعلى هذا الأساس يرى السليماني أنه لتحقيق النهضة الشامة يجب الاهتمام بالتعليم ولتماس اسبابه وهذا هو التفاوت الحاصل بين المغربي والأوربي، ويكمن الحل في أخذ العلوم عن الأوربيين، وأن الاستبداد هو نتيجة حتمية لتفشي الجهل، للمزيد يراجع: أبو عبد الله السليماني: اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب ، مطبعة الأمنية – الرباط. الطبعة الأولى 1971. ص 168.

[2] – أبو عبد الله السليماني: المرجع نفسه. ص ص 162-165.

يمتد التكوين في المدرسة الابتدائية على مدى أربع سنوات، يتعلم فيها العلوم العربية (المفردات اللغوية أولا)، وحفظ بعض المقامات، ومبادئ النحو والصرف، ومبادئ الفقه والتاريخ والجغرافيا ومبادئ علم طبقات الأرض والمعادن والنباتات والحيوانات ومشاهدة تحليل ما يتحلل على قاعدة كيماوية، ومبادئ حفظ الصحة من الطب ومفردات الأدوية. ، ثم مبادئ ما يحفظ الرزق وهي أصول الزراعة والصناعة. والتجارة. ومبادئ علم الاقتصاد ، ومبادئ تدبير المنزل مبادئ علم الأخلاق ، ومبادئ حفظ الأمة السياسة العامة). ثم ينتقل بعدها إلى المدرسة الثانوية[1].

وهذه تمتد مدة التكوين فيها أربع سنوات إسوة بالأولى ، يقرأ فيها ما أجمله في المدرسة السابقة قراءة تحقيق » ، أي ينتقل من المبادئ إلى تفاصيل العلم ، مضيفا إلى ذلك علوم التجويد والمعاني والبيان والمنطق والأصول والحديث رواية ودراية والتفسير والكلام... ؛ كما يتعلم فيها الجبر والهندسة وعلم الهيئة والتقويم والمراصد ». وغداة تأهله، ينتقل إلى التعليم الجامعي (المدرسة العليا الجامعة)[2].

وفيها يحقق... التلميذ ما أجمله فيما قبلها، لكنه–هنا–يختار تخصصه، لأن الاشتغال بالفن الواحد في هذا الحال يبلغ بصاحبه المبلغ الذي يريد. وله أن يختار التخصص في العلوم العسكرية، أو في القسم الملكي بحيث يختار القضاء والتكوين السياسي الذي يؤهله للانتظام في سلك المحامين والولاة، أو قناصل الدول والسفراء والوزراء؛ أوله أن يتخصص في ميدان من ميادين العلوم الحديثة[3].

وإذ يستعرض السليماني في مشروعه برنامج التعليم في كل مدرسة ومدة التكوين فيها، لا ينسى أن يعرض–بالتعيين والتعريف–لنظام. وما ينبغي أن يكون عليه بما في ذلك نظام التشجيع ونظام العطل والمراقبة والامتحانات في شكل يتخذ فيه المشروع صورة تقرير إداري

[1] -عبد الإله بلقزيز، الخطاب الاصلاحي في المغرب (التكوين والمصادر)، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1997.ص131

[2] –عبد الإله الحداد، المرجع السابق، ص274.

[3] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق.ص131.

تفصيلي مقدم إلى هيئة حكومية. على أنه لا يقف عند حدود عرض المشروع ، مكتفيا بالدعوة والتبشير ، بل يتخطى ذلك إلى تقديم مقترحات بشأن سبل تحقيقه من ذلك المساهمة في عرض تصور في كيفية المال لإقامة المدارس ونقل العلوم العصرية من لغاتها إلى العربية[1].

وهو في معرض ذلك ، يلح على وجوب أن تجتمع الإرادات على سبيل تحقيق هذا المسعى ، بحيث تساهم الأمة بالاكتتاب والتبرع والعمل الخيري في ذلك إلى جانب الدولة ؛ بل إن السليماني لا مانعا يرى في أن تقوم الدولة بتحصيل المال من السكان يكون قدرا تفيها زيادة في الجبايات السنوية يعود بالنفع على العموم[2].

تلك، في تركيز أهم عناصر هذا المشروع الذي طرحه السليماني لإصلاح التعليم في المغرب وهو–كما يرى القارئ–شامل وجريء، ويعبر بقوة عن ذهنية نهضوية متقدمة لا تتهيب من الانفتاح على النماذج والمرجعيات المعاصرة، من دون أن تفقد الشعور لديها بالانتساب إلى حضارة وثقافة أخرى فمع أن السليماني ركب مشروعه الإصلاحي وصممه على مقاس الجسم العلمي الاسلامي، وهذا ما دعوناه آنفا بالتكييف، إلا أنه أفرد للتكوين العلمي الحديث مكانة مميزة في برنامج التكوين المدرسي، لعلمه الراسخ أن لا نهضة ولا تقدم من دون تحصيل للعلم. ويبقى أن مشكلة هذا المشروع–الذي صاغه السليماني في العام 1911–أنه مشروع قدم للدولة المغربية مساهمة في تغذية إرادة الإصلاح بمادة متكاملة قابلة للتنفيذ. لكن هذه الدولة ستفقد سيادتها–عمليا–بعد حين (30 مارس 1912) وسيؤول أمر تنفيذه إلى الدولة (الحامية) بواسطة توظيف رموز إصلاحية.

تقع محاولات إصلاح نظام القرويين التقليدي ووضع مشروع إقرار النظام المدرسي الحديث على النمط الأوربي، في مدار ما يمكننا تسميته إصلاح المؤسسة، ونعني به إصلاح الجهاز الذي ينتج النخب: النخب الفكرية وأطر الدولة. وفي موازاته احتفل الوعي

---

[1] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق.ص131.

[2] –نفسه، ص132

النهضوي في المغرب بنوع آخر من الإصلاح شبيه أي متعلق بالوعي والاعتقاد، هو الإصلاح الفكري والاجتماعي. وقد أخذ حيزا وافرا من الاهتمام والتأليف خصوصا. نهاية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. بل نحن نجد في نصوصه أخص المظاهر والشواهد الإصلاحية في النظر المغربي الحديث وسنأتي على بيان أسباب هذا التفرد في التعبير عن الفكرة الإصلاحية بقوة على هذا الصعيد قياسا بغيره مما انتظم فيه قول النخب. والحديث في هذا الضرب من الإصلاح هو، بالتعريف، حديث في تراث من المقاومة النهضوية للفكر التقليدي والقيم أشد مظاهرها انحطاطا، قادته نخب جديدة أعادت تمثل الأصول ، التقليدية في وانفتحت على ثمرات المعرفة المعاصرة ، مدشنة بذلك عصر نهوض الفكرة السلفية في المغرب[1].

4-2-المشرفي وبداية الوعي بأهمية تعميم المدارس:

يندرج اهتمام محمد المشرفي بالمسألة التعليمية في سياق الرد على المقترحات الإصلاحية التي تقدمت بها القوى الأوربية إلى المخزن العزيزي ولاسيما ما اقترحته بريطانيا على المهدي المنبهي بخصوص إدخال المستحدثات، مثل التلغراف والسكة الحديدية وما يتعلق بتحديث الجيش، في وقت استفحل فيه التدخل الأوربي بالمغرب بشكل كبير[2].

وفي هذا السياق المتسم بالتوتر ،ثم إيفاد سفارات إلى العواصم الأوربية لبحث هذه الإصلاحات قام الثائر "بوحمارة" بثورة ضد المخزن العزيزي وهو تمرد ساهم إلى حد كبير في إضعاف ما تبقى من هيبة المخزن وإغراقه في الديون إزاء الدول الأوربية ، ولقد لخص محمد الحجوي الحالة التي آلت إليها البلاد جراء هذا التمرد بقوله :" بدأ انقلاب الأحوال بالمغرب بثورة أبي حمارة التي سببت فقر مالية المغرب والسلف الأوربي ثم سقوط المالية بيد إدارة السلف وغناء حماة المغرب وأبطاله في الحروب الداخلية وقد اختل النظام وضاع الأمن

[1] – عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق.ص132.

[2]–عبد الإله الحداد، المرجع السابق، ص260.

وفسدت الأخلاق–وتكالبت الناس على الرياسات–وتسلط على مناصب الدولة كل دخيل، فجر ذلك إلى تلاشي الدولة العزيزية..."[1].

وهكذا عايش المشرفي الأحداث الممتدة من وفاة المولى الحسن الأول إلى حدود انتصاب الحماية بالمغرب 1912، بل كان شاهد عيان على وضعية المغرب المتأزم من جراء التمردات والتدخلات الأجنبية المتصاعدة ومن ضمنها المشروع الإصلاحي الفرنسي سنة 1905م.

أكد المشرفي على أهمية بناء المدارس وتعميمها لتلقين العلوم العصرية في أية عملية إصلاح إذ لم تعد الأولوية تعطى لتحديث الجيش، خصوصا وأن التجارب السابقة برهنت عن محدودية نجاحها سواء تعلق الأمر بتكوين الأطر خارج المغرب أو الاستعانة بالمستشارين الأوربيين، فأخذ التعليم داخل البلاد يطرح كشرط ضروري للإصلاح[2].

[1]–محمد الحجوي، انتحار المغرب بيد ثواره م ،س،ص302

[2]–عبد الإله الحداد، المرجع السابق، ص 265

وختما لهذا الفصل:

أمام الأحداث والمتغيرات المتسارعة التي عرفتها الإيالة التونسية والمغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر، وجد البايات الحسينيون والمخزن المغربي نفسيهما مضطرين لاتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية بعدما استشعرا بخطورة الضغوط الأجنبية ومآلاتها، وقد شملت هاته المبادرات الإصلاحية عدة مجالات أهمها تلك المتصلة بتنظيم الإدارة والجيش ومحاولة النهوض بالاقتصاد وكانت الغاية منها تهييئ البلدين لمواجهة التهديدات الأوربية.

الفصل الرابع

مواقف النخب الفكرية من الإصلاح بتونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر وعوامل فشله

أولا: مواقف النخب الفكرية من الإصلاح

1-موقف العلماء ورجال السلطة:

2-موقف الضباط العسكريين وكبار المسؤولين:

3-موقف النخب المخزنية والأقليات الأجنبية:

ثانيا: عوامل فشل المحاولات الإصلاحية بالبلدين.

1-عوامل داخلية

2-عوامل خارجية

أولا: موقف النخب الفكرية من الإصلاح بتونس والمغرب:

من بين المظاهر والخصوصية التي طبعت الحركة الإصلاحية التونسية والمغربية؛ أنها لم تقف من الوارد الإصلاحي الشرقي العثماني (التنظيمات الخيرية) موقف المنفذ المستهلك دون ترو فكري أو قراءة واقعية لطبيعة المجتمعين، ومدى تقبله لهذه الإصلاحات، سواء كانت سياسية أو عسكرية، الواردة من عاصمة الخلافة العثمانية.

ومن بين خصوصيات الإصلاح بتونس أنه رأى بأولوية وأسبقية تحديث المؤسسات العلمية والثقافية والعسكرية والاقتصادية على حساب تحديث مؤسسات الدولة السياسية، فلقد بدأ أحمد باي بدفع مستشاريه من رجال الإصلاح، بالشروع في تحديث مؤسسات الجيش (إنشاء المدرسة الحربية بباردو)، زيادة على تحديث المؤسسات الاقتصادية (بناء المصانع والمعامل والمؤسسات البنكية)، زيادة على إصلاح برامج مؤسسة التعليم بجامع الزيتونة. كل ذلك لتهيئة العقل السياسي التونسي للتأقلم مع الحداثة الغربية في طابعها المعماري والثقافي والعلمي والمالي وقد دامت هذه التهيئة التي أعطت الأسبقية الحداثية والأولوية لتحديث هذه المؤسسات المذكورة مدة عشرين سنة تقريبا، كخطوة أولى ومرحلة أساسية في تهيئة المجتمع، لتقبل مشروع الحداثة لبناء الدولة الوطنية[1].

ثم جاءت المحطة الثانية في عملية الإصلاح التحديثي مع محمد باي، ثم مع الصادق باي (قانون عهد الأمان –قانون الدولة أو الدستور 186)، فكانت بذلك التأسيس لتحديث المؤسسات السياسية لتونس كسابقة أولى في تاريخها السياسي العربي الإسلامي، فكانت أول قطر في العالم الإسلامي آنذاك تضع أول دستور حداثي عربي إسلامي قبل الخلافة العثمانية نفسها، التي نادت بفرض قانون التنظيمات الإصلاحية على كل الإيالات التابعة لها، فكانت تونس بذلك أسبق من المدرستين الإصلاحيتين المصرية والتركية في الشرق الاسلامي في تحديث المؤسسات السياسية للدولة[2].

---

[1]– سالم الحامدي، المرجع السابق، ص473.

[2]– سالم الحامدي، المرجع نفسه، ص474.

1-موقف العلماء ورجال السلطة:

1-1-موقف الشيخ محمود قابادو وفكرة التنظيمات الإصلاحية:

حينما شرع أحمد باي في تحديث مؤسسات الدولة، كانت إشارة شيخ الزيتونة الإصلاحي محمود قابادو بهذه الإصلاحات ساطعة، حيث قال: «... وضربت [تونس] أطنابها بين صرامة وشهامة نطاقها على حراسة وسياسة، ومدت رواقها على رئاسة ونفاسة، وأقبلت تتهادى في صباحة وحماسة وشجاعة ورشامة.... قد شد [أحمد باي] أزرها بوزرائه العظام، وأبرم أمرها بأمرائه الكرام الكفاة الأنصار...

دولة نال بها المغربان شرفا لم يحوه المشرقان...[1]

فأشاد الشيخ قابادو بمنهج أحمد باي الحداثي، وفي بعثه للمدرسة الحربية بباردو، ويلح قابادو على ضرورة الأخذ عن الغرب في كل مجالات التحديث العلمي مهاجما الفئة التقليدية المحافظة المعارضة لكل وارد حضاري غربي، كما دعا إلى ضرورة اقتباس العلوم الحديثة من الغرب المتمدن، لذالك يؤكد قابادو في مقدمة ديوانه على أن علماء الغرب قد راضوا بالعلوم الرياضية صعابها وفتحوا بأقاليد التجربة أبوابها، ولم يزالوا كل آونة يزيدون نغمة في طنبورها وبلبلا في صنبورها، يوزعون لها كافة أوزاعهم ويجتاحون بها أودية أفزاعهم...»[2].

كما ألح على ضرورة إرسال البعثات الطلابية التونسية إلى أوروبا لتلقي العلوم العصرية لتكون سبيلا لنهضة حداثية تونسية.

«...فكل فنون العلم للملك نافع

لا سيما ما ساير الملك حكمه

لذلك ترى ملك الفرنج موئلا

---

[1]- قابدو محمود، ديوان قابادو، ج2، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1984م، ص 54.

[2] - قابادو، الديوان، ج2، ص43-42.

بعلم على الأيام يمتد يمه

ومملكة الإسلام تقلص ظلها

وينقص من أطرافها ما تضمه[1].

كما أشاد قابادو بتحديث القوانين السياسية مع أحمد باي ومحمد الصادق باي (قانون عهد الأمان 1857م وقانون دستور 1861م)، فكان الشيخ قابادو من أوائل المشيدين بصدور قانون عهد الأمان في عهد محمد باي سنة 1857م إذ يقول:

أشعاره في هذا الشأن:

هناء به الأيام تمحى وتنسخ

ويسمو به ملك المنتير (محمد باي) ويرسخ

أضاء به الرشاد وربدت

وجوه أكبت في الرمادة تنفخ

لك الله من بشرى لنشر عبيرها

على معطف الإسلام برد مضمخ

معافاة مولانا المنثير محمد

يد نشكرها في غرة الدهر يسخ

أليس الذي قد جرد العدل صارخا

فأضحت به هام المظالم تشدخ

وأحكم ما بين البغاة وبيننا

من الحزم عهدا حبله ليس يفسخ

...ذكرنا به [قانون عهد الأمان] صلح الحديبية

أتيح به الفتح الغريب المدوخ

... والتي يرى وجه السياسة داجن

[1] – ديوان شعر جمعه ورتبه محمد السنوسي عبد الله، ج2، تونس، مطبعة الدولة التونسية، 1867م، ص19.

مداه من الأرض البسيطة فرسخ...[1]

وكتب أيضا حول دستور 1861م في عهد محمد الصادق باي أنشد قائلا:

«وقضاه دستورا يسير علمه

سهلا على قاصيهم والداني

لم يعد فيه فقه مذهب مالك

إلا لفقه إمامة النعماني

لكنه (الباي) انتخب الذي هو لائق

بزمانه ومكانه والشان

إن كان في طي الكتاب لديننا

نصر فذا القانون كالعنوان

لما رأت (الحكومة) مصباح شرع محمد

بتلاعب الأهواء إذ خفقان.

جعلت له القانون شبه زجاجة

لتقيه هب عواصف الطغيان...»[2]

وفي هذا، مع تأكيد من الشيخ قابادو على أن مضامين دستور 1861م، إنما هو تجديد للفكر الديني للمذهب المالكي في تونس[3].

1-2-موقف أحمد باي من التنظيمات الإصلاحية العثمانية الوافدة:

وزعت الدولة العثمانية نص قانون التنظيمات العثمانية لسنة 1839م على سائر الولايات التابعة لها مع الإلزام بتطبيقها، وكانت تونس من بين الإيالات التي شملها هذا القانون تحت سلطة أحمد باي آنذاك، الذي لم يخف اقتناعه وإعجابه بقوانين التنظيمات

[1]- قابادو محمود، ديوان الشعر، المصدر السابق، ج1، ص 77.

[2]- قابادو محمود، ديوان الشعر، المصدر السابق، ج1، ص61.

[3]- سالم الحامدي، المرجع السابق، ص501.

الإصلاحية العثمانية، الشيء الذي جعله يصرح بأن تعطيل العمل بهذه الإصلاحات «... أمر لا يقتضيه حال هذا الزمان...»، إلا أنه تلكأ في تطبيقه بداعي أن التنظيمات الخيرية يتعسر إجراؤها في بوادي المغرب[1]، الشيء الذي أغضب سلطة الباي العالي وجعلها ترواح بين الأسلوب اللين والشدة في الضغط على المشير أحمد باي للعمل بقانون التنظيمات الخيرية.

فأحمد باي قبل مضمون الإصلاحات شكلا ولم طبقها مضمونا، فهو يفكر في إصدار قانون إصلاحي ذي خصوصية تونسية على غرار القانون العثماني وبتزكية فرنسية أكثر منها عثمانية[2].

1-3-موقف الوزير المصلح خير الدين باشا من فكرة التنظيمات الإصلاحية:

ولئن كان الشيخ قابادو وهو المؤسس الأول لنواة الإصلاح الفكر السياسي بتونس، فإن تلامذته سواء كانوا في المدرسة الحربية، أو في أروقة الجامع الأعظم قد ساروا على نهجه داعمين هذا المنحنى الإصلاحي الحداثي لمؤسسات الدولة أو النصوص القانونية الجديدة، ولعل من أبرز رجال الإصلاح من تلامذته في المدرسة الحربية الجزال المصلح خير الدين والابن الروحي للشيخ قابادو، الذي تأثر بأفكار أستاذه الإصلاحية المبنية على الاقتناع بسبق المدنية الغربية على الحضارة الإسلامية، ووجوب اللحاق بها وجعل تونس دولة منفتحة على الحضارة الغربية المتمدنة.

ويعد خير الدين من أعضاء المجلس الخاص (مجلس النواب)، فقد كان له دور فاعل في إنشاء فصول قانون عهد الأمان، ثم في «شرح الدستور وتبسيطه وتفسيره من حسن البيان وفصاحة اللسان، ما أعجب السامع وشنف المسامع، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء...»[3].

---

[1]- إبن أبي الضياف، المصدر السابق، ج1، ص69.

[2]- سالم الحامدي، المرجع السابق، ص479.

[3]- الخامس، محمد بيرم، صفوة الاعتبار، المصدر السابق، ج2، ص510.

وبدأت ملامح الفكر الإصلاحي عند خير الدين في المحافظة على أموال الدولة التونسية، ومعالجته قضية بان عياد، ويعتبر أن فكرة الإصلاحات القانونية (التنظيمات) ضرورة إصلاحية ملحة لأنظمة الحكم، خصوصا نظام الحكم الملكي المتفرد في تونس بما يضمن من دعائم للعدل والحرية، وليدحض آراء العوام، ثم أصحاب الفكر التقليدي والمعارضين للتنظيمات العثمانية، فإن خير الدين يستند إلى فتاوى الشيخ إبراهيم الرياحي (1766م – 1850م) العالم الصالح الصوفي والشيخ الأعظم لجامع الزيتونة، ثم مفتي المالكية بتونس[1].

1-4-موقف الشيخ إبراهيم الرياحي من التنظيمات الإصلاحية:

يعد مفتي المالكية الشيخ إبراهيم الرياحي من بين الشخصيات الداعمة لفكرة الإصلاحات (التنظيمية)، خصوصا الإصلاح السياسي داخل القصر الملكي الحسني والتنظيمات التي يقودها المصلح خير الدين باشا، فالشيخ الرياحي كان ينادي بتفعيل فكرة التنظيمات القانونية ذات التوجه الإصلاحي السياسي طيلة فترة حكم أحمد باي، لكنه توفي قبل أن يرى هذه التنظيمات أمرا واقعا في تونس، وتأفف المصلح إبن أبي الضياف كذلك من موقف رجال المجلس الشرعي المالكيين والحنفيين المعارضين لهذه التنظيمات، وتذكر حرقته على الشيخ إبراهيم الرياحي بهذه الإصلاحات القانونية قبل وفاته فقال: «وكيف يروج تعللهم وهم الأعلام السابقون في ميادين العلوم المعقولة، فوا أسفا على العالم الصالح إبراهيم الرياحي الذي كان يهتف بهذه النعمة (التنظيمات) لو كان حيا وجاءته نعمة الله هذه أتراه يبدلها بما يناسب المنصب، وما لا يناسب؟»[2]

[1]– سالم الحامدي، المرجع السابق، ص504.

[2]– ابن أبي الضياف، الإتحاف، م – س، ج4، ص284. سالم الحامدي، المرجع السابق، ص4.

2-موقف الضباط العسكريين وكبار المسؤولين

2-1-موقف الجنرال الحسين ورستم:

تشبع الجنرال الحسين بالأفكار الإصلاحية للشيخ قابادو، وهو من تلاميذه بالأكاديمية العسكرية وحاول تطبيقها عمليا حين اعتلى أعلى المراتب في المؤسسات العسكرية والمدنية والسياسية، إذ «...كان الجنرال حسين من أول الواعين بآراء شيخه، ومن العاملين على تحقيقها في كل مهمة ينتدب لها. بداية من رئاسة المجلس البلدي التي تولاها سنة 1858، إلى توليه وزارة المعارف والأشغال العمومية سنة 1874م، كان ذلك مرورا بعضويته المجلس الأكبر ومشاركته في تحرير بنود عهد الأمان وشرحها، إلى إشرافه على المطبعة الرسمية وإصداره جريدة الرائد سنة 1860م، وظل هذا المصلح الواعي مؤمنا بالمبادئ التي أخذها عن شيخه وهو شاب، ثم اقتنع بها في حياته العملية...»[1].

إضافة إلى خير الدين والجنرال حسين كان الجنرال رستم، وكلهم مماليك شركسيون استجلبهم أحمد باي في حكمه هو الآخر من خيرة التلامذة الضباط لـلأستاذ قابادو والمتأثرين بأفكاره الإصلاحية، فلقد تولى أعلى المراتب في صلب الدولة الحسينية، إلا أن توجهه كان إصلاحيا تقدميا متشبعا بأفكار أستاذه قابادو «فأصبح وزيرا للداخلية سنة 1865م، ثم وزيرا للحربية سنة 1870م، ومن أبرز رجالات الإصلاح في عصره، خصوصا في ميادين التنظيمات الإدارية التي استطاع أن يدخلها في كل الإدارات التي تولاها، التي كانت على ما يظهر سببا في غضب المشير الثالث (محمد الصادق باي) عليه واستغفائه من مناصبه سنة 1878م...»[2].

---

[1]- بن سالم عمر، قابادو، حياته آثاره وتفكيره الإصلاحي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1973م، ص88-89.

[2]- بن سالم عمر، المصدر السابق، ص54.

2-2-موقف الشيخ سالم بوحاجب وفكرة التنظيمات الإصلاحية:

ولعل من أبرز تلامذة قابادو المصلحين من الخط التنويري التوعوي داخل مؤسسة جامع الزيتونة، رجل الإصلاح الزيتوني الشيخ سالم بوحاجب الذي يجمع في تكوينه المعرفي بين علوم اللغة والفقه والقرآن وعلم التصوف والفكر الفلسفي العقلاني الإصلاحي الديني والثقافي والسياسي، فتأثر الشيخ سالم بوحاجب بالشيخ إبراهيم الرياحي وتلقى فنون العلوم الدينية على يده في الجامع الأعظم، وقد كان يخصه بتعليم خاص في بيته، إذ «...قرأ على الشيخ إبراهيم الرياحي دروسا في الموطأ بداره...»[1].

وله موقف إيجابي من إصلاحات خير الدين، فهو محرر ومقدم كتاب أقوم المسالك لخير الدين، ومن أنصار المنهج الإصلاحي للشيخ قابادو، ومما مكنه من الاتصال الودي ببقية تلامذة قابادو من المصلحين الضباط، ومن التلامذة الشيوخ داخل جامع الزيتونة، وسار الشيخ سالم بوحاجب رافعا لواء التجديد والإصلاح والحداثة والتمدن في كل مجالات الحياة اليومية التي يعيشها المجتمع التونسي في القرن التاسع عشر، ونادى بضرورة التفتح على العلوم العصرية والأخذ بأسباب النهضة الحضارة العربية الإسلامية على غرار الشعوب الأوروبية، جعله يتبوأ المكانة المرموقة في الخط الإصلاحي المتمدن لرجال الزيتونة. كما رسم نهجه أستاذه الروحي الشيخ محمود قابادو[2].

كما أسهم الشيخ أبي حاجب في تحرير دستور محمد 1861م، كما ذهب إليه الباحث الأستاذ محمد العزيز بن عاشور:

---

[1]- بن عثمان السنوسي محمد، مسامرات الظريف بحسن التعريف تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج4، لبنان، 1994م، ص ص 98 – 99.

[2]- سالم الحامدي، المرجع السابق، ص511.

«...وقد كان لهذا الشيخ المستنير (بوحجاب) دور هام في معارضة مشروع خير الدين التحديثي ودعم قانون عهد الأمان، ويبدو تأثيره جليا "في كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك للوزير خير الدين"[1].

فالشيخ الزيتوني أبو حاجب من الداعمين لخط الإصلاح ولفكرة التنظيمات العثمانية، ولقد أكد ذلك في قصيدة له أمام الصدر الأعظم بمناسبة رحلته إلى الأستانة رفقة خير الدين سنة 1871م، قال فيها بالخصوص:

«...وحفظ حقوق أوجب الدين حفظها

وإنصاف مظلوم أتى يشتكي الغبنا

...غرستم بروض النصح روحا بسياسة

فمنها ثمار النضج ما برحت تجنى

كإجراء تنظيمات عدل تأسست على

الشرع واصطانت حقوق الورى صونا...»[2].

2-الشيخ محمد بيرم الخامس وفكرة التنظيمات الإصلاحية:

إضافة للشيخ أبي حاجب، فإن الشيخ محمد بيرم الخامس يعد من تلامذة قابادو، السائرين على دربه التحديثي الفكري والتجديدي الإصلاحي المستنير، فلقد ولد الشيخ محمد بيرم سنة 1839م تاريخ صدور أول نصوص التنظيمات الخيرية (خط شريف كلخانة العثماني).

وتأثر محمد بيرم الخامس بأفكار قابادو الإصلاحية وبنظرياته أيما تأثر، فقد أخذ عنه رأيه في إحياء العلوم الصحيحة والاعتماد عليها للنهضة بالبلاد، وشارك في أغلب

---

[1]- بن عاشور محمد العزيز، الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر، فعاليات اليوم الدراسي المنتظم ببيت الحكمة يوم 27 جانفى 2006م، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، ص18.

[2]- عمايرية حفناوي، سالم بوحاجب وبداية تشكل الوعي القومي التونسي، فعاليات اليوم الدراسي بيت الحكمة، تونس، 2006م، ص131. (الناشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون).

الإصلاحات التي أدخلها خير الدين على دواليب الإدارة التونسية، وكذلك على المؤسسات العلمية والاجتماعية التى أنشأها أو طورها مشاركة علمية نشيطة[1].

ولذلك، شب بيرم الخامس مغرما بالأدب والسياسة، خصوصا الإصلاحات الدستورية التي أتي بها قانون عهد الأمان، ثم الدستور التونسي، كما ألح على تطبيق الإصلاحات الدستورية فقال: «فتونس لا تستقيم دون تنظيمات، وإنها لا بد لإجرائها من إبعاد خصوم الإصلاح وأتباع الفساد المالي والسياسي وأنصار الاستيراد والارتباط بقوى الاستعمار...»[2].

3-موقف النخب المخزنية والأقليات الأجنبية:

3-1 -موقف النخبة المخزنية من الإصلاحات بمغرب القرن 19:

انقسمت النخبة المخزنية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر إلى قسمين، تجاه حركة الإصلاح بين مؤيد للانفتاح على النظم الأوروبية الحديثة كأساس لتحديث المجتمع، وبين معارض لذلك الانفتاح الذي لا يرى فيه إلا خطرا على استقلال المغرب ووحدته الترابية فأين تتجلى إذن مواقف التجار والعلماء من هذه التحديثات؟ وكيف شكلت مواقفهما وجها للصراع بين النخب المخزنية بمغرب النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟

قام المخزن بعدة محاولات إصلاحية جراء انهزامه في معركة إيسلي وحرب تطوان منها تكوين جيش عصري قادر على مواجهة الأعداء، كما اتخذ تدابير إصلاحية في الميادين السياسية والاقتصادية.

ومن بين العلماء الذين كانت لهم مواقف لينة من هذه التحديثات وأبدوا إعجابهم بالحداثة الأوروبية ومن جملتهم نذكر إدريس بن محمد بن إدريس العمراوي[3] ،الذي شارك في سفارية إلى باريس سنة 1860م في عهد نابليون الثالث، وقد وصف هذا الفقيه المخزني

---

[1]- بن سالم عمر، قابادو حياته آثاره وتفكير الإصلاحي، المرجع السابق، ص62.

[2]- الخامس محمد بيرم، صفوة الإعتبار، ج2، ص83.

[3] - إدريس بن محمد بن إدريس العمراوي: هو ابن الشاعر محمد بن إدريس العمراوي، كان كاتبا ودبلوماسيا مغربيا بارزا، عمل مبعوثا للسلطان محمد الرابع (1859-1873م) إلى باريس سنة 1860م، ثم إلى إسبانيا 1861م للمزيد يراجع: منير روكي، موقف العلماء والتجار من الإصلاحات بمغرب القرن 19م

وصفا فيه كثير من الإعجاب والاستحسان بعض مقومات الحداثة الفرنسية على النحو الذي تجلت له في عدد المظاهر الاجتماعية والعمرانية والسياسية والتكنولوجية[1].

أما بالنسبة لتونس فهناك عديد من العلماء الذين نادوا بالتحديث في بلادهم على كافة الأصعدة، وذلك نتيجة لإدراكهم للفارق بين أوروبا التي كانت تعيش التقدم والتطور، وبلادهم التي شهدت انحطاطا وتخلفا في كافة الميادين من جهة، خاصة وأن البعض من العلماء من أتيحت له فرصة الاطلاع على بعض ملامح الحضارة الغربية إثر زيارته للعديد من المدن الأوروبية، ومن جهة أخرى اقتنع العلماء التونسيون بضرورة التحديث والتغيير لمواكبة متطلبات العصر لا سيما إذا كان ذلك يتلاءم والشروط الإسلامية، وقد أعرب العلماء التونسيون عن تأييدهم للتجربة التحديثية في بلادهم، بعد أن وعوا أهمية هذه الأخيرة في انتشال البلاد التونسية من التدهور الذي ظلت تعاني منه مدة طويلة ومسايرة متطلبات العصرنة، ومن بين العلماء نذكر على سبيل المثال الفقيه محمد بن سلامة[2] (ت1850م) الذي يعد من أهم المنحازين إلى أحمد باي وسياسته التحديثية، إذ دافع عن فكرة تأسيس جيش نظامي على الطريقة الغربية، وعلى ضرورة الاقتباس عن الحضارة الأوروبية الحديثة، سواء أكان ذلك في اللباس أو الرتب العسكرية أو حتى اللغات الأجنبية (الفرنسية)، مستدلا في ذلك شواهد تاريخية إسلامية فضلا عن إنجازه لمؤلف عنونه بـ: "العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد، الذي ضمنه أخبارا متنوعة عن تونس في عصره من جهة، وإنجازات أحمد باي من جهة أخرى[3].

[1] – منير روكي، موقف العلماء والتجار من الإصلاحات بمغرب القرن 19م.

[2] – محمد بن سلامة (1777–1850م) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الطيب ولد في تونس العاصمة، تلقى تعليمه في الكتاب، تولى القضاء ثم باشا مفتي.

[3] – فاطمة الزهراء رحماني، موقف علماء الأزهر والزيتونة من الفكر التحديثي خلال القرن 19م، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، م1، ع1، 2020م، ص 173.

ومن الشخصيات التي عارضت الإصلاح بالمغرب نجد الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني[1] فقد ذكر أن من جملة أسباب انحطاط الأمة الإسلامية في كل صقع "إهمال من نبغ فيهم كاتبا أو شاعرا أومشيرا أوصانعا يحسن صنعة التجبيص أو البناء أو الأواني أو الثياب ولا يشير الكتاني إلى وجوب تعلم صناعة أوربا الحديثة أو إتقان تكنولوجيتها إنه لا يتحدث عن الصناعة بل عن الصنعة الموروثة عن الأجداد التي تجعل من إتقانها شرطا من شروط نهضة الأمة[2].

3-2-موقف الأقليات الأجنبية:

إن الإصلاحات المتنوعة التي عرفتها الإيالة التونسية والمغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر هي نتيجة لتأثيرات عثمانية ومصرية وأوروبية، واكتبها أعمال مجموعة من المصلحين في هذا المسار هناك دور اضطلعت به قوى أجنبية كفرنسا وإنجلترا اللتين اهتمتا بالتوازن في البحر المتوسط وإيالات الدولة العثمانية، إلى جانب دور قامت به بعض الشخصيات الأجنبية التي كان لها نفوذ في البلاط الحسيني ومؤسسة المخزن المغربي ومعرفة موقفها من الإصلاح، وكما سنسعى إلى البحث عن كيفية مساهمة هاته الشخصيات في توجه الحركة الإصلاحية لصالح الدول الغربية.

أ -موقف وزير خارجية تونس جيوزيبي ماريا رافو (1795-1862م)[3]:

ساهم جيوزيبي ماريا رافو في العمل التحديثي ونشر التأثيرات الثقافية الأوروبية بالإيالة التونسية (1836-1855م)، وذلك عن طريق تنظيم المعارض ودعوة البلدان

---

[1]-هو محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني الإدريسي والمشهور بأبي فيض الكتاني ،ولد بفاس عام 1873 ووالده هو العلامة عبد الكبير الكتاني وأمه فضيلة بنت إدريس الكتانية، دخل الكتاب لتعلم القرآن واستطاع حفظه وهو صغير انخرط في سلك الطلب بجامع القرويين تخرج منه مدرسا في شتى العلوم للمزيد يراجع :منير روكي المرجع السابق ،ص10

[2]- منير روكي، المرجع السابق ص 19.

[3] - جيوزيبي ماريا رافو: من مواليد يوم 09 فيفري 1795 بباردو، إيطالي الجنسية ، قدم إلى البلاد التونسية قبل الثورة الفرنسية ارتقى فالمناصب الإدارية حتى تقلد منصب أول وزير خارجية بإيالة تونس، توفي بباريس في 02 أكتوبر 1862 للمزيد يراجع: محمد الدين التبيني ، في تاريخ الدبلوماسية التونسية جيوزيبي ماريا رافو (1795-1862م) أول وزير خارجية بإيالة تونس، مؤسسة GLD، ط1، تونس، 2023م،ص116

للمشاركة والتعريف بالمنتوج من أجل خلق ساحة لتلاقح الخبرات والتجارب وعرض البضائع وتقنيات الإنتاج.

-معرض لندرا(بريطانيا):

انتظم أول معرض عالمي سنة 1851م بلندرا، وقد شاركت الإيالة التونسية في هذا المعرض دون وساطة الدولة العثمانية[1]، وقد ساهم جيوزيبي رافو في مشاركة الإيالة بهذا المعرض، ومن المحتمل أنه رتب الأمور عندما سافر سنة 1850م إلى لندرا، علما وأن هذا الرجل يمتلك شبكة علاقات موسعة مع العديد من التجار الأوروبيين، وذلك نظرا لوظيفته كوزير للخارجية أو لممارسته التجارة عن طريق تنارة سيدي داود، كما أنه ساعد العديد من التجار والحرفيين المحليين وحثهم على نقل منتوجاتهم إلى لندرا، ويخبر أحمد باي بأنه تحدث مع قنصل بريطانيا بتونس بخصوص "جلب أشياء من نتائج عمالتنا لهذا السوق التي اقتضت المصلحة رسمه في لندرا،...واجتهدنا في إحضار ذلك وكلفنا به محمود بن عياد أمير لواء وكاتب الجماعة الأعيان الكبراء بلندرا المكلفين في هذه المصلحة ووجه لهم تقييد ما يرد من الأشياء[2].

وقد حرص أحمد باي على المشاركة في المعرض العالمي للتعريف بالمنتوجات الفلاحية والصناعية للإيالة التونسية، وكان محمود بن عياد من بين من اختارهم الباي لتمثيل الإيالة هناك وفوض إليه مهمة تحديد البضائع التي ستشارك بها الإيالة، وأعد محمود بن عيادة قائمة في ذلك تمثلت في أغطية صوفية، زرابي، حلي، ذهب، سروج، ذرة، قمح...، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لهذه البضائع 220.000 فرنك[3].

[1] – بالهادي عبد الحميد، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860–1956م)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2011م، ص 104.

[2] – محي الدين التبيني، المرجع السابق، ص 405.

[3] – محي الدين التبيني، المرجع نفسه، ص 406.

-معرض فرنسا:

منذ سنة 1852م، أصبحت مشاركة الإيالة التونسية في المعارض بأوروبا دورية، فقد أحضر الباي أحمد السلع لمعرض باريس سنة 1855م، وبعث مصطفى خازندار برسالة إلى خير الدين المتواجد بفرنسا صحبة جيوزيبي رافو للنظر في قضية بن عياد يخبره فيها بأن الباي كاتب رافو ليسأله عن رأيه فيما يخص تحديد الشخص الذي سيتكفل بالسلع في باريس، فهل يوجهه الباي من تونس خصيصا أو يكلف رافو أحد من طرفه "...إن هذا السوق (المعرض) الذي سيرسم في باريس قد أحضر له مولانا السلع مثل سوق السلع لكم وأنتم تقيمون لها أحدا من طرفكم أو يوجه بها رجلا مخصوصا من تونس عرفنا بما يظهر لرأيكم على الفور من غير تراخ[1].

إن موقف رافو من هاته المشاركة هدفه هو تشجيع رواج التجارة والبضائع والانفتاح والتواصل مع الأجنبي في إطار الإصلاح الاقتصادي، فكان حريصا على مشاركة أوروبا الغربية، وقد اتسمت أفكار رافو التحديثية بالانفتاح والدعوة إلى الاستفادة من تجارب الأقطار الأوروبية[2].

مما يميز مفكري الإصلاح في تونس عموما، أنهم كانوا يؤمنون بسلطة الكلمة المكتوبة وضرورة تدوين أفكارهم وتبليغها، لذلك تركوا آثارا مكتوبة أودعوا فيها أفكارهم الإصلاحية بكل دقة وأوضح مثال على ذلك محمد بيرم وابن أبي الضياف وخير الدين والجنرال حسين، أما جيوزيبي رافو، ورغم أنه عايش فترة الإصلاح، فإن آراءه الإصلاحية مجهولة، رغم الدور الذي لعبه في تجارب الإصلاح في تونس، فهل يعود ذلك إلى استراتيجية متبعة من قبل الفاعلين في تلك الفترة حتى لا يكون الإصلاح مستوردا ذلك ان جيوزيبي رافو مسيحي وأوروبي الأصل؟ أم إن دوره في إصلاحات النصف الثاني من القرن

[1] – عبد الجليل التميمي، وثائق الوزير الأكبر خير الدين ومراسلات مصطفى خزندار (1850-1874م)، ج2، زغوان، تونس، 2000، ص 59.

[2] – محي الدين التبيني، المرجع السابق، ص 408.

التاسع عشر كان ثانويا؟ ونحن نستبعد أن لا يكون شخصية جيوزيبي رافو في عمق ثقافتها السياسية والدينية دور بارز في ذلك، ويعتبر جيوزيبي رافو من الشخصيات التي طالبت إلى جانب توماس ريد قنصل إنجلترا بتونس وبعض المستشارين الآخرين بإلغاء العبودية، وقذ استجاب أحمد باي لذلك وألغى أسواق العبيد بالإيالة، ويرى الإيطالي بيلوتي Bilonte بأن رافو ساهم في أهم الإصلاحات في عهد أحمد باي، وهذا أنه له نظرة جديدة في الإصلاح، حيث نجده يساهم في إدارة المدرسة الحربية ببباردو صحبة كاليقاريس حسب قول إرسيليو ميكال، ومساهمات رافو في عهد الإصلاح كانت تجارية وصناعية بالأساس، حيث عمل على توفير أكثر ضمان للتجارة، وقد شجع الصناعة مثل مصنع الصفوف وإلى جانب ذلك عمل على حماية الفنون[1].

[1] – محي الدين التبيني، المرجع السابق، ص 452.

ثانيا: عوامل فشل المحاولات الإصلاحية بتونس والمغرب خلال القرن 19م

رغم محاولات الإصلاح بالبلدين، إلا أنها ساهمت في انبعاث نسبي في الحركة الثقافية في صفوف بعض العلماء ، نتيجة إنشاء مدارس لتلقين العلوم الحديثة كالرياضيات والهندسة، واللغات، بالإضافة إلى تكوين بعض الطلبة الذين أرسلوا إلى أوروبا في شتى العلوم، وإنشاء بعض المعامل قصد تلبية حاجيات السكان الصناعية والتجارية، وساهمت في تطور طفيف في البنية التحتية جراء بناء بعض الطرق والموانئ، إلا أنها أخفقت في بلوغ أهدافها، ولم يكن لها تأثير فعال في حالة المغرب المتأزمة، والذي تفاقمت مشاكله أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م، أكثر عما كانت عليه في بدايته، وحالة الإيالة التونسية تعيش أزمة مالية حادة وتفاقم ديونها وهذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ماهي العقبات التي حالت دون نجاح المشاريع الإصلاحية بالبلدين خلال القرن التاسع عشر؟

حمل بعض الباحثين[1] التدخل الأوروبي الإمبريالي مسؤولية إضعاف البلدين تونس والمغرب وعرقلة الإصلاح، في حين أرجع فريق آخر سبب إخفاق المشروع الإصلاحي النهضوي بتونس والمغرب القرن التاسع عشر إلى العوامل الداخلية المتشعبة، سواء ما تعلق بتأزم حالة البلاد واضطرابها أو ما تعلق بالبنيات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لم تكن أرضية مواتية لنجاح المشروع التحديثي، لكن يبدو أن العوامل الداخلية الذاتية والخارجية تضافرت كلها لإفشال محاولات الإصلاح والتحديث بالبلدين كونها تندرج ضمن مستويات متشابكة ومتفاعلة ولعلها أبرزها:

1-التركيز على التحديث المادي والتقني قبل التحديث الذهني والفكري:

إن النظام العام للمجتمع الغربي لم يكن نتيجة إفراز فلسفة عميقة في التغيير تجمع بين التحديث التقني والفكري في الآن ذاته، وهذا راجع من جهة إلى ما كان يتخبط فيه المجتمع الثقافي وانحصاره أساسا في ثقافة تقليدية ترتكز على التكوين الفقهي، في مقابل

[1]-مثل المؤرخ محمد المنوني وجرمان عياش والهادي التيمومي وجمال دراويل..

غياب التكوين الفلسفي التاريخي المدعم بعلوم الإنسان، المنفتح على ثقافات العالم، إضافة إلى الفتن والصرعات القبلية المغربية المخزنية التي لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب سنوات القحط والجفاف والأوبئة، ومن جهة أخرى المشاكل الخارجية التي بدأت بالحملات الدبلوماسية على تراب المغرب وسيادته وانتهت باستعماره وفرض الحماية عليه[1].

أمام هذا الوضع غير المريح لم يقدر نظام المغرب على تجاوز مشكلة الإصلاح التقني إلى غيره من الإصلاحات الذهنية والثقافية، وهذا لا يعنى أنه مقتنع بالاختيار الأول، بل لأنه كان يعرف أن اختياره الأول، إضافة إلى مشاكله التي تجلت أساسا في المعارضة الشديدة له.

2-تدخل القوى الأوروبية الاستعمارية في إفشال المحاولات الإصلاحية بالبلدين:

تعود عوامل فشل التجربة الإصلاحية بالبلدين لارتباطهما بالضغط الإمبريالي الذي درس على البلدين، فقد أكدت أغلب الدراسات التي بحثت في عوامل فشل المحاولات الإصلاحية التحديثية بتونس والمغرب، ومنها دراسات الأوروبيين أنفسهم على أنه مهما كانت المعارضة الداخلية لمشروع الإصلاح والتحديث والعوائق الذاتية التي حالت دون تجسيده فإنها تبقى ثانوية مقارنة بالتدخل الأوروبي الاستعماري في الشؤون الداخلية للبلدين وإفشالها لأية محاولة إصلاحية جادة بالبلدين، بل عملت على تحريف مسارها الحقيقي ولخدمة مصالحها الاستعمارية[2].

وهذا ما جعل "إبراهيم بوطالب" يعتبر أن ما جرى بالمغرب في القرن 19 م من محاولات لمحاكاة الحداثة الأوروبية لم يشكل مشروعا تحديثيا حقيقيا، وإنما كان عبارة عن أعمال التناور الإمبريالي على المغرب لزعزعته وإضعافه ثم الانقضاض عليه[3].

---

[1]- الصولبي حميد، نظرية التحديث في الفكر المغربي (1844م- 944م)، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2010م، ص46.

[2]- مسعود عوادي، تأثير التقدم الأوروبي في اليقظة الفكرية والمحاولات التحديثية المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أطروحة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 ،2019، ص294.

[3]- إبراهيم بوطالب، استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح، ص417.

3-التوسع التجاري والمالي للقوى الأوروبية في تونس والمغرب:

أ-التوسع التجاري:

وقد دعم هذا التوسع الاستعماري تلك المعاهدات اللامتكافئة التي فرضتها إنجلترا على الباي سنتي 1863م و1875م وإيطاليا سنة 1868م ، فهذه المعاهدات أعفت البضائع الأوروبية من جل الرسوم الجمركية وكذلك من المكوس الداخلية، إذ أجبر الباي بموجب الفصل السابع من المعاهدة التونسية الإنجليزية المؤرخة في: 19 جويلية 1875م على عدم منع استيراد أية بضاعة من بريطانيا خاما كانت أو مصنوعة "وهذه البضائع لا تدفع عند دخولها إلى تونس أكثر من 8% من قيمتها، وذلك علاوة عن إعفاء مستهلكيها[1]،من تونسيين وأوروبيين من كل المكوس التي توظف عادة على السلع المحلية".

ب-التوسع المالي:

أما الحالة في الميدان المالي فكانت مختلفة، حيث أن التوسع في هذا المجال الذي كان في البداية بواسطة القروض التي كانت تقدم للباي بنسب ربح مرتفعة جدا وهذه الأموال كانت متأتية في واقع الأمر من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا، إذ قبلت هذه البلدان في مرحلة أولى اقتسام السوق التونسية ولم تلبث أن استغلت عجز حكومة الباي على تسديد فائدة ديونها لتهيمن نهاية سنة 1870م على مالية الإيالة. وهذا الوضع يتماشى دون شك مع الرخاء الاقتصادي الذي عرفته القوى الكبرى فيما بين 1851م و1873م؛ أي في فترة تجد فيها رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمارات المربحة بأوروبا نفسها، أما في مرحلة الركود الاقتصادي (1873م-1881م) فكان التنافس بين هذه الدول يشتد كلما ضاقت مجالات الاستثمار بأوروبا وقلت مكاسبها، وأصبحت كل دولة تعمل على ضمان أكثر ما يمكن من

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو، حلية قرقوري، دار سراس للنشر، تونس 1986م، ص31.

الامتيازات في الإيالة لرعاياها من أصحاب رؤوس الأموال، وكذلك على استثمار أكثر ما يمكن من أموالها في هذه البلاد[1].

4-ركود البنايات الفكرية والاجتماعية بالبلدين:

رغم الدور الذي لعبه عامل التدخل الأوروبي في إفشال تجربة التحديث بتونس والمغرب، إلا أنه هناك عوامل لا تقل أهمية عن عامل التدخل الأجنبي، وهو عدم تأهيل القاعدة الاجتماعية القائمة على نمط التفكير التقليدي التي كانت تقاوم المحاولات الإصلاحية، وتقف عائقا أمام مشاريع الإصلاح، وعدم تقبلها واستعدادها للتحديث خصوصا أنها كانت تتخبط في براثين الجهل والفقر والبدائية، وهو ما يعني غياب قاعدة شعبية تبارك هذه العملية، فمن غير الممكن تجسيد فكر تنويري نهضوي على أرضية تقليدية غير مستعدة أصلا لتقبل الحداثة وبدون نسيج اجتماعي كفيل باحتضانها والدفاع عنها، فعلى المستوى الاجتماعي، حافظت تركيبة المجتمع على طبيعتها التقليدية، وظل المجتمع التونسي والمغرب فئويا قائم على اعتبارات الحظوة والنسب والانتماء القبلي، فكان هذا المجتمع بعيدا عن إنتاج طبقات حاملة للتغيير[2].

أما من ناحية الإنتاج الاقتصادي، فإن المجتمع المغرب ارتكز على إنتاج حرفي وفلاحي بسيط، وكانت موارد خزينة الدولة قائمة على الضرائب المفروضة على الإنتاج الفلاحي، وعلى عملية تسويقية داخليا وخارجيا، علما أن هذا الإنتاج تعرض لأضرار خلال 19م، وهذا ما لم يسمح ببروز طبقة برجوازية فاعلة في المجتمع ولا حركية لرأسمال قوى، يكون قاطرة لتقدم البلاد كما حدث في أوروبا، فالمجتمع المغربي لم يكن في مستوى يعزز فيه الشروط لعملية التراكم الرأسمالي بالشكل الذي يحفز ويدعم المخزن أو البرجوازية أو كلاهما لأداء مهمة الإصلاح على أساس رأسمالية عصرية.

---

[1]- على المحجوبي، المرجع نفسه، ص 32.

[2] - الأزمي أحمد، مسألة تحديث الجيش المغربي بين التكوين في الداخل وإرسال البعثات العلمية الطلابية إلى أوروبا على عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894م)، 1984م، ص 67.

ولم يقف تدخل القوى الأوروبية عند حد إفشال تلك المحاولات، بل عملت على تحريف مسارها الحقيقي وتوجيهها وفقا لم يخدم مصالحها، دون استفادة المغرب منها، وهذا ما جعل المؤرخ المغربي إبراهيم بوطالب يعتبر أن ما جرى بالمغرب في القرن 19م من محاولات لمحاكاة الحداثة الأوروبية لم يشكل مشروعا تحديثيا حقيقيا، وإنما كان عبارة عن أعمال التناور الإمبريالي على المغرب لزعزعته وإضعافه، ثم الانقاض عليه[1].

وفي سياق تدخلها في شأن البلدين، قامت بإقحامهما عنوة تحت ضغطها في السوق الرأسمالية وهو غير متكافئ معها في الإنتاج والتبادل، وفرضت عليهما معاهدات تجارية ودبلوماسية مجحفة، أبرزها معاهدة المغرب مع بريطانيا سنة 1860م، ومعاهدة المغرب مع إسبانيا سنة 1861م، ومعاهدات الصداقة والتجارة بين تونس وفرنسا 1830م، والمعاهدة البحرية 1846م بين تونس وفرنسا، والاتفاقيات المالية بين تونس وفرنسا ما بين (1860-1869م)، وبموجب هاته الاتفاقيات والمعاهدات فقدا البلدين سيطرتهما على الاقتصاد وانفتحت البلاد أمام التجارة الأوروبية ولم يعد البايات الحسينيون والمخزن المغربي الحد من التسرب الأوروبي.

إن ماهية الإصلاح النخبوي الذي طرح للنقاش زمن القرن التاسع عشر، لم يكن إلا دليلا واضحا على أزمة تاريخية دخلتها منطقة شمال إفريقيا، حيث تجلت أسباب هذه الأزمة مع أول احتكاك للضفتين الشمالية والجنوبية للحوض المتوسط، إذ كشف هذا الصدام العسكري في ظاهره الحضاري في باطنه حقيقة الأنا المحلية الكاذبة والمزيفة التي كانت تحيا على الأطلال التاريخية للمنطقة برمتها.

ويتحرك دواليب السلطة في مرحلة أولى لاستصلاح ما يمكن إصلاحه في هياكل الدولة المتآكلة يومها، حملت الفئة العالمة من جهتها هم المشروع الإصلاحي القاضي

[1] – إبراهيم بوطالب، استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح ضمن ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، كلية الآداب بالرباط ما بين 20 و23 أفريل 1983م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص 417.

بتحقيق طموحاتها في إخراج المغاربة من قدر كان من المستحيل زمنئذ الإفلات منه، حيث دعت من جهتها إلى الأخذ بأسباب التطور والمضي قدما ووحدة مقصدها الإصلاحي، على الرغم من اختلاف رؤاها بين متشبث بالمرجعية الدينية بشكل قطعي، وبين من وجد أن الطريقة المثلى هي الانفتاح على الضفة الشمالية[1].

وقد قمنا في هذا الجانب بمحاولة الإلمام بجوانب الرؤى الإصلاحية التي رأت الأخذ عما وصل إليه الغرب من تطورات في شتى المجالات لا جرم في الاقتباس منه، وقد كان لنموذجي "خير الدين" و"أحمد الناصري" خير مثال، وخلصنا من خلال طرحهما المقدمين على أن فكرهما الإصلاحي قد هم جل الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلا أن سياسة البسط المركزية وما كانت تعانيه جراء الضغوطات الداخلية والخارجية، حل دون اكتمال التجارب، وذلك إما بتوقفها أو بالأخذ بجزء منها فقط.

القاعدة الأساس التي تسلم بها القول فيها قدم، هو ما آلت له الأوضاع المغاربية عامة والتونسية–المغربية على وجه الخصوص، قد كان نتيجة حتمية لمسار طويل من التقهقر التاريخي، فمعلوم أن التاريخ لا يقرأ حقيقته بعزل فترة عن سابقتها، وكون الواقعة التاريخية لا تفهم إلا في إطارها التسلسلي والذي تتخلله مجموعة من الأحداث المتراصة أفقيا بناء على هذا المعطى، لا يمكننا إلا ربط فشل التجارب الإصلاحية ببعض المرتكزات التي لم يسعفنا المجال للوقوف عندها بشكل تفصيلي، والتي تتجلى يومها في عوائق أبت إلا أن يكون الفشل مصير هذه التجارب النخبوية نذكر منها[2]:

تندرج أولى هذه المعيقات في:

[1] – عبد اللطيف بلمعطي، نخبوية الإصلاح المغاربي زمن القرن التاسع عشر خير الدين باشا وأحمد الناصري أنموذجا، م1، عدد خاص، مدارات تاريخية، أفريل 2019م، ص 287.

[2] – عبد اللطيف بلمعطي، المرجع السابق، ص 288.

1-أزمة الاستمرارية:

حيث أن المشاريع الإصلاحية سواء تلك التي قادتها السلطة المركزية أو التي تزعمتها فئة النخبة، كانت تنتهي بانتهاء شخصية المصلح بمعنى أن جل المشاريع لم تكن تحظى باتفاق الكل حولها وحول الكيفية التي ستكفل استمراريتها إلى حين اكتمالها، الأمر الذي لمسنا واقعه مع أول شخصية خير الدين بالإيالة التونسية، إذ وجدنا أن كل ما قام به الرجل من إصلاحات همت من المجالات، قد انتهت إثر وفاته بعلة مجموعة من الأعذار من جملتها أن مشروعه الإصلاحي قد كان جد مكلف ماليا بالنسبة لما هي عليه حال البلاد اقتصاديا، ولنقس على ذلك كل المشاريع الإصلاحية، هذا العامل الذي ساهم من منظورنا في وأد التجارب الإصلاحية قبل استقرار نتائجها على البلاد، وهناك معيق ثاني هو:

2-تصادم الرؤى ووجهات النظر حول التجارب الإصلاحية:

لقيت التجارب معارضة من قبل السلطة أو كان الاعتراض وعدم الرضا عليها من قبل النخبة، ولعل مرد هذا الشأن إلى أن كل المحاولات الإصلاحية لم تكن من قناعات يكون الإجماع من خلالها على الخطى التي يتوجب السير عليها، بمعنى أن كل فئات المجتمع التونسي والمغربي لم تكن بقدر استيعاب المعنى الحقيقي لفكرة الإصلاح، وأن كل ما كان يسن هذه التجارب لم يكن يخضع لرؤية موحدة الهدف، وكآخر معيق يمكن الإشارة إليه ضمن معيقات التجارب الإصلاحية وهو:

3-تغييب فئة العامة عن المشاريع الإصلاحية:

تم إقصاء طبقة واسعة من المجتمع في المشاريع الإصلاحية إلا في حالة جني الضرائب، وكيف أثر هذا على تطورات الأوضاع الداخلية للبلاد سلطة وعامة وأعاق مسار هذه المشاريع، فما كانت تعرفه البلاد من ثورات رفض، إنما كانت نتاجا لهذا التغيب الذي مورس في حق الرعية، التي كان وزنها فاعلا في نجاح أو فشل الإصلاحات.

4-نظام الحكم المعيق للإصلاح:

تعد طبيعة نظام الحكم (نظام الدولة السياسي) القائم على نمط الحكم الفردي المطلق من أهم العوامل التي أسهمت في إفشال المحاولات الإصلاحية في البلدين، وهو النظام الذي كان قد نوه إلى سلبياته مفكرون مسلمون قدماء، ومفكرون معاصرون، وهو حكم ليس مبني على العمل والشورى، فغياب العدل يغيب الأمن، وبغياب الأمن يزول العمل، وذلك مؤذن بخراب العمران، ولذلك قدرت الإصلاحية العربية في القرن التاسع عشر بأن الاستبداد والحكم المطلق، بالإضافة إلى التأخر العلمي هما أحد أهم أسباب انحطاط الأمة[1].

فمن الأسباب السياسية التي أدت إلى فشل المساعي النهضوية الإصلاحية بالبلدين هي طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على الحكم الفردي المطلق الذي لا يتوقف للإصلاح ولا يبتكره وإن خاضه فإنه يفعل ذلك لحاجته أو لضرورة تجبره على ذلك، كما أن الحكام المستبدون كانوا يرفضون فكرة التغيير والإصلاح، خصوصا في المجال السياسي[2].

وركزوا على الشكليات بتقليد بعض مظاهر التمدن الأوروبي وليس لبه، مثل بناء القصور ومحاولة محاكاة القوة العسكرية للبلدان الأوروبية الكبرى، من خلال إنشاء جيش عصري لا تتحمل إمكانات البلاد تكاليفه، في حين كان يتوجب على هؤلاء الحكام البدء في الضروريات كإحلال النظام الدستوري في الجهاز السياسي، وإقرار الحرية السياسية وتطوير التعليم، وبالتالي فإن أنظمة الحكم بدأت في إصلاحاتها من حيث يجب أن تنتهي[3].

ففي المغرب كانت أهم معيقات نجاح المشروع الإصلاحي هو النظام السياسي بحد ذاته الذي أشرف على هذا المشروع، فقد أشار عدد من المفكرين المغاربة إلى أن نظام المخزن مثله مثل الأنظمة الحاكمة في الأقطار الإسلامية لم يعد صالحا للدولة، وقد هرم منذ قرون ونخر جسده الفساد والاختلاس والرداءة الناجمة عن تولي أشخاص لا يحسنون

---

[1] – علي أمليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير للنشر والطباعة،ط1،بيروت ،لبنان،1985، ص 154.

[2] – حبيب الجناحي، المرجع السابق، ص 116.

[3] – مسعود عوادي، تأثير التقدم الأوروبي في اليقظة الفكرية والمحاولات التحديثية المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر -02-، 2018-2019م، ص 319.

تسيير ما كلفوا به، بل كانوا هم بذاتهم في حاجة إلى إصلاح، فأغلبهم كان فاسدا يقدم مصالحه الخاصة على مصلحة الدولة، وأمي بعيد تطورات العصر، في هذا الصدد يشير وينوه إليه المشرفي وأكد على أن فشل مساعي السلطان محمد بن عبد الرحمن الإصلاحية خصوصا في مجال الجيش تعود إلى: (خيانة دائرته وخبث نيتهم واعتنائهم بجلب النفع لأنفسهم خاصة وإهمالهم أمور الدين والنصيحة له...إلى غير ذلك من الغش والمكر الغير موافق لدوام الملك)[1].

وخلاصة القول إن الإصلاح شكل الهاجس الأساس "للنخبة المثقفة التونسية والمغربية" ما بعد الإصدام بالحداثة الأوربية العسكرية على وجه الخصوص إذ أن الإصلاح بتونس والمغرب لم يكن في عمومه وليد صيرورة تاريخية طبيعية كما عرفته باقي دول العالم الأوربي ، بل تحكمت فيه عوامل داخلية وخارجية جعلت منه غاية وليس وسيلة لتحقيق نهضة شمولية، وهذا ما جعل أسباب الفشل مرتبطة بالولادة القيصرية لما يمكن أن يطلق عليه "الإصلاح "إذ أن الإصلاح التحديثي بتونس والمغرب وليد الإصدام بأوروبا في الميدان العسكري، الأمر الذي جعل النخبة والمخزن تطرح سؤال الضعف والهزيمة في معركة إيسلي(1844م) وتطوان (1859-1860م) ،دون البحث في باقي الجوانب الأخرى للتفوق الأوربي.

حقيقة نقول أن دخول البايات الحسينيون ورجال الفكر والإصلاح بتونس والمؤسسة المخزنية ونخبتها غمار التجربة الإصلاحية كان بسب الإحساس بالضعف أمام الآخر والإقرار بالتفوق والغلبة لأروبا، مما يجعلنا منذ البداية نقف أمام إشكالية تتمثل في ما جدوى الإصلاح؟ وما غايته؟

إن أولى الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها أن فشل التجربة الإصلاحية في حد ذاتها شكلت موضوع سجال كبير بين الباحثين والمؤرخين إلي يومنا هذا، وكون فشل أول

[1] – المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غيلا المتناهية ،دراسة وتحقيق إدريس ، بوهليلة ،الرباط ،1993، ج2، ص 97.

مشروع إصلاحي ، علقت عليه آمال كبيرة في تحديث البلاد والتصدي للأخطار الخارجية لم يكن بالسهل تقبله من طرف التونسيين والمغاربة ، ثم إن هذا الفشل لم تقتصر تبعاته على المرحلة التاريخية التي تم فيها بل تجاوزته وظل حاضرا بقوة في رسم مسار ومستقبل البلدين في كل الفترات اللاحقة ، وتبقى إشكالية الإجابة عن سبب فشل الإصلاح من المواضيع التي لا يمكن الجزم فيها، نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين في هذا المجال ، لكن على العموم فإن إخفاق التجربة الإصلاحية بتونس والمغرب ترجع أسبابه الى عاملين اثنين:

1-العوامل الداخلية:

عدم توفر الشروط الداخلية المناسبة من حيث تجدد الأزمات باستمرار ، إما بسب وفاة سلطان أو حالة ركود اقتصادي أو غيرها من المسببات ،وهذا راجع بالأساس إلي غياب تنظيمي ينظم الحالة السياسية بتونس والمغرب كالدستور مثلا، بالإضافة الى نخبوية الإصلاحات وارتباطها أحيانا بالقرارات السياسية للسلاطين دون استشارة أهل التخصص من جانب ،وعدم تجدر مفاهيم الإصلاح والتحديث في المجتمع من جانب ثاني ،بالإضافة إلى عمد تبني فئات عريضة من المجتمع للإصلاح نظرا للتباين الذي ولدته إصلاحات القرن التاسع عشر بين مكونات النخبة المثقفة نفسها، واقتصارها في البداية على تكييف الحداثة الغربية مع نصوص الشريعة مما خلق حالة من تضارب الآراء والأفكار بين النخبة حول أولوية الإصلاح، كما لا يجب أن ننسى أن الإصلاح في حد ذاته ،هو إقرار بالفساد يتطلب تغيير الذات الشرية التي كانت سببا في الإصلاح، وليس محاولة إقناعها بجدوى وأهمية الإصلاح هذه الدينامية في تبني الإصلاح تشكل بالنسبة لرجالات الدولة وعدد الاعيان والشرفاء، أحد عوامل إضعاف مكانتها وسلطتها في المجتمع، لذلك كانت المعارضة السلاح الذي واجهت به فئة عريضة من رجالات المخزن مشاريع الإصلاح في شموليتها[1].

[1]-عبد الإله الحداد المرجع السابق ،ص282.

2-دور العوامل الخارجية:

استعمال الدول الاوربية لسياسة " الإصلاح المفروض "خلال القرن التاسع عشر للتغلغل وسعيها لعرقلة المحاولات التحديثية الداخلية عن طريق توظيف عدد من الأليات الدبلوماسية من خلال فرض وانتزاع المعاهدات الى جانب السياسات المالية والاقتصادية ثم التحكم في الجمارك والتهديد بالغزو العسكري أنموذج الإصلاحات الت فرضتها بريطانيا على المغرب لتعديل اتفاقية1856 التجارية.

عموما فشل التجربة الإصلاحية التونسية والمغربية تداخلت فيها عوامل ذاتية مرتبطة ببنية المجتمع ونخبته وأخرى مرتبة بالآخر الساعي لإحكام قبضته على المغرب مخزنا ومجتمعا وهو الأمر الذي اتفقت بشأنه جل كتابات وأقلام المفكرين والباحثين الذين عالجوا مسألة الإصلاح وأسباب فشله خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1].

فالأستاذ محمد المنوني يرى أن هناك سبعة عوامل تضافرت لإفشال معظم المشاريع الإصلاحية أبرزها كون هذه الإصلاحات لم تتقدمها توعية للجماهير الشعبية بمزايا الإصلاح ولم يراع في تطبيقها الشعور بالتحفظ اتجاه الأجنبي بالإضافة إلي إهمال تطوير التعليم وسطحية الاهتمام بالتنظيم العسكري وضعف وهشاشة الهيئة المشرفة على الإصلاح وانحراف سلوك عدد من المسؤولين "فانظر هذا اهو عليه الناس اليوم من ظهور الخيانة التي لا يشك فيها عاقل فيكون الرجل لأشيء عنده متوقف على السؤال فإن تولي ولاية عمل أصبح -بمجردها-يشيد القصور ويزخرفها ولم يكفه شراء الدور إبقاؤها على بنائها حتى يأمر بهدمها وبنائها ثانيا على مقتضى رأيه..."[2]

[1]-عبد الإله الحداد، المرجع السابق، ص283

[2]-محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، ص.ص.141-144.

أما الأستاذ جرمان عياش فيرى أن فشل تجربة الإصلاح ترجع إلى عاملين اثنين[1]:

عامل فكري، يتمثل في أن الحركات الإصلاحية لم تقترن بأي تقدم علمي أو فكري فواقع الأمر في البلاد يدعو إلي التقليد والحفاظ على الأصول إلي جانب العامل الاجتماعي الذي شكل بحسب جرمان عياش عاما قوة بالنسبة للدول الأوربية التي كان الإصدام معها سببا في تبني مشروع الإصلاح مشيرا إلي أنه :" علينا أن نلتفت من جهة أخرى إلي جميع تدابير الإصلاح المتخذة آنذاك في المغرب الجسيمة منها والتافهة كانت على يد الدولة وحدها ذلك أن البلدان التي تطورت حقا في التاريخ لم ينجح فيها الإصلاح إلا بمشاركة طبقة اجتماعية بل طبقات ذات قوة اقتصادية نامية ومعتبرة "[2].

وفي نفس السياق يشير الأستاذ عثمان أشقرا في كتابه " العطب المغربي" إلي أن الحصيلة في الآخر لم تؤد بالمغرب الى الانخراط في سيرورة التحديث العالمية كانت جارية على قدم وساق في الدول الأوربية بل يمكن القول إن النتيجة جاءت مفارقة في هذا الصدد فابتداءا من هذا التاريخ –يعني عهد محمد بن عبد الله–زرعت أولى بذور التغلغل الرأسمالي في المغرب"[3]

وهكذا، شكل الإصلاح والتحديث بالمغرب على الأقل بعيد احتلال الجزائر سنة 1830 موضوع جدل ونقاش واختلاف بين رجالات الفكر على اختلاف تكويناتهم وانتماءاتهم الإيديولوجية والعقدية، حيث تعالت بعض الأصوات الداعية الى الإصلاح أنموذج علي التسولي، ليتجدد هذا الأمر مع هزيمة المغرب في إيسلي على يد عدد كبير من رجالات الفكر لكن هزيمة تطوان جعلت الإصلاح ضرورة العصر لتجاوز الضعف ولمسايرة تحولات النصف الثاني من القرن التاسع عشر

---

[1]–جرمان عياش، امكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب، ضمن أعمال "ندوة الإصلاح والمجتمع ". م.س.ص353–355.

[2]–جرمان عياش ، المرجع نفسه، 360.

[3]–أشقرا عثمان ،العطب المغربي ،بحث في أصل التحديث واعاقته في المغرب ،ط1،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،المغرب،2003،ص 13.

ومنذ ذلك الحين والنقاش حول مسألة الإصلاح والتحديث بين النخبة المثقفة المغربية مستمر الى اليوم، وإذا كان نقاش نخبة القرن التاسع عشر حول جدوى الإصلاح ودواعيه فإن نقاش اليوم ينصب حول أسباب فشل التجربة الإصلاحية ومكامن ضعفها، والذي شكل برغم كل هذا وذاك زبدة تفكير " النخبة المثقفة "أو جماعة أهل الحل والعقد بحسب أدبيات القرن التاسع عشر[1].

وعلى العموم يمكن القول أن الخطاب الإصلاحي بتونس والمغرب لم يبلور تصورا متكاملا للإصلاح، واقتصر على طرح أفكار إصلاحية معزولة بعضها عن بعض، وإن كانت تصورات وأفكار السليماني وخير الدين باشا أفكارا إصلاحية تقدمية. خصوصا فيما يتعلق بالتعليم والاقتصاد والمالية، ولربما شكل أنموذج السليماني امتداد لصيرورة فكرية مغربية تطورت في الزمان والمكان، لكن لم يكتب لها النجاح نظرا لاستعجال فرنسا عقد الاتفاقيات والتنازلات مع الدول الأوربية لتتمكن سنة 1912 من فرض حمايتها على المغرب وبالتالي ‘قبار تجربة الإصلاح في ظل المغرب المستقل.

[1]– عبد الإله الحداد ،المرجع السابق ،ص284.

وختاما لهذا الفصل:

المحاولات الإصلاحية التي عرفها البلدين خلال الفترة الممتدة من بداية القرن التاسع عشر إلى حدود استعمار تونس سنة 1881م والى سنة1912 بالنسبة للمغرب، فإن فعلها لم يكن ليلف واقع البلاد ككل خصوصا وأن جلها اصلاحات فوقية اللحظة، نابعة من راهنية شخصية معينة تنتهي سيرورتها بوفاته، ما يؤجل أو ينتهي معه كل ما تم بناءه تحت مبررات انها لا تتوافق والمرحلة أو انها قد تكلف خزينة الدولة ما لا يحمد عقباه. وهو الواقع الذي وجدناه حاضرا في العديد من المرات وتجلى لنا واضحا من خلال تجربة السلطان عبد الرحمان بن هشام والباي أحمد باشا، فبوفاة هذا الباي ستتوقف جل رؤاه وطموحاته المستقبلية، تحت مبررات من قبيل أن الإصلاحات التي سنها الباي كانت مكلفة بالنسبة لخزينة الدولة، لتحول هذه التكلفة دون مواكبة خلفائه للمسار الإصلاحي رغم حرصهم عليه.

خاتمة

مما سبق ذكره، خلصنا أن القرن التاسع عشر لم يكن قرن أزمة وانكسار فحسب، بل شكل علامة فارقة في تاريخ البلدين (تونس والمغرب)، لما حمله في طياته من تناقضات كثيرة حكمت مسار البلدين حتى بعد وقوعهما تحت الحماية الأجنبية، هذا التناقض مس الحياة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية ....

وفي هذا السياق، برزت في الأفق نخبة مثقفة وطنية بالبلدين، دعت إلى ضرورة الإصلاح وتحديث هياكل الدولة، فكان الإصلاح العسكري منطلق هذه الإصلاحات، خصوصا بعد تزايد الخطر الأوروبي المتمثل في احتلال الجزائر سنة 1830م، والاصطدام العسكري بإيسلي بالمغرب 1844م أو ما تسميه المصادر التاريخية بصدمة الحداثة.

وأمام تزايد الضغط على تونس والمغرب باستمرار، جعل التفكير في الإصلاح لا ينحصر في تحديث الجيش فقط، بل تعداه إلى مجالات أخرى، خصوصا وأن المبادرات الإصلاحية في هذا المجال لم تأت بنتائج مرضية، الشيء الذي جعل "النخبة التونسية والمغربية"، تركز اهتمامها على جوانب أخرى كالتعليم والاقتصاد بهدف تحقيق نهضة شاملة ليتطور الخطاب الإصلاحي لاحقا ليشمل الحياة السياسية من مدخل الشورى الدستورية.

وإذا ظل خطاب "النخبة التونسية والمغربية" يتنازع بين الانفتاح والانغلاق على أوروبا، فدعاة الإصلاح لم يبدوا ممانعة في الاقتباس منها للقيام بالإجراءات التحديثية، ولكنهم في الوقت ذاته أبدوا تخوفهم من النتائج السلبية العكسية التي يمكن أن تستقر على الانفتاح عن الغرب والاقتباس، مما جعلهم في أحايين كثيرة يظهرون نفورهم من المدنية الأوروبية، وتتجلى مسألة تنازع الانغلاق والانفتاح بصورة أكثر عند خير الدين باشا التونسي وأحمد الناصري المغربي كنموذجين من رجال الدولة والسياسة في الآن واحد.

ولعل من الملاحظات التي يمكن تسجيلها من خلال تحليلنا للخطاب الإصلاحي في فكر النخبة المثقفة بالبلدين خلال القرن التاسع عشر ما يلي:

- الخطاب الإصلاحي التونسي والمغربي كان معزولا عن الفئات العريضة المكونة للمجتمع، فهو لم يكن موجها نحو العامة بقدر ما كان موجها للسلطة بتونس والمخزن بالمغرب، حقيقة أن كتاب السفاريات خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قدموا صورة عن الحياة السياسية بأوروبا، من خلال حديثهم عن النظم الديمقراطية السياسية الحديثة كمجلس النواب ومجلس الشيوخ ومجلس الحكومة ومبدأ فصل السلطة، ومبدأ الاقتراع العام، والدساتير والصحافة والأحزاب، وحرية الرأي والتعبير...

معتبرين هذا التطور والازدهار الذي وصلته الحضارة الأوروبية نتيجة العمل بالنظام وإحكام العقل، ولكنها في الآن نفسه تغافلت أو غيبت عن تفكيرها مسألة البحث عن مصادر هذه الثورة الفكرية المتمثلة في فلسفة الأنوار.

كان القرن 19م بالنسبة لتونس قرنا متجهما ومأساويا، لكنه مبهر في الآن نفسه؛ متجهم عندما نتذكر الحياة التعيسة لأغلب الناس وكدحهم غير المجدي دائما في سبيل الرغيف، مأساوي حين نتذكر الأوبئة والمجاعات والتدخل الأوروبي المتعجرف وانتفاضة 1864م الكبرى، وما تلاها من قمع لايكاد يصدق، وهو مبهر عندما نتذكر الاختبار السياسي والثقافي والديني المتجسد في نضال التحديث الذي خاضه بعض المتنورين التونسيين الشجعان في الفترة الواقعة ما بين (1831-1877م).

وقد هبت على تونس بقوة منذ بدايات القرن التاسع عشر رياح التغيير الآتية من أوروبا الغربية الرأسمالية، وذلك إما مباشرة أو عن طريق استعانة التي خضعت بدورها لتأثير أوروبا الذي لم يعد يقوى على مغالبته أحد، وبذلك يكون التحديث قد سبق الاستعمار في تونس، إذا انبرى جمع من الحداثيين منذ 1831م للنهوض بالبلاد مستعملين أسلحة أوروبا العلمية والتقنية والسياسية بغرض تفادي أسلحتها النارية واستعمارها، وتلك المعادلة الصعبة جدا.

لقد بدأ الإصلاح والتحديث رسميا عام 1831م بتأسيس حسين باي أول عسكر نظامي عصري، وتواصل ذلك التحديث حتى عام 1877م، وقد اقترن بالكثير من الأسماء، خصوصا خير الدين التونسي الذي كان سياسيا ومفكرا، ومن أبرز الحداثيين لا في تونس فحسب، بل في العالم العربي الإسلامي، وكان مزيجا من المصري رفاعة رافع الطهطاوي (1801م– 1873م)، ومن الصدر الأعظم العثماني مدحت باشا (1822م–1884م).

لم تأت هذه الإصلاحات التي تبناها المخزن من منطلق إرادة داخلية واقتناع ذاتي بضرورة الإصلاح وإنما كانت في معظمها ردود أفعال لمواجهة أخطار التدخل الأوربي أو جاءت تحت الطلب الأجنبي بهدف فتح البلاد أمام الدول الأوربيين وحماية مصالح رعاياها وفي هذا الإطار يقول عبد الرحمان المودن" **الإصلاح لم يكن سوى وسيلة لفعفعة دولتنا ومجتمعنا واقتصادنا أو لم يكن في أحسن الأحوال سوى إغراء لتفتح أسواق المعمور أمام الرأسمال الأوربي أو كان في أسوء الأحوال دفعا مقصودا بالمجتمعات غير المتصنعة إلى هوة سوء التوازن وتلك جريمة ما كان ليستفيد منها إلا الذي ارتكبها مما يعني الإصلاح لم يكن إصلاحا إنما كان سلسلة من المناورات الإمبريالية**"

وقد تبين لنا من خلال هذا العمل أن الذهنية الإصلاحية في القرن التاسع عشر استعارت فكرة الإصلاح من داخل الثقافة والتجربة الحضارية العربيتين وضمن الإعلاء من الماضي المرجعي ، مع نتوءات حداثية ظهرت على سطح هذه الذهنية التي استطاعت أن تفتح بحذر وديبلوماسية ملفي النقد السياسي والثقافي وهو ما يحسب لها ،إلا أن ولاءها للدولة محل النقد واعتمادها على الفكرة محل المراجعة والمساءلة، فقد اتجه إصلاح المصلحين في القرن التاسع عشر إلى صالح الدولة أكثر بكثير من اتجاهه إلى صالح المجتمع ومؤسساته ومكونات نسيجه.

الملاحق

الملحق رقم (01):

رسالة من أحمد باي إلى علماء تونس وقضاتها يبلغهم فيها قراره بمنع الرق(*)

الحمد الله. حفظكم الله تعالى ورعاكم، ونوّر هداكم. الفضلاء الأخيار العلماء الكمل، هداة الأمة، ومصابيح الظلمة. أحبابنا الشيخ سي إبراهيم الرياحي باش مفتي المالكي، والمقتيين الشيخ سي محمد بن الخوجة، والشيخ سي محمد بن حسين الباردي، والشيخ سي الشاذلي بن المؤدب، والشيخ سي علي الدرويش، والشيخ سي محمد الخضار. والقضاة الشيخ سي محمود بن باكير، والشيخ سي محمد البناء والشيخ سي محمد البقر بيارد، والشيخ سي فرج التميمي بالمحلة، أكرمهم الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، فإنه ثبت عندنا ثبوتا لا ريب فيه أن غالب أهل إيالتنا في هذا العصر لا يحسن ملكية هؤلاء السودان، الذين لا يقدرون على شيء على ما في أصل صحة ملكهم في الكلام بين العلماء، إذ لم يثبت وجهه وقد أشرق بقطرهم صبح الإيمان منذ أزمان. وأين من يملك أحداء على المنهج الشرعي الذي أوصى به سيد المرسلين آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة، حتى إن من شريعته التي أتى بها رحمة للعالمين، عتق العبد على سيده بالاضرار وتشوّف الشارع إلى الحرية. فاقتضى نظرنا والحالة هذه، رفقا بأولائك المساكين في دنياهم، وبمالكيهم في اخراهم، أن نمنع الناس من هذا المباح المختلف فيه والحالة هذه خشية وقوعهم في المحرم المحقق المجمع عليه، وهو إضرارهم بإخوانهم الذين جعلهم الله تحت أيديهم. وعندنا في ذلك مصلحة سياسية منها عدم إلجائهم إلى حرم ولاذا غير ملتهم. فعيّنا عدولاً بسيدي محرز وسيدي منصور والزاوية البكرية، يكتبون لكل من أتى مستجيراً بحمة في حكمنا له بالعتق على سيده وترفع إلينا لنختمها. وانتم حرسكم الله، إذا أتى لأحدكم المملوك مستجيراً من سيده أو اتصلت بكم نازلة في ملك على عبد وجهوا العبد إلينا. وحذار من أن يتمكن به مالكه، لأن حرمكم يأوي من التجأ إليه في فك رقبته من ملك ترجيح عدم صحته ولا تحكم به تمدعية في هذا العصر. واجتناب المباح خشية الوقوع في حمى المحرم من الشريعة، ولا سيما إذا انضم لذلك أمر اقتضته المصلحة، فيلزم حمل الناس عليه. والله يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات إن لهم أجراً كريماً، والسلام. من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير أحمد باشا باي وفقه الله تعالى، آمين. وكتب في محرم الحرام سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م.

المصدر : حسين جبار ابراهيم إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، بيروت ،لبنان،ص179.

بتاريخ: 2023/08/15

الاسم: صالح
اللقب: بعلي
البلد: الجزائر

تقرير حول زيارة المركز الوطني للأرشيف التونسي

بتاريخ: 2023/08/16 على الساعة 08.30 قمت بزيارة الى المركز من أجل البحث التاريخي حول وثائق الأرشيف (دفاتر - السلسلة التاريخية) وجدت تقارير ومراسلات ورسوم حول إصلاح الجباية والمالية في تونس القرن التاسع عشر.

كاهية مدير بإدارة إستغلال المعلومات
بالأرشيف الوطني
الإمضاء: فتحي بن قارة أحمد

إمضاء المعني

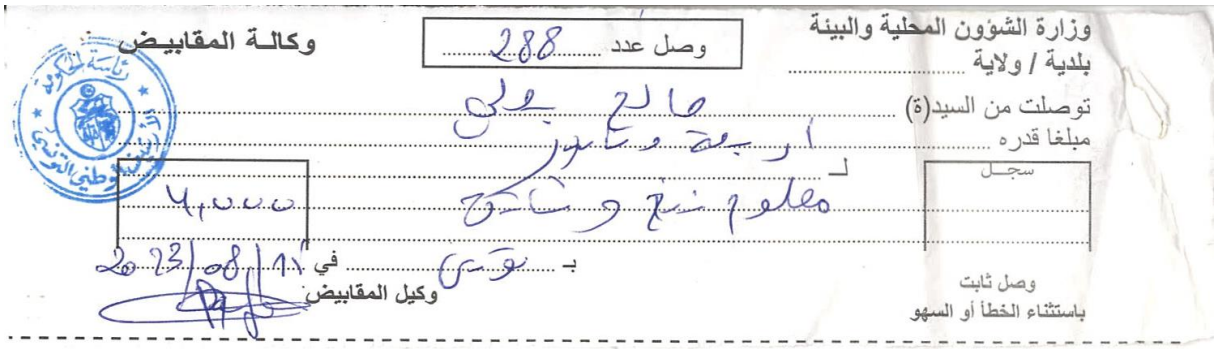
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية / ولاية .....
توصلت من السيد(ة) .....
مبلغا قدره .....
سجل
وصل ثابت
باستثناء الخطأ أو السهو
وصل عدد 288
وكالة المقابيض
في 2023/08/10
وكيل المقابيض

وصل تسديد حول طلب نسخة من الأرشيف التونسي

(٨)

دونلو افندم حضرتری

وقوعات بلی اثنا تمنی یادشاهم افندم حضرتلرینك خصوصه ذات کوکسلرینه حضرت شهنشاهیدی اولدقجه کمال مرحمت ونهایت اقتضای عالیسیله زیر سایه معالی وایه جناب یادشاهیدنده منظل اولوب

صوف بنم شاهانه لرینك هر بوزوده مظهر نعمت عدلت ومرحمت ومساویانه نائل امنیت واستراحت اولدری اقضای مطلوب مدنظ خصوص جناب شهریاریدی اولمغله زاهی بولنا

اولدوقه افکار شفقت ومدار حضرت یادشاهیدینك آثار جدیده سی اولمه اوزره بعضه اصلاحات خیریه مملکیه یه خصوصه اولدوقه بوکره بالاسی مبارك خط همایونه

عین مقرونه جناب ملوکانه الله موشح شرفصادر اولدوقه امر عالیشانه اسبوشهر مالك اولدیغی کونی بالجمله وکلای سلطنت سنیه ومشورتیه ورؤسای

صوف بنم دونلو علیه حاضر اولدقدی حالده باب عالیده قرائت وفحوایه عدالتمحونی جمله یه اعلان واشاعت ولسنه واصر عالی مذکور احکام جلیله سنك کافه

ممالك محروسه یادشاهیه نشری ضمنده مطلوع صورمنفه سی هر طرفه کوندریلمکی کبی لزومی مقتضای رضی صوبه سلطنتیه اجرا ایدیلمك واسرافضه اولمغله جمه تعالی وصولنه

ارزاجم رضی اقتضاسنك اجراسی خصوصنه هنبوردی بافده شکر تاوری ترقیم قلدم

الأرشيف الوطني التونسي

(2)

الحمد لله ... تشرفت بالى فتح الوارد من طرف السيد محمد شوكت
الى مولانا وسيدنا المشير حفظه الله وابقاه، بتاريخ 19 جمادى
الاخرى

ملخص ما به ان مغتنط كمال الى حمة والى نطاق السلطانى
الكهى لكل من تحت كنفه من ضوب التبعة المملوكية التساوى
فى الامن والى راحه وكان ذلك اغنط مطلوبه الموفون بالعدل
ومن انوار الجديد التى هى حلى الشعوفه عليهم حدى
بذلك امر العالى الموشح فخمه المشير يب (منتظر بعض
مطالع خيريه مملوكيه وفى يوم الاثنين 11 من جمادى الاخيرة بمحض وكلاء
السلطنه السنية حفظه والمأمورين ورؤساء ضوب التبعة
بالباب العالى وقد طبع من هذا الامر نسخ لمشيخة هذه بى
وفلك الايالة العثمانيه وقد ارسل الى فتح الندى الاذرا
من النسخ المذكوره ليوصلوها الهمة اليكون العمل بمقتضاها
مع من عداهم ما يقتضيه الحال عندكم وعلى هذا بادرنا بتنبيهه

سيدى

الأرشيف الوطني التونسي

السلسلة التاريخية الصندوق : 220 الملف : 342

الفصل الثاني في قسمة التصرف والادارة المالية في المملكة العثمانية

في ايام الثلاثة سلاطين الاولى المملكة العثمانية كانت مقسومة على عدة عمالات صغيرة تسمى لواة او سناجق والمتصرف فيهم كان يطلق عليه امير لوا او سنجق باي وكان يعطا لهم لقب علاوة الحكم وجميعهم كانوا تحت تصرف جرو حكام كبار احدهم في الروملي والثاني في الاناضول وبعدين الاسمين كان يجمع جميع البلدان العثمانية في اوروبا وفي اسيا وكانة رتبتهم بكلربكي او امير الامرا وكان لهم جور طوبات او ثلاثة وبعد ذلك في ايام السلطان مراد الثالث المملكة تقسمة على عدة عمالات كبار سميت ايالات وكل واحدة منهم مركبة من عدة لواة وحكام تلك الايالات سميوا وزرا او باشاوات بثلاثة طوبات ورؤساء اللواة رفعوا الى رتبة امير الامرا او باشا بجور طوبات وفي ايام تحرير تاريخ اصل المملكة كانة منقسمة على ستة وعشرين ايالة مركبة من مايه وثلاثة وستين وطن والاوطان المذكورة موقوفة على التي وثمانية بلاد سماة قضاة وكونة البعض منها من بلادة بقي ابدا والبعض عن ناحية وكثر وهاذه القسمة بقية موجودة لغاية سنة ١٠٤٣ هـ لان في تلك السنة السلطان محمود قسم المملكة على ثمانية وعشرين حاكم واحدي وثلاثين سنجق واربعة وخمسين وطن والان المملكة العثمانية تنقسم على ستة وثلاثين ايالة تتفرق كل منها على لواة او سناجق والسناجق تنقسم على قضاة والقضاة تنقسم على نواحي مركبة من كثر وقرى بيوت منفرده فعمالة الروم من جزء اوروبا تنقسم على خمسة عشر ايالة وثلاثة واربعين لواة وثلثمايه وستة وسبعين قضاة وعمالة الترك من جزء اسيا تنقسم على ثمانية عشر ايالة وثمانية وسبعين لواة وثمانيه وثمانين وخمسين قضاة وفي جزء افريقيه تنقسم على ثلاثة ايالات وهم وطرابلس وتونس وخمسة لواة وثلاثة وثلاثين قضاة وعلى كل ايالة يوجد حاكم وبيما الوالي وهو الناظر الاعلى في التصرف وحكمه قطع وعزل الفرمان بجديد الموضح في شهر ابنار الماضي له الرخصة في عزل حكام اللواة وقديرين الاوطان واعضا مجلس وجرما البلاد ورؤساء الضابطيه وبقية الحكام العرفيه التي تحت ادارته ويطلب ان يرسل له العساكر تم يتفق مع العساكر على كبار المجلس وقراءة الخراج على جميع الامور الضروريه المهمة ويطلب موافقة الدولة العليه على ما اعتمد عليه من الراي يوجد مع حاكم المذكور مجلس موقد بيما المجلس الكبير وقتل وكذه تحت الايالة ويجتمع كل جمعه في ايام مخصوصه وهو مركب من رئيس وهو من جود كتاب يقع تسميهم وبعض الاعيان ارسالهم من اسلامبول وهو الدفتردار وهو قاضي

الأرشيف الوطني التونسي

(6)

عموم الولاية واحد الاساقفة قريبي اوارفلي اوفي ديني الرهود وفي نواب وجيرين الرعايا في اسلاوه من
رضادي وكل لواء ماعدا اللواء الموجود تحت تصرف الوالي متصرف به قايمقام الذي هو تابع للوالي في جميع جزيات
خدمته وهو نايب عنه مفوض منه والمتوظف المذكور بمعية الحاكم العسكري يناظر تنزيل العسكر وتعديد الرعايا الذي
يقع كل خمسة سنوات ومنه ومن اعضاء مجلس البلاد يتكون مجلس احكام الجنايات ويناظر ترتيب الاداء
المعين له جمعية مخصوصة مسمات كل عام من كبار البلديه ويوجد تحت امر القايمقام المذكور ستون رجل من
عساكر الضبطيه وان احتاج الامر يمكن له ان يطلب زيادة عساكر والقضاة متصرف بهم مدير ومعه مجلس مركب من
وجيهين البلاد ويتصرفون في تصرف ومالية البلاد وفي الزمن السابق الدوله كانت تسمي المديريه الذين لهم مرتب اكثر
من الف غرش وفي الاماكن الذي مرتبهم اقل من هذا العدد يسميهم حاكم البلاد وتوافق عليهم الدوله والذين جميعهم يسميهم
حاكم الايالة وهو المطلوب بهم والنواحي متصرف بها مختار وهو شخص محفظ من اهل البلاد ومتصرف كشيخ البلاد
والقابض واما ما يتعلق في ادارة المال فان كل ايالة يوجد فيها دفتردار وهو القابض العمومي وفي كل لواء يوجد
قابض خصوصي يسمي مدير المال مكلف في نظارة بعض المقابيض المخصوصه مثل الكمارك والبوسطات وعوايد القناطر
وعوايد الكرنتينا والخراج والپسابورتات وعوايد الملح وعوايد الحوت وما شاكل ذلك عند نهاية العام يعرض ازمة
حسابا ته علي حاكم البلاد وارباب المجلس فيتأملوا بهم ويضعون عليهم طوابعهم وتصحاحهم وترسل الي الدفتردار
والمذكور يعرض الازمة المذكورة علي مجلس الايالة فيتأمل بها ويصنع فيما راءت يرسل مع المحاسبجي الي وزير المال
علي يد الوالي وفي القابض الخصوصي في كل لواء له النظر في كل مدير فيما يتعلق بالماليه وجميع الدفوعات الواقعة
الي خزاين الاوطان يلزم ان تكون ثابته بموجب طوابع الاماكن التي دفعت اليها والدفوعات المذكوره لا يقبل
تقييدها بالحساب الا بعد تقديم التواصل المذكوره وحذية الدفتردار هي مثل خدمة مدير المال في المكان المعين

الأرشيف الوطني التونسي

بعوبه

الفصل الثالث الكلام علي مجالس وظايف الاحكام

ان مجالس الاحكام في المملكة العثمانيه تنقسم علي اربعة انواع اولا المجلس العالي في الاحكام يسمونه عندهم عرض
اوده سي ويوجد منهم اثنين احدهم في الروملي والثاني في الاناضول ولهم النظر الاعلي في النوازل والمكلف بمجالس
الروملي هو قاضي عسكر الروملي ومعه عشرة قضاة بغير تصرف يستولون النظارة في المجلس المذكور واحد

السلسلة التاريخية الصندوق : 220 الملف : 342

تتعلق باهل الملل صدر في اوايل جلوسي اثنانيه من
١٢٧٢

ايها الصدر المكرم والمشير المعظم دامجدكم المحتشم
نظام الممالك ناظم مناظم الامم مدبر امور المجد والسود
باهر الكرم اثاب مقتم مهام الامم بالنوال ايصايب مهد
جنان الدولة والاقبال مشيد اركان الصفاء والاجلال
مرتب آلات الخلافة الكبرى وشمائل مدى اصلاحة العظمى
المجرى بمضروب عواطفه الخلق الاعلى بالفعل الاصدق
الامعظم والكريم المفخم الوزير الاجلى الاسنى الاسمى
الحامل والحامي نشان سعادتي في اول رتبة ونشان امتيازه
الدولة العلية الوزير المعالي فخر امين عمالي بلاشا
ادام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتاييد اقباله
هذا الحضور الواصل قرين ربيع صلقاني يكون من
الخطوات الشريفة فان جناب اجازت قعلي قد جعل الصنيع
اتباعة لسلفتنا في صايب الجهات وديعة في يدنا ومكان
اصلاحة اعمال الراي في صعادة احوالهم دين ودنيا
جلوسنا الخلافة بالقاهرة في ابوابنا والمشهود لنا بدولة
المحمودة الشرع انا بعونه تعالى ان العمران والثروة متزايدان
في ملتنا وملكنا وانا بامانه ومن شاننا ايصال كمال التمدن
الى صايب الملل وهذه نقاطات جوهرية حيرية به ومساعيه
جميله محبوبة بالعدالة فنرويدنا لوضعها وتاسيسها ارادة
قرصعة الدولة تتعلق بجميع اتباع دولتنا العلية وان
الدولة المحمية اصلحت الخلاف بحسن رضاها تاكيدا هذه
الصفوف في هذه الكرة زادت صفوفنا وتاكدت بعلية
الله تعالى وذلك دليل ان هذا العسكر مجاهدي الغيبي الدولة
العلية في الصفوف الخارجية والداخلية وانا بحول
الصنع البديع الذي قلب من تجمهم تحمة الدولتين وزدنا مع
به قوة ومكانة وان عسكر الصفة والعدالة ترى الصداقة
بين كافة الصفوف اتباعة للسلفة من كل وجه وذلك
يستلزم زيادة العمران ويكون وسيلة الى حصول الصعادة
وذلك يستفاد انا بامان الفتح ذلك الامر اصلاحية

اذكر كلمة العدالة تشرف هذه التنظيمات
الغيبية بالصفة الصمدانية نعلمانه احسن بها جناب الصلحة
لاتباع الدولة العلية من صايب الاديان والمذاهب
بلا استثناء لتامين انفسهم وحفظ اموالهم وناموسهم
وفي هذه الامور المهمة تاكيدة الرعاية للترتيب
وغيرهم اهل الاسلام من صايب الاجناس اتباع الدولة غير
المعطى جميعهم من اصلنا العظام وفي هذه الصين الاخيرة
تلونا على انفسهم وفي رعيتهم في هذه الامور غير انه يلزم
الاخلاص على امتيازاتهم ومعاهداتهم في اوقات معينه
وسيشاهدون ذلك في اتباعنا في هذه الدولة زيادة امتيازاتهم
وخصوصيات مع الكتاب القرن والصحاح باراءة الصلحة
ينعقد على الذراري بعض فانه تحت نظارة اجناب
العالي ويعرضون عليه القضايا التي
وان اصلحان تجار البحر رضي التمر بسيان واليسفيوس
وخلعه اصلاحي الكرام رخلوا في ذلك الوقت من مدتنا
فرزنا لهم الاذن والفرمانين التي انشانا سلفتنا
لتاريخ اهل الملل ان البحرين اذا اهل بعربة الوصول
وما تنتهي به يعطى له ملفوظ الرواية الحكمية ولا يتعرض ل
الاحد بالمرة
واليسفيوس والتمر برليد والمرخلة واليسفيوس والتماثيل
حين دخولهم يكون معلوم عن الاصول المتعارفة عليها المغرة
بين الجماعات المختلفة من الروساء اي وصافية لون الجلب
الصافي
وضع اعطاء الجوازي والهوايد عن الركبان ويجري للبضائع
وروساء الجماعات واردات معينة بالاستحقاق وتصفرد
تتبع معاني صايب الاجناب ما عدى الخرسيان فانهم
يقرون على احوالهم ويدفعون رعليهم في اموالهم
وصيغ وضع الجمارك بعد كمل مرتبان رهبان وعوايد
للنظر في قضايا الاجناب ما عدى اهل الاحلاف
ولكل جنس مجلس خلصه وتنتخب اعضاؤه
ولكل اهل مذهبة اذنية على مذهبهم واحوالهم يعني لا يتعرض
وكنايسهم وصلايبهم ومدارستانهم كعمارتها الاصلية
لا يتعرضون في ذلك وان اراد واحد انشاء تحرير يعرضون ذلك على
عن البحرين اورساء الجلد وهم يعرضون ذلك على اجناب
اجناب العالي باطلاعه على خطه بيه او صدقهم لوقتها اخر

الأرشيف

الأرشيف الوطني التونسي

د واحد لمدة عام وفي المجلس الثاني تحت نظارة قاضي عسكر الاناضول ومعه عشرة قضاة مثل الاول وهو
لمجلس الثاني في الدولة العلية والقاضيين المذكورين هم روسا مجالس الاحكام واحد في اوروبا والثاني في اسيا
يسمون بمرافقة شيخ الاسلام الموظفين الذي هم في تحت حكمهم في الوظايف الخالية من امحابهم وثانيا يوجد كذلك
ب المملكة الذكيه اربعة وعشرين ولويات او مجالس كبار التي ترافق في قرنا الى المجالس المسماة كود ليل
هي المجالس التي لها النظر في الحكم الصادر من مجلس اخر ادنى منه درجة وفي رياسة المجالس المذكور يوجد موظف
سما بالذكيه مولا ومن تحت المجالس المذكور عدة قضاة اي مجالس صغيرة اعتيادية وفي اسلامبول وربوطاتها يوجد ثلاثة
ولويات والواحد والعشرين البقية مفرقة على بقية اوطان المملكة ومن المجالس الاعتياديه يوجد في المملكة واية
وستة وعشرين مجلس وداخل في هذا العدد المجالس الاعتياديه الموجودة في تحت المولويات والمجالس المذكور
تتكون من ولد او قاضي ومن مفتي مختار من اهل الوطن ومن نائب القاضي ومن قيمقام في الامور البلديه و
من كاتب وهذه هم المجالس الاولى التي تتناول في النوازل العرفيه وعندما يتكلف في التناول على جريمة يدخل
في المجلس المذكور حاكم اللوا واعضا مجلس الوطن ويوجد القسم الرابع من المجالس وهم المجالس الصغار
وفرنوس عليهم نواب يتصرفون في الحكم على الامور الضابطيه في البلدان وفي الدشر :

الفصل الرابع الكلام على الوظايف العسكريه

في القسمة العسكريه المملكة الذكيه تنقسم على ستة اقسام الجال مركبة كل واحدة منهم من فرقتين وكل فرقة من ثلاثة
الويا ما عدا اليداك والستة اقسام الجال المذكورة مفرقة على عشرة وكذ يسمونهم فاوي وكل لوا تحت رياسة
امير لوا والفرقة تحت رياسة قرنيو وجملة عسكر الجملة تحت رياسة فشير وياتي بعده اسماء الستة اقسام الجال ومحل مركز
وهم محلة العسة الملوكيه محل مركزها اسكودار ومحلة اسلامبول محل مركزها اسلامبول ومحلة الروملي محل مركز
المنستير ومحلة الاناضول محل مركزها كوتاهيه ومحلة ~~اسلامبول~~ اليمن محل مركزها دمشق الشام ومحلة العرا
محل مركزها بغداد وما عدا الستة ~~محلات~~ الجال المذكور يوجد اربعة اوجاق مفرقة الاول في جزيرة
كريد والثاني في طرابلس الغرب والثالث في تونس والرابع فتكون من الطبجيه مفرقة على جملة البراج

الجملة :

8

الأرشيف الوطني التونسي

ملحق المذكّرة الرابعة

هذا هو نصّ المكتوب الذي أرسله خير الدين إلى الصادق باي في شهر جويلية **1877** قبل تخليه عن منصب الوزير الأكبر. والملاحظ أنّ محمّد صالح مزالي نشر النص العربي وترجمته الفرنسية، التي أصابتها، حسب اعترافه، بعض الهنات. لذلك فضلنا الرجوع إلى النص العربي الأصلي، الذي قد يكون خير الدين قد أملاه لما يحتوي عليه الكثير من الصيغ الدارجة في اللغة العامية التونسية.

« الحمد لله هذا معروض اقتضى النصح في الخدمة والوفاء بحقوقها عرضه على الحضرة العلية أدام الله تعلى عزّها ليكون ما تضمّنه معلوما لجلالتها وقد لزم لإيضاح معانيه تقديم مقدمة وهي :

إنّ مما لا يعزب عن العلم الشريف ــ دام تأييده ــ أنّني منذ نشأت في خدمة هذه الدولة السعيدة لم نسع في طلب ولاية ولا رئاسة وأوّل ما توليته من الخطط ولاية أمير لواء الخيالة فأقمت بها مدة إلى أن سافرت لباريز لمباشرة نازلة ابن عياد ولا يخفاكم ما أنتجته خدمتنا في النازلة المذكورة من المصلحة للدولة وفي غيبتي أولاني المقدس سيدي محمد وزارة البحر ولما تمّت مأموريتي بباريز رجعت للحاضرة وبقيت بالوزارة المذكورة إلى أن شرّفتني الحضرة العلية ــ دام عزها ــ بولاية كاهية رئيس المجلس الأكبر ولا شك أنّ الحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى تعلم أني ما سعيت في شيء من الولايات التي شرّفتني الحضرة العلية أيدها الله تعلى بها ويقاس على ذلك ما توليته من المرحومين سيدي أحمد وسيدي محمد والله يعلم أنّي بذلت الجهد في جميع ما

كلّفت به سواء كان في داخل المملكة أو في خارجها بنهاية الطاقة وفاء بحق المخدوم والخطّة والمروءة وأقمت في تلك الولايات مدّة متحمّلا ما نلاقيه كلّ يوم من تعطيل بعض الأشخاص وقلبهم لحقائق كلامي حيث كان منافيا لأغراضهم وسعيهم في عدم نجاح خدمتنا كلّ ذلك للوفاء بحقوق ما هو في عهدتي إلى أن كثر الأمر وتحقّقتُ أنّ البقاء في تلك الحالة يفضي إلى تعطيل مصلحة الدولة والمملكة الواجب حفظها فاخترت التخلّي عن الخدمة لأجل ذلك والتسليم فيما كان بيدي من الوظائف المعتبرة وفي مرتباتها الكثيرة وبقيت تسعة أعوام بدون خطة لا نتداخل في شيء إلى أن اقتضى النظر العلي المحروس ــ دام تأييده ــ تكليفي برئاسة الكمسيون المالي والوزير المباشر وذلك لما خربت البلاد وكثر الدين من سوء تصرّف من كان قبلنا وتداخل بعض الدول الأروبية في حماية أموال رعاياهم حتى لزم انتصاب الكمسيون المالي فتلقيت ذلك بالامتثال وبذلت الجهد في ذلك وفي ظنّي أنّ الوزير إذ ذاك يرجع عمّا كان عليه ويترك تعطيل مصالح الدولة لتنفيذ أغراضه الخصوصية ويقبل على الإتّحاد والإعانة على المصلحة فكان من القدر أن لم يزل على حالته الأصلية بل ربما أنه اشتدّ سعيه في التعطيل بأكثر ممّا كان عليه سابقا حيث انتقل ثقل النوازل المالية إلى غيره ومع سيرته التي لم تخف عن الحضرة العلية دام عزها ومع كثرة الدين الذي بلغ تقريبا إلى ثلاثمائة مليون ريالات وقلّة دخل الدولة وتعسّر أحوال المملكة يسّر الله تعلى ما كان صعبا في ذلك كله ولم يقع شيء مما وقع سابقا حين ترتب دين على الدولة في وزارة باش مملوك في زمن المرحوم سيدي حسين مع قلّة ذلك الدين لأنّه لم يتجاوز ثلاثة ملايين ومع كثرة مكاسب الأهالي في ذلك الوقت وهذا الدين الذي ترتب على الدولة في هذه المرة الأخيرة مع كثرته حيث بلغ ثلاثمائة مليون ومع قلة دخل الدولة لفراغ المملكة من العمران لم يقع بسببه شيء مما وقع في الدين الأول الذي تسبب عنه عزل باش مملوك وسجنه فيما بعد

وولاية السيد شاكير صاحب الطابع الذي شرط شروطا معلومة وضيق على الدولة في المصروف بما هو معلوم مشهور حتى جعل مرتب الأمير 5000 في الشهر فقط ومرتب أميرنا الآن 125000 وشتان بين الحالتين في مبلغ الديْن وعمران البلاد وصار الديْن الآن باعتبار ما آل إليه مصروفه السنوي الذي انفصل عليه الكمسيون المالي إلى نحو الثلث وتوفّر الدخل لما حسنت الإدارة واطمأنّت السكان وسعوا في أسباب العمران ووقع التخلص من سائر المضائق وبقي الوزير الذي ترتّبت هذه الديون الجسيمة على يده في خطته وعزه وذلك خلاف المتعارف في هذه المملكة وغيرها بل لو أحسن السيرة فيما بعد لكان باقيا في خطته لكنه أساء السيرة مع أنّ ثقل ما تسبب فيه انتقل إلى غيره واستمرّ على ذلك إلى أن ثبت لدى الحضرة العلية أدام الله تعلى عزها ما اقتضى تأخيره وتشريفي بولاية الوزارة الكبرى فبمجرد ولايتنا المذكورة تكونت ضدّي جماعة مركّبة من السيد مصطفى بن إسماعيل المقرّب عند الحضرة العلية وبعض الأجانب الذين تعطّلت مصالحهم الخصوصية بخروج الوزير السابق من الخدمة وفي ظني أنّ أسباب التعطيل قد ارتفعت وأنّ رجال الدولة يتّحدون في بذل الجهد في الخدمة لتظهر النتيجة المطلوبة للحضرة العلية ــ دام عزها ــ وهي استقامة الإدارة الكافلة باطمئنان السكان وسعيهم في تعمير أوطانهم ليتوفّر بذلك دخل الدولة ويتيسّر خلاص المجابي في أوقاتها لتخلّص فائدة أرباب الديْن ومصاريف الدولة وغير ذلك مما يجب على المتوظفين على اختلاف طبقاتهم الاعتناء به وان لا يكون لهم اهتمام بغيره وذلك لإراحة أفكار الحضرة العلية ــ دام عزّها ــ من المتاعب السالفة وإدخال المسرّة عليها باستقامة أحوال أهل مملكتها وسياستها في الأحوال الداخلية والخارجية وقد ظهر من سائر الأعيان الاجتهاد في الإعانة على الخدمة والاعتراف بما حصل من النتائج الحسنة إلا السيد مصطفى صاحب الطابع وزير البحر فإنّه عوض أن يعين بمقتضى ما بيده

من الوظائف المعتبرة في هذه الإدارة التي شرّفتني الحضرة العلية ــ أدام الله تعلى عزها ــ برئاستها أظهر من أول الأمر ميله إلى القدح في أعمالنا مهما وجد الفرصة لذلك وأظهر السعي في مصاحبة من يظهر لنا العداوة من الأجانب بعوايدهم الشخصية وهذا وإن كان محققا عندي وعند الناس فإني لم أتكلم بكلام مع الحضرة العلية ــ دام عزها ــ في ذلك لأمور منها : أنّي لست متعوّد الشكاية من أحد. الثاني الخوف من تحيير راحة الحضرة العلية ــ دام عزها ــ مع الطمع في أنّ السيد مصطفى يتيقن مع المدة أنّ سيرته المذكورة لا تليق بسياسة الحضرة العلية ولا بمصلحة نفسه حيث كان هو أكثر الناس انتفاعا بنتائج خدمتنا بدون أدنى مشقّة ولا تعب وفي الأقلّ أنّه يكف عن القدح أو أنّ الحضرة العلية التي سيّرته معنا تلزمه الكفّ عنه ودام هو ومن معه من الأجانب على إشاعة الأخبار المناسبة لتعبر الخ وحيث لم يتيسر لهم ذلك الخ لكن القرائن دلّت على خلاف ذلك لاسيما إذا تأملنا في الأخبار التي يعيشها خدامه عنه في المدّة الأخيرة التي منها أنّ الوزير يروم الاستبداد لمباشرة الخدمة وحده استنادا لما وقع من قدوم أرباب النوازل للوزارة وأنّ السيد مصطفى المذكور أشار على الحضرة العلية ــ دام بقاؤها ــ بالخروج إلى المحكمة وعقد المجلس الشرعي بباردو المعمور وأنّ الحضرة العلية ــ دام عزها ــ قالت إنها لا ترخص لأحد الاستبداد بالخدمة وانه يكفي ما وقع من الوزير السابق ومن الأخبار أننا أردنا التضييق في الميزان وأنّه لو كلف الحضرة العلية دام عزها السيد مصطفى صاحب الطابع بتحرير الميزان لكانت له قدرة على توفير ملايين في السنة ومن الأخبار أنّ السيد رستم وزير الحرب والسيد محمّد وزير الاستشارة والسيد حسين وزير الاستشارة منكرون لأعمال الوزير حتى أنهم اتخذوا وسائل للتخلف عن الوزارة وهي دعوى المرض من السيد رستم والسيد محمّد ودعوى الاشتغال بأروبا من السيد حسين وأنّ الحضرة العلية ــ دام بقاؤها ــ في تعب من سيرة هذا

الوزير إلى غير ذلك من الأقاويل المناسبة للمقصود وهو التنفير وتغيير القلوب وقد اقتصرنا على ذكر هذه الأشياء مع أنّ الرايج على ألسنة الناس يتضمّن ما ذكرناه وغير ما ذكرناه من أمور نتحاشى عن التصريح بها بالنسبة إلي فضلا عن التصريح بها للحضرة العلية ــ أدام الله تعلى عزها ــ وبمقتضى ما جعلته الحضرة العلية في العهدة تعيّن عليّ أن ننبّه الحضرة العلية لما نراه موجبا للخلل في مصلحة الدولة ومشينا لشرف خطة الوزارة فإنّ من الأسباب الموجبة لذلك نقل هذه الأخبار بين الناس ولا يخفى أنه ينشأ عنه تغيير قلوب الناصحين في الخدمة وتطمع به المفسدون وأهل الأغراض في التوصل إلى مقاصدهم المضرة بمصلحة المملكة وإلاّ فإنّ تصرّف الوزارة بقي على تراتيب صدرت فيها أوامر علية وبمقتضاها تتلقى النوازل وتعرضها بتلاخيص لتوقيع الحضرة العلية ــ دام عزها ــ وهي في الحقيقة واسطة بين الحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى ــ وبين أرباب النوازل حيث لا يصدر الحكم إلاّ بعد إمضاء الحضرة العلية ــ دام عزها ــ على المعروض أو الأوامر وأمّا ما وقع أخيرا بالوزارة من التأمل في النوازل وكتب الأوامر العلية التي اقتضتها الحجج فلم يكن أمرا مستحدثا بل هو من مأموريات مستشار القسم الثاني من الوزارة الكبرى فمباشرة الوزير لنوازل القسم الثاني أمر طبيعي لا يتوقف على إذن جديد حيث إنّ القسم الثاني جزء من أجزاء خدمة الوزير ومع ذلك لم نباشر تلك النوازل لكثرة بقية الأشغال إلا بسبب صدور الإذن بذلك في حلق الوادي وتكرّر ذلك الإذن بعد الرجوع منه لباردو المعمور وبذلك يظهر أن لا سبب لإشاعة تلك الأخبار إلا تنقيص الثقة بالوزارة وأما ما نسب إلينا من إرادة التضييق في ميزان هذا العام فإنه لم يكن القصد التضييق وإنما السبب الداعي للكلام في الميزان هو إرادة تعديل المصروف بالمدخول وهو من أعظم واجبات الدولة وذلك لأنّ دخل الدولة لا يتجاوز العشرين مليونا في السنة فيخرج منه عشرة ملايين ونيف لفائدة الدَيْن ويبقى أقل

أن يلحقه تعب في جمع ذلك المال ومع ذلك لم يرض بهذه المنزلة التي لم يتقدم مثلها لغيره وعلى كلّ حال كان الواجب على السيد مصطفى الاعتراف بحسن إدارتنا لاسيما إذا كانت تلك المبالغ راجعة له فإنا لا نشك في أنّها من الدراهم المدفوعة للحضرة العلية ــ دام بقاؤها ــ وأمّا ما قيل أن السيد مصطفى يقدر على توفير ملايين من الميزان لو تكلفه الحضرة العلية دام بقاؤها فإن كان المراد بهذا الكلام هو تعطيل مصرف من المصارف المعنية بالميزان فإن هذا متيسّر لكلّ أحد غير أنّ المطلوب تعديله بين المصروف والمدخول ولذلك احتاج للتأمل واستئذان الحضرة العلية ــ دام عزها ــ في طرح المصروف الغير اللازم في هذا العام وأمّا ما نُسب لبعض الأعيان من أنهم اتخذوا المرض والسفر وسيلة للبعد عن الوزارة فإنه لا يخفى أن السيد رستم والسيد محمّد والسيد حسين بأيديهم وظائف معتبرة في خدمة الحضرة العلية ــ دام عزها ــ وبمقتضاها فإن لهم آراء مسموعة لدى الحضرة العلية أيدها الله تعلى وزيادة على ذلك إن بيننا وبين ثلاثتهم مودة قديمة زيادة على ما لنا من القرابة مع بعضهم وحاشاهم أن يتباعدوا منّا قبل وقوع الكلام والخلاف ثمّ لو وقع ذلك لعلمت الحضرة العلية ــ دام عزها ــ منّا إذ لا تسوغ الغفلة عن مثله كما لا يسوغ لهم ترك ما أنيط بأمانتهم من الحضرة العلية ــ حرسها الله تعلى ــ قبل إعلامها بذلك فتبين من هذا أنّ السبب في إشهار مثل هذه الأخبار إنما هو تغيير القلوب كما تقدّم بدون إدراك أنّ الشيء في نفسه ممكن أم لا على أنه لا أصل لذلك فإنّ سبب مغيب السيد رستم والسيد محمّد هو المرض ولمولانا دام عزه العافية والله تعلى يعجل لهما بالشفاء وإنّ سفر السيد حسين إنما هو لخدمة نرجو من الله تعلى له فيها الإعانة لأنها من أهمّ الأمور للدولة والذي ساء عبد الحضرة العلية هو ما أُشيع من تعب الحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى ــ من هذه الأشياء وإن كان الظن بمقامها الرفيع يوجب الجزم بعدم ذلك لكن مجرد سماعه يسوء إذ المقصود هو إراحة

الملحق رقم: (03)

تطوّر تجارة تونس الخارجيّة (1830-1835)

السنوات	الواردات		الصّادرات		الجملة	
	القيمة بالفرنك	المؤشّر	القيمة بالفرنك	المؤشّر	القيمة بالفرنك	المؤشّر
1816 [1]	3.942.682	100	4.616.993	100	8.559.675	100
معدل[2] 1827 – 1830	8.389.090	213	6.637.687	144	15.026.777	176
1831	14.859.608	377	6.229.954	134	21.089.562	246
1832	13.103.576	332	13.586.497	294	26.690.073	312
1833	16.766.256	425	8.558.154	185	25.324.410	296
1834	13.129.196	333	17.452.981	378	30.582.177	357
1835	9.901.621	251	19.063.740	412	28.965.361	338
معدل[3] 1832 – 1835	13.225.162	335	14.665.343	317	27.890.505	325

المبادلات التّجاريّة مع فرنسا

السنوات	الواردات	الصّادرات	$\frac{\text{س}}{\text{م}}$ (%)
معدل 1827 – 1830	2.273.910 فرنك	826.479 فرنك	% 36
1831	6.733.211 فرنك	942.720 فرنك	% 14
1832	2.687.499 فرنك	3.582.320 فرنك	% 133
1833	4.817.048 فرنك	2.761.730 فرنك زيت فقط	---
1834	2.901.034 فرنك	5.436.987 فرنك	% 187
1835	1.844.018 فرنك	8.633.944 فرنك	% 468

المرجع:

المصدر :خليفة شاطر التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلي سنة 1857،ترجمة ابراهيم بلقاسم، دار سيناترا،ط1،تونس،2015، ص300

الملحق رقم: (04)

المبادلات التّجاريّة مع بريطانيا العظمى

السنوات	الواردات	الصّادرات	$\frac{س}{م}$ (0 %)
معدل 1828 – 1830	891.556 فرنك	537.806 فرنك	% 60
1831	2.270.002 فرنك	502.135 فرنك	% 22
1832	948.337 فرنك	552.618 فرنك	% 58
1835	1.144.678 فرنك	852.768 فرنك	% 75

المبادلات التّجاريّة مع سردينيا

السنوات	الواردات	الصّادرات	$\frac{س}{م}$ (%)
معدل 1828 – 1830	427.630 فرنك	846.211 فرنك	% 197
1831	1.005.103 فرنك	800.543 فرنك	% 79,6
1832	5.420.232 فرنك	6.433.232 فرنك	% 118
1833	6.895.850 فرنك	2.702.752 زيت فقط	---
1834	2.821.714 فرنك	7.302.888 فرنك	% 259
1835	1.134.158 فرنك	6.711.191 فرنك	% 591

المصدر :خليفة شاطر التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلي سنة 1857،ترجمة ابراهيم بلقاسم، دار سيناترا،ط1،تونس،2015، ص 301

الملحق رقم: (05)

السنوات	الواردات	الصّادرات	$\frac{س}{م}$ (%)
معدل 1828 - 1830	2.321.879 فرنك	2.906.151 فرنك	% 122
1831	1.632.842 فرنك	2.568.418 فرنك	% 65,70
1832	1.037.092 فرنك	681.373 فرنك	% 157
1835	1.034.710 فرنك	236.976 فرنك	% 22,90

شركاء الإيّالة التّجاريّين (بالقيمة)

البلدان	1831	1832	1835
فرنسا	36,39 % الأولى	23,49 % الثانية	36,17 % الأولى
تركيا	19,92 % الثانية	6,48 % الثالثة	4,39 % الخامسة
بريطانيا	13,14 % الثالثة	5,62 % الرابعة	6,80 % الرابعة
توسكانا	11,38 % الرابعة	4,69 % الخامسة	10,61 % الثالثة
سردينيا	8,56 % الخامسة	44,41 % الأولى	27 % الثانية

المزوّدون الرّئيسيّون للإيّالة

البلدان	1831	1832	1833	1834	1835
فرنسا	45,31 % الأولى	20,51 % الثانية	28,73 % الثانية	22 % الأولى	18,62 % الثانية
بريطانيا	15,27 % الثانية	7,23 % الرابعة	3,65 % الرابعة	5,64 % الرابعة	11,56 % الثالثة
تركيا	10,98 % الثالثة	7,91 % الثالثة	---	---	10,44 % الخامسة
توسكانا	10,42 % الرابعة	5,44 % الخامسة	11,96 % الثالثة	18 % الثالثة	28,42 % الأولى
سردينيا	6,76 % الخامسة	41,36 % الأولى	41,12 % الأولى	21,48 % الثانية	11,45 % الرابعة

المصدر :خليفة شاطر التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلي سنة 1857،ترجمة ابراهيم بلقاسم، دار سيناترا،ط1،تونس،2015، ص 302

الملحق رقم: (06)

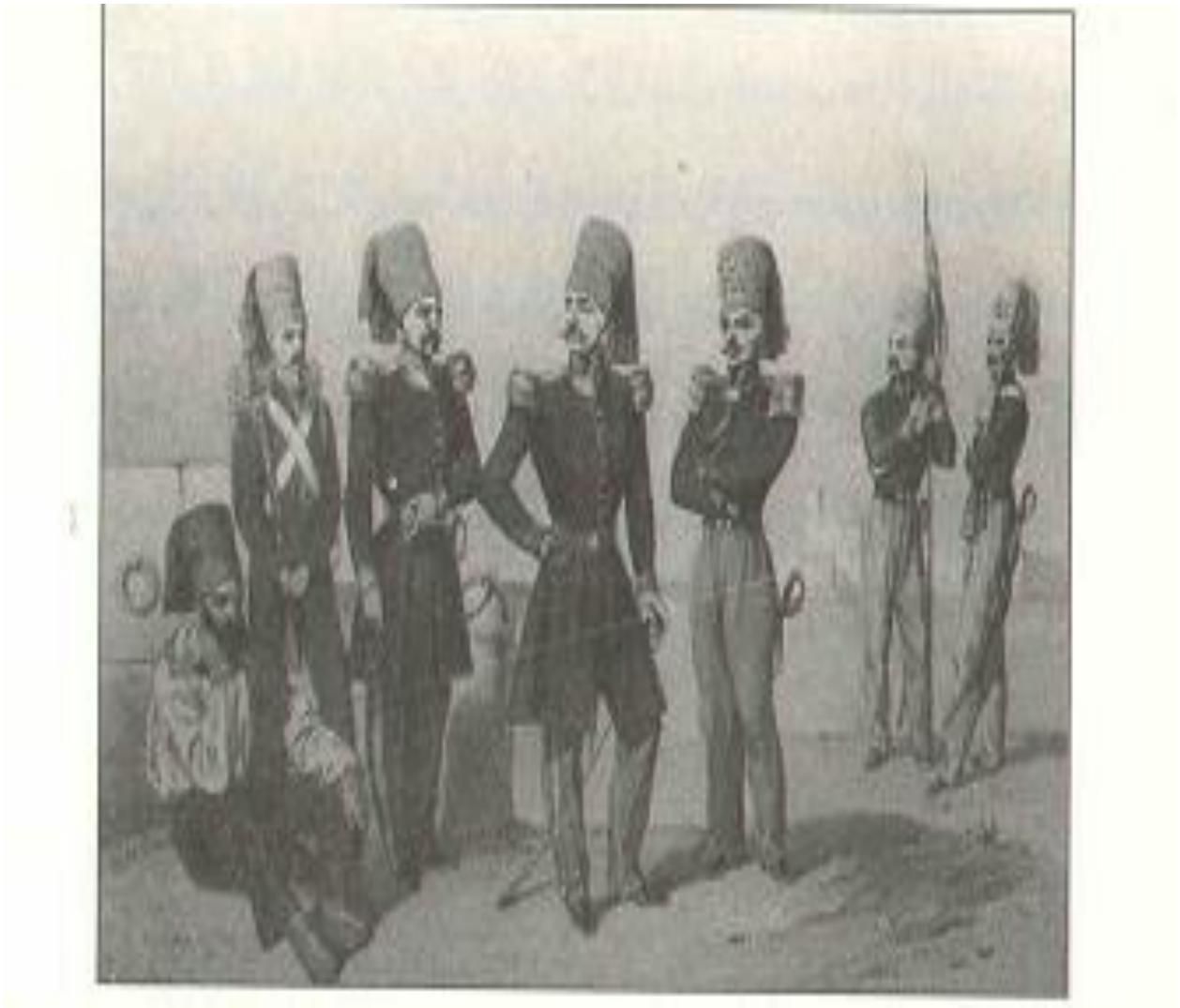

صورة -1- تبين أزياء الجيش النظامي التونسي من ضباط وضباط صف وجنودالمصدر: محجوب السيمراني، الجيش التونسي(1831-1881) رافد نهضة وإصلاح، سوتيميديا للنشر والتوزيع ،ط1،تونس،2017،ص 108

الملحق رقم: (07)

صورة -2- تبين أزياء الجيش النظامي التونسي من ضباط وضباط صف وجنود

المصدر: محجوب السيمراني، الجيش التونسي(1831-1881) رافد نهضة وإصلاح، سوتيميديا للنشر والتوزيع ،ط1،تونس،2017،ص 108

الملحق رقم: (08)

صورة -3- من اليمين إلى اليسار ،الجنرال رشيد، الجنرال الحسين، الجنرال البكوش الجنرال خير الدين، الجنرال إلياس الموصلي، والجنرال رستم

المصدر: محجوب السيمراني، الجيش التونسي(1831-1881) رافد نهضة وإصلاح، سوتيميديا للنشر والتوزيع ،ط1،تونس،2017،ص 393

مذكّرة خاصة بسكّان الإيّالة

نحو منتصف القرن التاسع عشر

حاول المراقبون الأوروبيّون تقدير عدد السّكّان التّونسيّين. هذه التقديرات المتسرّعة، الواردة في سياق انطباعات الرّحلات، تشير، بالأحرى، إلى مجرّد تخمينات[1]. ولكنّ الدراسة الّتي قادها الأستاذ قانياج، انطلاقا من إحصاءات المجبى، تسمح لنا بتصحيح هذه الأرقام. وهي على حدّ علمنا الإحصاء الديمغرافيّ

1 - وقعت دراسة هذه التقديرات من قبل:

-- L.Valensi, Fellahs tunisiens.... op.cit., pp. 14-15.

-- C. Brown, the Tunisia.... op.cit., pp. 375-378.

لن نعود إليها. نكتفي بالإشارة إلى تقديرين :

ج دشارد سون (1847) :

موريّون (Maures)	: 800.000
عرب	: 1.000.000
سود	: 200.000
يهود	: 45.000
أتراك وعماليك وكوارغلية	: 7.000
مسيحيّون	: 9.000
	: 2.061.000 (F.O. 102/29)

لويس فريير (1848) :

موريّون وعرب	: 1.600.000
أتراك	: 175.000

المصدر :خليفة شاطر التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلي سنة 1857،ترجمة ابراهيم بلقاسم، دار سيناترا،ط1،تونس،2015، ص547

الملحق رقم: (09)

دستور 1861
قانون الدولة التونسية وفيه أبواب 13

الباب الأوّل : في قانون آل بيت مملكة الحسينيين وفيه فصول 8

الفصل 1 – أكبر هذا البيت الحسيني هو الذي يتقدم لولاية المملكة عند انقضاء سلفه على عادة آله المقررة المألوفة ولا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر يعجزه عن خدمة المملكة.

الفصل 2 – جميع ما يقع في بيت الملك من ولادة ووفاة يكون بزمامين مصنخبل من الوزير الأكبر ومن رئيس المجلس الأكبر. أحد الزمامين يبقى في خزائن الوزارة الكبرى والآخر في خزائن المجلس الأكبر.

الفصل 3 – المتولي من هذا البيت الحسيني هو الذي له النظر في آله بحيث لا يتصرف أحد منهم في ذاته أو ماله إلا بإذنه وحكمه معهم حكم الوالد مع صغار بنيه له عليهم حق الأبوة ولهم عليه حق البنوة.

الفصل 4 – لكبير هذا البيت المتولّي بمقتضى ما له على آله من حقوق الأبوة أن يجبرهم على ما يرضيه منهم مما يناسب مقامهم العالي ويلزمهم لما يراه من المصلحة لذواتهم ومقاماتهم وبيتهم ويجب له عليهم طاعة الابن لأبيه.

الفصل 5 – لا يتزوج أحد من هذا البيت الحسيني ذكرًا أو أنثى إلا بإذن الكبير المتولي.

الفصل 6 – إذا وقعت نازلة في هذا البيت الحسيني تخص آله في أنفسهم من مخالفة قانون بينهم أو نحو ذلك مما يخص الآل فلكبير البيت المتولي أن يعقد مجلسًا برأسه بنفسه أو من يعينه من كبار آله. وأعضاؤه واحد من آله والوزراء المباشرون وأهل مجلسه الخاص وحسبهم تلخيص النازلة وإيضاح تقريرها فإن ظهرت لهم المخالفة يكتبون أن السيد الباي فلان متوجه عليه اللوم ويرفعون ذلك للمتولي وله النظر في تربية آل بيته بما يراه من وجوه الجزاء.

الفصل 7 – من ادعى أن أحدًا من هذا البيت جنى عليه وكانت الجناية خفيفة فللمدعي أن يعين لها مجلسًا وقتيا برأسه بنفسه أو كبير آله عند تعيينه وأعضاؤه الوزراء المباشرون وأهل مجلسه الخاص يحررون الشكاية وحججها فإن ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير أن هذه الشكاية قامت الحجة على صدقها ويرفعونه إلى الملك وهو الذي يعين ما يقتضيه نظره من الجزاء.

الفصل 8 – إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني نعم أو بخس لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنايات والأحكام العرفية وإنما يعقد المدعي لها مجلسًا برأسه بنفسه أو أكبر آله. وأعضاؤه الوزراء المباشرون وأهل مجلسه الخاص ورئيس المجلس الأكبر للنظر في تعزيرها بما يجب وتقرير حكمها

المصدر: سالم الحامدي، الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تقدىم: محمد رضا بن حماد، ج1، ط1، مؤسسة GLD تونس، 2022م،ص1618

:

النائب في الجنايات ويرفعون ذلك إلى الملك مصححا بخط الرئيس وكافة الحاضرين وللملك النظر في الإمضاء أو التخفيف.

الباب الثاني: فيما للملك من الحقوق وما عليه وفيه فصول 10

الفصل 1 - على الملك عند ولايته أن يحلف بالله وعهده وميثاقه أن لا يخالف شيئاً من قواعد عهد الأمان ولا شيئاً من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة ويكون يمينه جهراً بمحضر أهل الحل والعقد وهم أهل المجلس الأكبر وأهل المجلس الشرعي وبعد اليمين يقبل البيعة ولا ينم له أمر بدون هذه اليمين وإن خالف القانون بعد الولاية عمداً فعقدة بيعته منحلّة.

الفصل 2 - لكل من يقوم بأمر هذه المملكة أن يحلف كل ذي خطة عسكرية أو سياسية وصورة يمينه «والله أني أطيع القوانين الناشئة من عهد الأمان وأوفي بحقوق الملك».

الفصل 3 - الملك مسؤول في تصرفاته للمجلس الأكبر إن خالف القانون.

الفصل 4 - للملك أن يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء والمجلس الأكبر.

الفصل 5 - للملك رياسة العساكر البرية والبحرية وعقد الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والتجارة.

الفصل 6 - للملك أن يقلد رياسات خدمته لمن شاء من متأهلي أهل المملكة بحسب ما يظهر له. وله أن ينزع تلك الرياسة متى شاء لغير ذنب. أما إذا كان التأخر لذنب يجري العمل كما في الفصل 63

الفصل 7 - للملك أن يعفو عمن شاء من أصحاب الجرائم إذا لم يتعلق بذلك حق الغير.

الفصل 8 - للملك تعيين جميع الوظائف وإصدار التراتيب والأوامر الضرورية لتنفيذ القانون.

المصدر: سالم الحامدي، الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تقديم: محمد رضا بن حماد، ج1، ط1، مؤسسة GLDتونس، 2022م،ص1619

الفصل 2 - الوزراء ينصرفون عن إذن الملك وهم المسؤولون له والمسؤولون من المجلس الأكبر.

الفصل 3 - المجلس الأكبر لحماية حقوق الملك وحقوق السكان والمملكة.

الفصل 4 - مجلس الضبطية لفصل النوازل الخفيفة.

الفصل 5 - مجلس الجنايات والأحكام العرفية لفصل جميع النوازل عدا الأمور العسكرية والمتجرية.

الفصل 6 - مجلس التحقيق ترفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنايات والأحكام العرفية ومن مجلس التجارة.

الفصل 7 - مجلس التجارة لفصل النوازل المتجرية.

الفصل 8 - مجلس الحرب لفصل جميع النوازل العسكرية.

الفصل 9 - الأحكام التي تصدر من سائر المجالس المرتبة لا تكون إلا على مقتضى القوانين المجعولة لهم.

الفصل 10 - وظيفة أعضاء مجلس الجنايات والأحكام العرفية ومجلس التحقيق مستمرة لا يعزل صاحبها إلا لذنب يقتضي عزله في المجلس ويجري العمل في شأنهم في المدة الأولى على ما في الفصل 5 من تركيب مجلس الجنايات والأحكام العرفية.

الباب الرابع: في دخل الدولة وفيه فصول 3

الفصل 1 - يعين من دخل الدولة مقدار من المال للمنصب الملكي وهو مليون ومائتا ألف ريال في السنة الواحدة.

الفصل 2 - يعين من دخل الدولة مقدار من المال لآل الملك وهو لكل واحد من السادات البايات المتزوجين ستة وستون ألف ريال في العام ولكل واحد من السادات البايات الغير المتزوجين الذين في حجر والديهم ستة آلاف ريال في العام الواحد فإذا توفي والدهم يأخذ اثني عشر ألف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات البايات المتزوجات عشرون ألف ريال في كل عام وكذلك إذا كانت أيّما ولكل واحدة من بنات السادات البايات الغير المتزوجات اللاتي في حجر والدهم ثلاثة آلاف ريال في العام أما إذا توفي والدهن فإن الواحدة تأخذ ثمانية آلاف ريال حتى تتأهل وإذا أرادت التزوج تأخذ خمسين ألف ريال لتجهيزها ولكل واحدة من أزواج الملوك المرحومين اثنا عشر ألف ريال ولكل أيم من زوجات السادات البايات ثمانية آلاف ريال في العام الواحد.

الفصل 3 - الباقي من دخل الدولة بعد تعيين المقادير المذكورة بالفصلين قبله يكون لعساكرها وعمالها وأعوانها ومصالحها العامة وحصونها ومهماتها الحربية برية وبحرية وغير ذلك مما فيه نفع للمملكة أي نفع كان ويكون ذلك على يد

المصدر: سالم الحامدي، الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن التاسع عشر GLD والنصف الأول من القرن العشرين، تقديم: محمد رضا بن حماد، ج1، ط1، مؤسسة تونس، 2022م،ص1620

الباب الخامس: في ترتيب خدمة الوزارات وفيه فصول 12

الفصل 1 - تصدر القوانين بموافقة الملك والمجلس الأكبر لتعيين خدمة كل وزير وتعاطي خدمته مع متوظفي الدولة أو مع نواب الدولة الأجانب وترتيبات خدمة الوزارة الداخلية.

الفصل 2 - تصرف الوزير ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم له الرخصة في تنفيذه من غير إذن خاص من الملك في جزئياته لدخوله في عموم خدمته وقسم يعرضه على الملك مما أصوله محررة في القانون على صورة رأي ليأخذ في تنفيذه إذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الأكبر عن إذن الملك وهو الأمور المقررة في الفصل 63 من خدمة المجلس الأكبر.

الفصل 3 - الوزير مطلوب للدولة في القسم الأوّل من الفصل قبله إن خالف القانون وفي القسمين الأخيرين بالإمضاء فقط ومستشار الوزارة مطلوب في تنفيذ الأمر الصادر من الوزير في ترتيب خدمة الموظفين في الوزارة وفي صحة التلاخيص والتقارير في النوازل التي يعرضها على الوزير في تنفيذ الإذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفي الأمور التي يحررها هو بنفسه من غير احتياج فيها لإذن الوزير على مقتضى ما له من الرخصة في قانون الخدمة.

الفصل 4 - على كل وزير أن يجعل ترتيبا لإجراء خدمته داخل وزارته لتسهيلها وضبط حججها ودفاترها بما يراه صالحا ومخالفته من أهلها ذنب ولا يلزم أن يكون هذا الترتيب معلوما لكل واحد وإنما يجب علمه لمتوظفي الوزارة لأنهم المطالبون بإجرائه ويمكن إبدال هذا الترتيب أو التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير في تنفيذ الترتيب المذكور.

الفصل 5 - كل وزير له النظر في انتخاب سائر المتوظفين في خدمة وزارته بإمضاء الملك وإن لم يصلح به أحد المتوظفين في خدمته يرفع أمره إلى الملك ليمضي رأي الوزير في ذلك.

الفصل 6 - سائر متوظفي الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير في سائر خدمتهم.

المصدر: سالم الحامدي، الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تقديم: محمد رضا بن حماد، ج1، ط1، مؤسسة GLD تونس، 2022م،ص1621

الملحق رقم: (10)

صورة أول وزير خارجية بتونس جوزيبي ماريا رافو (1795-1862)م

المصدر :محي الدين التبيني، في تاريخ الدبلوماسية التونسية، جيوزيبي ماريا رافو(1795-1862)،أول وزير خارجية بإيالة تونس،ط1،مؤسسة ج-ل-د، تونس 2023،ص476.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الأرشيف الوطني
إدارة استغلال المعلومات

عدد: 000506

تونس في 01 أكتوبر 2020

من المدير العام للأرشيف الوطني

إلى

السيد صالح باشي

الموضوع : طلب وثائق .
المرجع : مراسلتك بتاريخ 09 فيفري 2023.

وبعد، جوابا على مراسلتك المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الحصول على وثائق أرشيفية ومنشورات حول الإصلاحات في تونس خلال القرن التاسع عشر ، نحيطك علما أن مؤسسة الأرشيف الوطني تحفظ عددا من الوثائق حول موضوع بحثك ويمكنك إجراء البحث عن بعد حول هذه الوثائق على قاعدة البيانات ذاكرة على بوابة الأرشيف الوطني على العنوان التالي: www.archives.nat.tn .أما الإطلاع عليها فيتم في مقر المؤسسة الكائن في 122 شارع 9 أفريل 1938 1002 تونس ، ووفق التوقيت التالي:

- من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة: من الساعة الثامنة وخمسة عشر دقيقة صباحا إلى الساعة الخامسة وخمسة عشر دقيقة بعد الزوال.
- يوم السبت: من الساعة الثامنة وخمسة عشر دقيقة صباحا إلى الساعة الحادية عشر وخمسة وأربعون دقيقة. لو

والسلام

122، شارع 9 أفريل 1938
1002 تونس الجمهورية التونسية
هاتف: 216 71 576 500 +
فاكس: 216 71 560 173 +
البريد الالكتروني: archives.nationales@archives.nat.tn
موقع الواب: www.archives.nat.tn

الملحق رقم: (11)

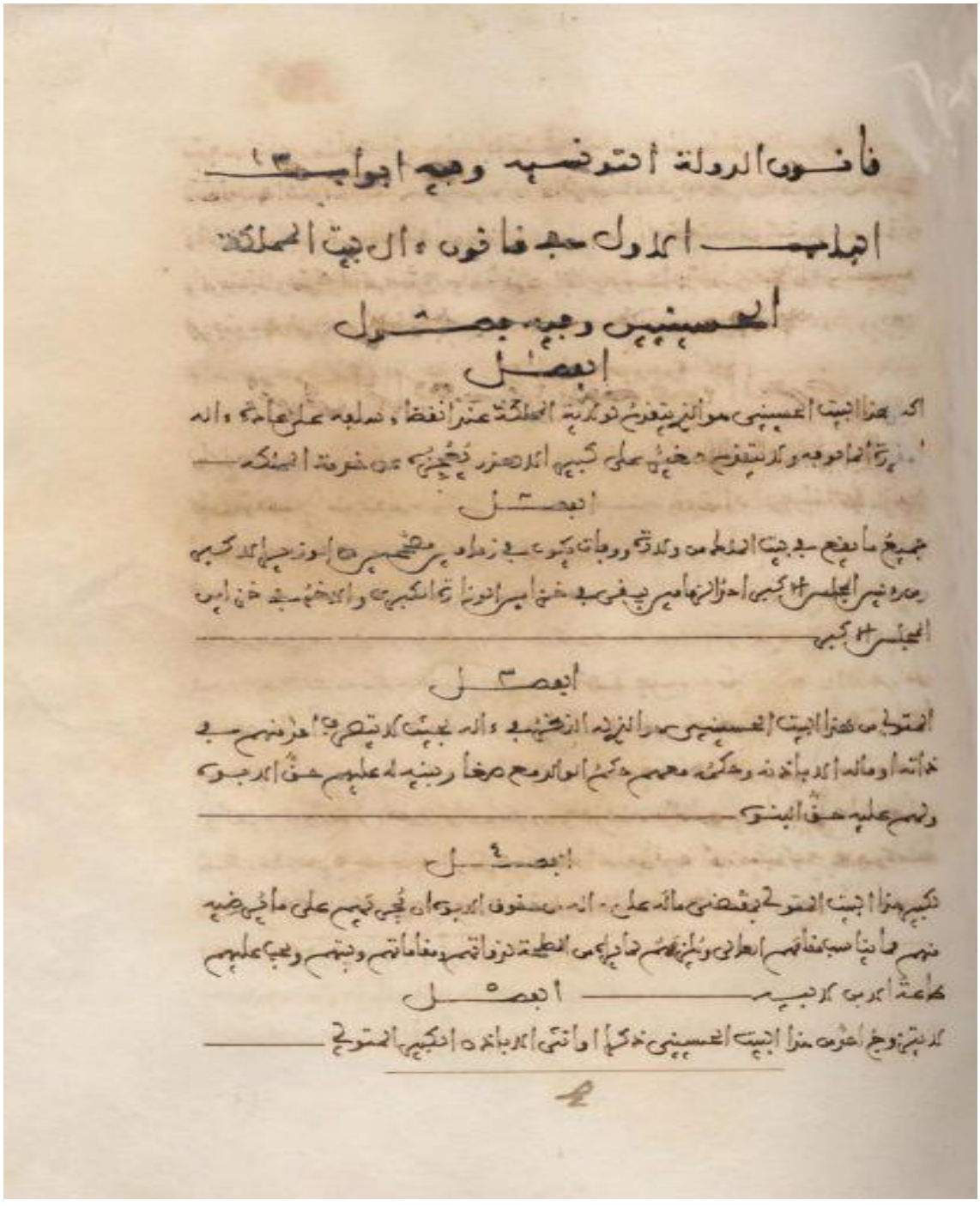

الملحق رقم: (12)

نسخة الطبعة الحجرية لعهد الأمان

عهد الأمان بخط يد ابن أبي الضياف

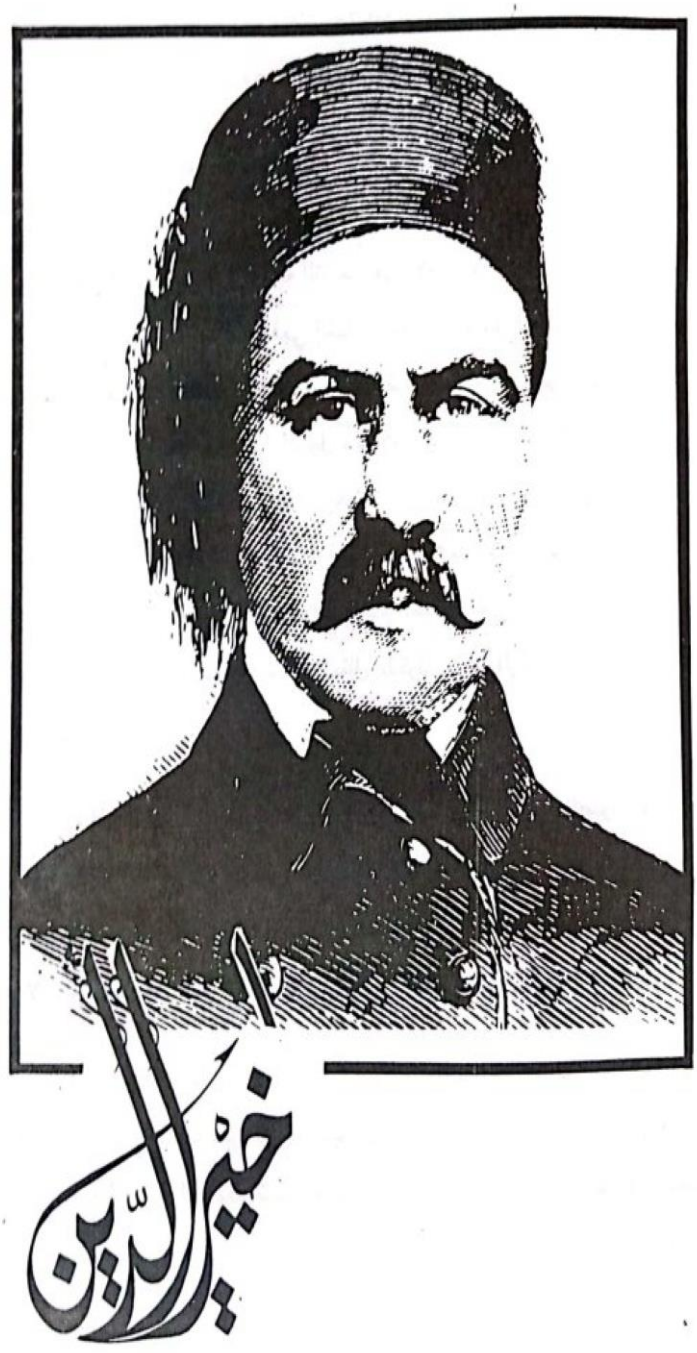

صورة للوزير المصلح خير الدين باشا التونسي

المرجع: أحمد الطويلي، دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس ،ص25

خريطة رقم 1 : القبائل التونسيّة في أواسط القرن 19

المصدر :خليفة شاطر التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلي سنة 1857،ترجمة ابراهيم بلقاسم، دار سيناترا،ط1،تونس،2015، ص106

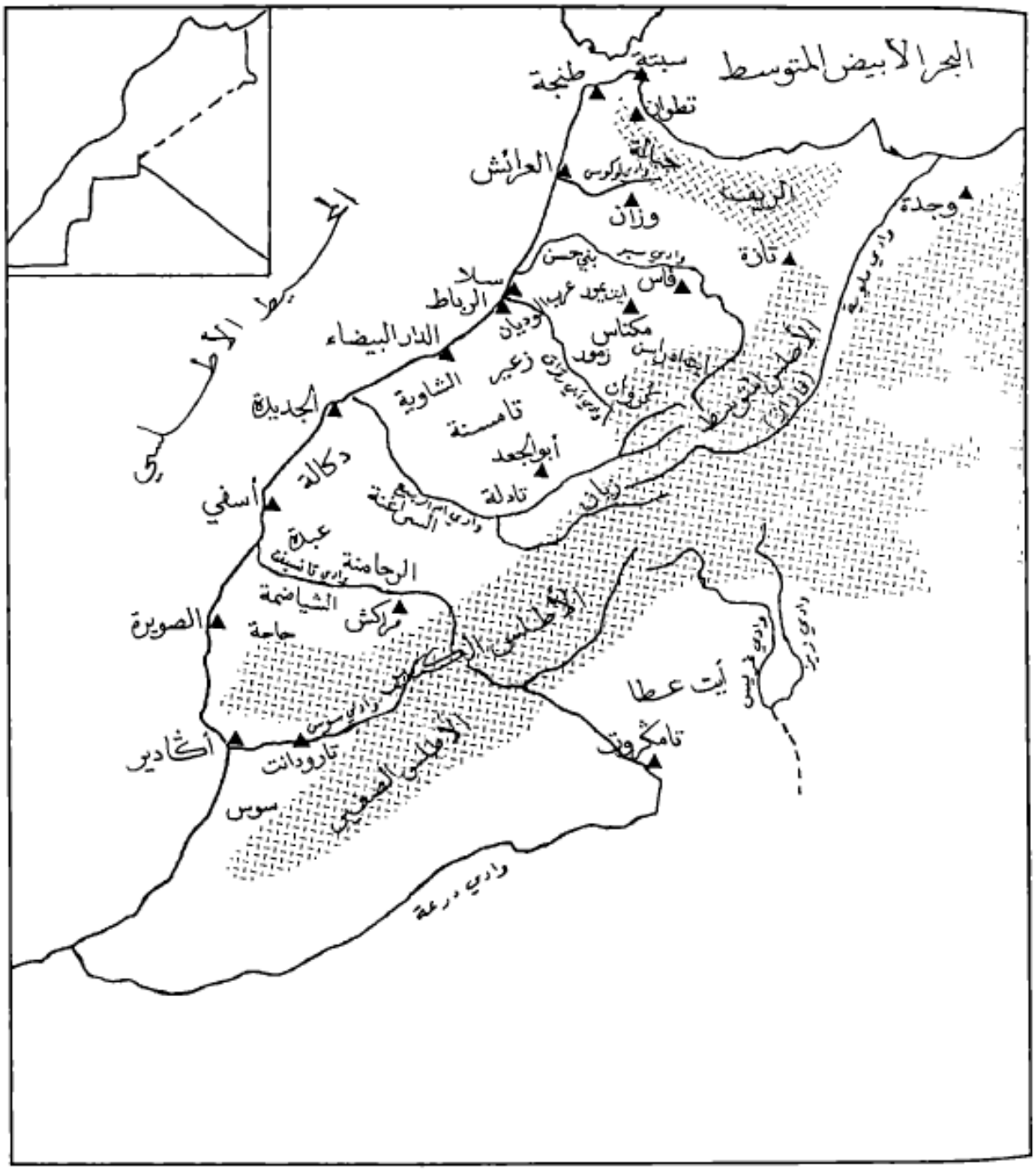

المرجع: محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار(1792-1822م) ترجمة من الإنجليزية: محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.،ص 2

الدور التجارية الأوربية بالصويرة (1790-1828)

السنة	عدد الدور
1791	12
1800	8
1805	6
1812	4
1822	2
1828	1

المصادر لامبرير، رحلة، ص 66؛ خ ب، 52/ 11، 1 دجنبر 1800؛ خ ب، 52/ 13، 4 أبريل 1805؛ خ ب 52/ 53، 23 نونبر 1822؛ خ ب، 52/ 29؛ مخطوطات إضافية، 51241، المتحف البريطاني.

السفن التجارية بالصويرة حسب الجنسيات (1804-1822)

السنة	بريطانيا	الدنمارك	البرتغال	دول أخرى	المجموع
1804	7	6	4	6	23
1805	7	6		8	21
1812	17			3	20
1822	23			2	25

السفن التجارية الأوربية بالصويرة (1798-1822)

السنة	عدد السفن
1798	60
1804	23
1805	21
1812	24
1822	25

المصادر: م ت ق، 21 ، خ ب، 52/ 13؛ خ ب، 52/ 24.

تطور تجارة اليهود المغاربة بالصويرة، (1806-1828)

السنة	الدور التجارية الأوربية	الدور التجارية اليهودية
1805	6	2
1812	4	6
1828	1	9

المصدر:

محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين، (1822م- 1792م) ترجمة من الإنجليزية: محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2006م. ص 138.

قائمة
المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

ثانيا: المصادر:

أ- باللغة العربية:

1. إبن زيدان، النهضة العلمية، على عهد الدولة العلوية، مخ، خ، ح، الرباط رقم: 13995.
2. إبن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، دار التنسية للنشر والتوزيع، 1990م.
3. التونسي خير الدين، مذكراتي، تحقيق وتعريب: محمد العربي السنوسي، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس 2008م.
4. التونسي خير الدين، مقدمة أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق: معنى زيادة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1978م.
5. عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1982م.
6. عبده محمد ، الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة، ج2، ط1، بيروت، 1972م.
7. الناصري أحمد، الإستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب 1956م.
8. السليماني محمد، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية 1971م.
9. الكردودي محمد، كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة، مخ، م، وبالرباط، الرقم: 1481.

10. المشرفي محمد، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعن مفاخرها غير المتناهية دراسة وتحقيق: إدريس بوهليلة، الرباط، المغرب، 1993م.
11. الطبري (ابن جرير)، جامع البيان في تأويل آيات القرآن مؤسسة الرسالة، ط1، مج 5، بيروت لبنان،1994م
12. السنوسي محمد العربي، مذكرات خير الدين باشا، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المجمع التونسي للعلوم والأدب والفنون، بيت الحكمة، ط1، قرطاج، تونس 2008م.
13. محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار، م4، القطر التونسي، تحقيق: علي الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ منصور، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1990م.
14. أكنسوس محمد بن أحمد، "الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولاي على السجلماسي"، تقديم وتحقيق: أحمد الكنسوسي، ج1. المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، دس.
15. الطهطاوي رفاعة، تخليص الابريز في تلخيص باريز، دار التقدم، شارع محمد على مصر، 1905م.
16. إبن زيدان عبد الرحمان، العز والصولة في نظم الدولة، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ج1، ج2، الرباط، المغرب، 1961م.
17. المشرفي محمد العربي، الحسام المشرفي، مخطوط مديرية الوثائق الملكية بالرباط رقم: 2276.
18. الناصري أحمد بن خالد السلاوي، كتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1956م.
19. محمد حسين الخضر، تونس وجامع الزيتونة: الفقه – الشعر –الزيتونة –إبن خلدون –تراجم–جمعه وحققه: على الرضا التونسي المطبعة التعاونية، دمشق، 1971م.

20. قبادو محمود، ديوان قابادو، ج2، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1984م.

21. قبادو محمود، ديوان شعر، جمعه ورتبه: محمد السنوسي عبد الله، ج2، تونس، مطبعة الدولة التونسية، 1867م.

22. بن عثمان السنوسي محمد، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج4، لبنان، 1994م.

ب-باللغة الأجنبية:

1- GANIAGE (J): Histoire contemporaine du Maghreb. ole 1830 à nos jours, paris, fayard, 1994.

ثالثا: المراجع:

أ- باللغة العربية:

1. - جدعان فهمي، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، دار الشروق الأردنية، ط3، 1988م.

2. - صروف فؤاد، الفكر العربي في مائة عام، بحوث هيئة الدراسات العربية المنعقدة في تشرين الثاني 1966 في الجامعة الأمريكية بيروت، نشر الجامعة الأمريكية 1967.

3. إبراهيم بوطالب، استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح.

4. إبراهيم حركات، "المغرب عبر التاريخ"، مطبعة النجاح الجديدة، ج3، الدار البيضاء المغرب، 1985م.

5. أبو يعرب المرزوقي: إصلاح النهضة وعلاقتهما بالنظريات الخلدونية، مجلة شؤون عربية، ع24، 1983م.

6. إسحاق أديب، الكتابات السياسية والاجتماعية، جمع وتقديم: ناجي عطوش، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1978م.

7. الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون -دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان،1986م

8. آفا (عمر)، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن 19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، المغرب، 1988م.
9. الأنصاري محمد جابر، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي (1930–1970م)، سلسلة عالم المعرفة، ع 35، الكويت، 1980م.

أول وزير خارجية بإيالة تونس، ط1، مؤسسة ج–ل–د، تونس 2023.

10. أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، دار التنوير، بيروت، ط1، 1985م.
11. أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، (د.ت).
12. البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جامعة محمد الخامس، المغرب، 1992م.
13. بلال كركيش، العلاقات المغربية العثمانية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مركز التاريخ العربي للنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، 2020م.
14. بن سالم عمر، قابادو، حياته آثاره وتفكيره الإصلاحي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1973م.
15. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ج2، إسطنبول، تركيا، سنة 1988م.
16. جمال الدين دراويل، الإصلاح في القرن التاسع عشر بتونس حدود النظر والعمل مؤسسة GLD، ط1، تونس، 2021م.
17. محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الفكرية والأدبية في تونس معهد الدراسات العربية العالية، ط1، تونس، 1956م

18. حسن جبار إبراهيم، إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2017م.
19. حوارني، ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة (1798م –1939م)، دار النهار للنشر بيروت، لبنان، 1968م.
20. بن بوسلهام خديجة، المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام، (1822م –1859م)، ط1، المندوبية السامية لقدماء المقاومة وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب.
21. دلندة الأرقش، جمال بن طاهر وعبد الحميد الأرقش، المغرب العربي من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003م.
22. رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن 19 إلى صدور عهد الأمان، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس، 2010 .
23. رضا رشيد: مختارات سياسية من مجلة المنار، تقديم ودراسة: وجيه كوثراني، ط1 بيروت، 1980م.
24. سالم الحامدي، الفكر السياسي عند علماء الزيتونة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، تقديم: محمد رضا بن حماد، ج1، ط1، مؤسسة GLD تونس، 2022م.
25. الشيال، جمال الدين، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في مصر في عهد محمد علي القاهرة، دار الفكر العربي، مصر، 1951م.
26. الشباني بن بلغيث، أضواء على التاريخ العسكري في تونس 1837–1917م، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، 2003.
27. الشنوفي المنصف، تحليل الرحلات أو خير الدين في أوروبا، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 2013م.

28. الصولبي حميد، نظرية التحديث في الفكر المغربي (1844م – 1944م)، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2010م.
29. الحداد عبد الإله، المشروع الإصلاحي بالمغرب بين جدلية التقليد والتحديث (1830م_1912م) ط1، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مطبعة أسكوم، القنيطرة، المغرب، سنة 2023م.
30. علي المحافظة الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية في عصر النهضة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1975م.
31. علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو، حلية قرقوري، دار سراس للنشر، تونس 1986م.
32. عمايرية حفناوي، سالم بوحاجب وبداية تشكل الوعي القومي التونسي، فعاليات اليوم الدراسي، بيت الحكمة، الناشر المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس 2006م.
33. القاضي محمد، صولة عبد الله، الفكر الإصلاحي عند العرب في عصر النهضة، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992.
34. محجوب السميراني، الجيش التونسي (1831م_1881م) رافد نهضة وإصلاح، ط1 سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2017م.
35. المحجوبي علي، النهضة الحديثة في القرن 19: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت في اليابان؟ تونس، المركز الجامعي للنشر سيراس، 1994م.
36. محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب الإنسانية الرباط، المغرب، 1992م.
37. محمد الربودي ، الحرية في الفكر الإصلاحي التونسي والمصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (خير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي نموذجا) ، مؤسسة GLD، ط1، تونس ،2024

38. محمد العربي معريش، المغرب في عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894م)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989م.
39. محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين، (1822م- 1792م) ترجمة من الإنجليزية: محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
40. محمد المنوني، المصادر العربية، ج1،ج2. مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار
41. محمود عبد المولى، مدرسة باردو الحربية، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1977م.
42. محي الدين التبيني، في تاريخ الدبلوماسية التونسية، جيوزيبي ماريا رافو(1795-1862)
43. المشرفي عبد المجيد، الحركة التبشيرية في تونس في القرن 19، مؤلفات الجامعة التونسية ع8، تونس، 1917م.
44. معاليقي منذر، معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، دار اقرأ، بيروت، لبنان،1986.
45. المنوني محمد، مظاهر بقضية المغرب الحديث، ج1، منشورات الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، الرباط المغرب، 1973م.
46. التيمومي الهادي، انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906م، تونس، بيت الحكمة، 1993م.
47. التيمومي الهادي، تونس والتحديث، أول دستور في العالم الإسلامي، ط1، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس، 2010م.

ب- المراجع المترجمة:

ت- باللغة الأجنبية:

1. *MERAD ALI «la dualié réformisme_ modernisme» actes du. Colloque «Réformisme et soirete morocaime ou xixéme siecle».*
2. *Edouard Michaux-Bellaire-Geoges salmon, les Tribus Arabes de la vallei du lekkaus, Arch, Mar, vol4, 1905.*
3. *-AyAche (Jermain): Aspects de la crise financière un maroc, apris L'expéditions Espagnole de 1860..*

رابعا: الرسائل الجامعية:

رسائل الدكتوراه:

1. أحمد المكاوي، "الرحلة الجازية مصدر أحمد لرصد بعض المواقف من أوروبا ومدينتها في النصف الثاني من القرن 19 وأوائل القرن 20، مجلة كلية الآداب الجديدة ع6، 2001م.
2. أحمد جمعة مساعد: مسألة الإصلاح بتونس ومصر خلال القرن 19 التأثر–التوافق–الإختلاف، مجلة ليكسوس الإلكترونية، ع24، 2020م.
3. أحمد سوالم: إصلاح التعليم بتونس خلال القرن التاسع عشر، مجلة مدارات تاريخية، م2، ع4، المغرب، 2020م

أ– باللغة العربية:

1. الحبيب الجناحي، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، الحوليات التونسية، ع6، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية 1969م.
2. زبير محمد: «هل هناك مصادر داخلية للإصلاح»، ضمن ندوة الإصلاح والمجتمع المغرب خلال القرن التاسع عشر، م، س.
3. سلطان الطلبة وأمير النبي وأمير النيروز بين الجد والهزل، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، العدد 135.

خامسا: المقالات العلمية:

1. السباعي محمد بن إبراهيم، البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن، تحقيق أمنصور محمد، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف محمد الأمين بزاز، كلية الآداب، جامعة الرباط، المغرب، 2002.

2. عبد الرحمان عبد الرحيم: وثائق عن دور التجارة المغاربية في تاريخ مصر في العصر العثماني، المجلة التاريخية المغاربية، عدد9، تونس، 1977م، 182.
3. عبد اللطيف بلمعطي، نخبوية الإصلاح المغاربي من القرن التاسع عشر خير الدين باشا وأحمد الناصري أنموذجا، م1، أفريل، 2019م.
4. العماري أحمد: نظرية الاستعداد في خطاب التحديث عند علماء المغرب قبل الحماية (1830م_1912م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، جامعة محمد سيدي بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، 1994م.
5. ليلى الصباغ: الوجود المغربي في المشرق المتوسط في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، ع 7_8، تونس، 1977م.
6. مجلة سطور للدراسات التاريخية، العدد: 2 تموز/يوليو – 2015م، مقال عرض كتاب "نهضة اليابان في عهد الميجي من منظور عربي إسلامي" العزيز العرباوي.
7. محمد المنصور، الجهود المغربية من أجل استرجاع سبتة في عهد المولى سليمان مجلة كلية الآداب، الرباط، ع5_6، 1979م.
8. محمد أيت صالح، جوانب من الإصلاحات الإدارية في المغرب خلال عهد مولاي الحسن (1873–1894م)، مجلة كان التاريخية، ع40، 2018م.
9. محمد نجيدي، المكس وأزمة جباية مغربية في القرن التاسع عشر مجلة أمل، ع3 الدار البيضاء، المغرب، 1993م
10. مسعود عوادي، تأثير التقدم الأوروبي في اليقظة الفكرية والمحاولات التحديثية المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أطروحة الدكتوراه.
11. المصطفى الشابي، الإصلاح العسكري في مغرب القرن التاسع عشر، (1830م–1912م).

ب- باللغة الأجنبية:

1. *Grandeamp;pet Mo «adem B & une mission tunisienne à paris, (Fevrier, mars) 1853, Revue, A Fricaine vol 90, 1946.*
2. *CAMAIL (M): La tunisie, paris, PUF, 1898, p 141.*
3. *Revue de France, tome seizième-Paris,1875- Article : les réformes nécessaires aux états mu- sulmans par le général Khéireddine de Frédéric Baille*
4. *Bulletin de la Société Impériale Zoologique d'Acclimatation 2eme série, Tome III - Paris Mas- son et fils-1866-article, Un Jardin àTunis, Par M. Ernest G. de Grandmon-page, LXXIX.*
5. *Souvenirs d'un Préfet de Police par L ... Andrieux - Tome - 2 - Paris, Jules Rouff et Cie éditeurs, 1885- page - 189. Et A travers la République, de Louis Andrieux, Payot, Paris 1926.*
6. *Affaires étrangères, Documents diplomatiques, affaires de Tunis-1870-1881, Paris, imprimerie nationale-ministère des affaires étrangères.*
7. *En Tunisie et au Maroc - Raoul Postel - Paris, librairie générale de vulgarisation-1885.*
8. *Importing the européan Army : the introduction of european military techniques into the extra - european world , 1604-1914) -the university of chicago press , 1990 Petit Almanach impérial illustré par MM. Horace Vernet, J.A. Beaucé et L. Breton. Année 1866 Henri Plon éditeur – Paris.*
9. *Le Maroc et l'Europe : 1830-1894 / Jean-Louis Miège ; Date : 1989 ; Editeur / Publisher : Rabat : Ed. la Porte , 1989.*

سادسا: الندوات والمؤتمرات العلمية:

1. إبراهيم بوطالب، استخلاصات عامة عن مفهوم الإصلاح ضمن ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، كلية الآداب بالرباط ما بين 20 و23 أفريل 1983م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.

2. بن عاشور محمد العزيز، الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر، فعاليات اليوم الدراسي المنتظم ببيت الحكمة يوم 27 جانفي 2006م، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس.2006م.
3. عثمان المنصوري: صدى الحملة النابليونية في المغرب، أبحاث مؤتمر العلاقات المصرية المغربية عبر التاريخ، جامعة حلوان، مصر، 2002م.
4. محمد المنوني، «نماذج من تفتح مغرب القرن 19على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي، ندوة الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، الدار البيضاء، المغرب 1996م.

سابعا: الموسوعات والمعاجم:

1. ابن منظور (محمد بن مكرم أبو الفضل) لسان العرب المحيط، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت لبنان 1988م.
2. لويس معلوف: المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، مادة (صلح).
3. الموقع الإلكتروني: tn.www.isci.rnu

فهرس المحتويات

الشـــكر والعرفان

الإهـــداء

قائمـــة المختصـرات

مقدمـــة .....أ

الفصـــل الأول

الإصلاح (المفاهيم والمصادر)

أولا: ماهية الإصلاح 17

ثانيا: الإصلاح في التداول الفكري بتونس والمغرب 20

ثالثا: مصادر الإصلاح بالبلدين 25

1-مصادر داخلية..... 28

2-مصادر خارجية..... 47

الفصـــــــــل الثاني

الأوضاع العامة في تونس والمغرب ما بين (1800م-1831م)

أولا: الأوضاع العامة بتونس(1800م-1831م)..... 69

1-الأوضاع السياسية 69

2-الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية..... 74

3-الأوضاع الدينية والثقافية 81

ثانيا: الأوضاع العامة بالمغرب ما بين(1800م-1822م)..... 83

1-الأوضاع السياسية 83

2-الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية..... 85

3-الأوضاع الدينية والثقافية 89

الفصـــــــــل الثالث

مظاهر وتجليات محاولات الإصلاح بتونس والمغرب خلال القرن 19م.

1-الإصلاحات العسكرية..... 93

2-الإصلاحات الإدارية 132

3-الإصلاحات الاجتماعية والثقافية..... 136

4-الإصلاح المالية والجبائية 152

الفصـــــــــل الرابع
مواقف النخب الفكرية من الإصلاح خلال القرن التاسع عشر وعوامل فشله.

أولا: مواقف النخب الفكرية من الإصلاح بتونس والمغرب خلال القرن19م 177
1-موقف العلماء ورجال السلطة 178
2 -موقف الضباط العسكريين وكبار المسؤولين 182
3-موقف النخب المخزنية والأقليات الأجنبية 185

ثانيا: عوامل فشل المحاولات الإصلاحية بتونس والمغرب خلال القرن 19م.....191
1-التركيز على الإصلاح المادي والتقني قبل الإصلاح الذهني والفكري 191
2-تدخل القوى الأوروبية الاستعمارية في إفشال المحاولات الإصلاحية التحديثية بالبلدين 192
3-سياسة التوسع التجاري والمالي للقوى الأوروبية في تونس والمغرب..... 193

خاتمــة 206

الملاحــق 210

قائمـــة المصادر والمراجع..... 248

فهـرس المحتويـــات 260

الملخص:

يهتم هذا الموضوع بدراسة المحاولات الإصلاحية بتونس والمغرب خلال القرن التاسع عشر، ويعد هذا القرن نقطة تحول هامة في تاريخ العالم العربي والإسلامي الحديث الذي بدأ يستيقظ من غفلته الحضارية بعدما شعر بتأخره أمام النهضة الأوروبية، فانبعث بذلك وعيه النهضوي والحضاري في المجتمعات الغربية والإسلامية عامة والمغاربية خاصة الشيء الذي أفرز صراعا ثقافيا–فكريا– حضاريا، بين مؤيد للانفتاح على الغرب والاستفادة منه في مشروعه الحضاري؛ سواء بالتقليد، أو بالأحرى الاقتباس، وبين رافض لكل أشكال الانفتاح على الغرب، والتمسك بالموروث التاريخي التقليدي، وبين هذا وذاك ظهر تيار آخر دعا إلى الجمع بين الأصالة والحداثة، مع المحافظة على الثوابت القيمية للمجتمع العربي الإسلامي، وفي ظل هذه التجاذبات الثلاثية لم تكن تونس والمغرب الأقصى بعيدة عنها حيث شهدت كل من تونس والمغرب الأقصى محاولات إصلاحية وتجارب عديدة، مثلت ثلاثية التجاذب سالفة الذكر.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح –الحداثة–التحديث–إيالة تونس–المؤسسة المخزنية

Résumé: *Tentatives de réforme en Tunisie et au Maroc au cours du XIXe siècle. Ce siècle est considéré comme un tournant important dans l'histoire du monde arabe et islamique moderne, qui a commencé à se réveiller de son sommeil civilisationnel après avoir ressenti son retard face à la Renaissance européenne. Ainsi, sa renaissance et sa conscience civilisationnelle sont apparues dans les sociétés occidentales et islamiques en général.*

Mots clés: *Réforme - Modernité - Modernisation - État de Tunis - Institution du Makhzen*

Summary*: Reform attempts in Tunisia and Morocco during the nineteenth century. This century is considered an important turning point in the history of the modern Arab and Islamic world, which began to awaken from its civilizational slumber after feeling its backwardness in the face of the European Renaissance. Thus, its renaissance and civilizational awareness arose in Western and Islamic societies in general.*

Keywords: *Reform - Modernity - Modernization - Tunis State - Makhzen Institution*